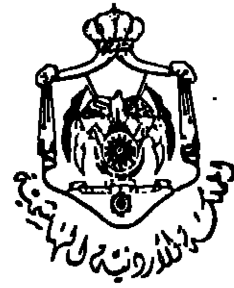
تعريف

١- اعدّ وبوّب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه امين عام مجلس الامة الاستاذ هاني خير.
٢- قام بتنظيم هذا المحضر مساعد الامين العام السيد عدنان بعيون ومنظم الضبط السيد عثمان نزال الكردي .
٣- قام بتدقيق هذا المحضر :
١ - اياد ابو زيد
٢ - محمود الرحاحلة



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

الجلسة الثالثة عشرة استكمالا لمناقشة الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٠ م.

المحضر الثالث للجلسة ١٢ مجلس النواب.

محضر الجلسة الثالثة عشرة من الدورة العادية الاولى المنعقدة صباح يوم السبت "٧" رجب ١٤١٠ هجرية الموافق ١٩٩٠/٢/٣ ميلادية .

جدول الاعمال

(العدد ١٣) (المجلد ٢٧)

١- تلاوة محضر الجلسة السابقة
٢- تلاوة الاجازات والاعتذارات
أ- طلب اجازة مقدم من سعادة النائب احمد قطيش الازايدة .
٣- استكمال مناقشة قرار اللجنة المالية رقم "٢" تاريخ ١٩٩٠/١/٢٣ حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٠ واقراره .

٤- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

(عينت يوم السبت القادم الموافق ١٠/٢/١٩٩٠ الساعة العاشرة صباحا)

محضـــــر

في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم (السبت) الواقع ٧ / رجب / ١٤١٠ هجري الموافق في ٣/ ٢ / ١٩٩٠ ميلادي ، عقد مجلس (النواب) جلسته (الثالثة عشرة) من الدورة (العادية الاولى) برئاسة عطوفة نائب رئيس المجلس (السيد جمال الصرايرة) وحضور امين عام مجلس الامة عطوفة السيد (هاني خير)

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة : سعادة النائب احمد قطيش الازايدة

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة : /

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة : /

وحضر من الحكومة

١. دولة السيد مضر بدران	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
٢. معالي السيد سالم مساعدة	نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية
٣. معالي السيد مروان القاسم	نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية
٤. معالي السيد عبد المجيد الشريدة	وزير التنمية الاجتماعية
٥. معالي الدكتور محمد عضوب الزبن	وزير الصحة
٦. معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة	وزير الاشغال العامة والاسكان
٧. معالي السيد ابراهيم ايوب	وزير النقل والاتصالات
٨. معالي المهندس عوني المصري	وزير التخطيط
٩. معالي السيد ابراهيم عز الدين	وزير الاعلام
١٠. معالي السيد باسل جردانه	وزير المالية
١١. معالي الدكتور زياد فريز	وزير الصناعة والتجارة

١٢. سماحة الشيخ عبد الباقي جمو	وزير الدولة للشؤون البرلمانية
١٣. معالي الدكتور محمد حمدان	وزير التربية والتعليم والتعليم العالي
١٤. معالي المهندس داود خلف	وزير المياه والري
١٥. معالي السيد نبيل ابو الهدى	وزير التموين
١٦. معالي السيد يوسف المبيضين	وزير العدل
١٧. معالي السيد ثابت الطاهر	وزير الطاقة والثروة المعدنية
١٨. معالي الدكتور سليمان عربيات	وزير الزراعة
١٩. معالي الدكتور خالد الكركي	وزير الثقافة
٢٠. سماحة الدكتور الشيخ علي الفقير	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
٢١. معالي الدكتور قسيم عبيدات	وزير العمل
٢٢. معالي السيد ابراهيم الغبابشة	وزير الشباب
٢٣. معالي السيد عبد الكريم الكباريتي	وزير السياحة والاثار
٢٤. معالي السيد عبد الكريم الدغمي	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

افتتاح الجلســـة

سعادة نائب رئيس المجلس*[*]
السيد جمال الصرايره
بسم الله الرحمن الرحيم ، النصاب مكتمل اعلن افتتاح الجلسة .عطوفة هاني خير لو سمحت جدول الاعمال .

السيد الامين العام
بسم الله الرحمن الرحيم

جدول الاعمال

(١) تلاوة محضر الجلسة السابقة .

الجميع
نوافق عليه ونعفي الامين العام من تلاوته .

السيد الامين العام
(٢) تلاوة الاجازات والاعتذارات

أ- طلب اجازة مقدم من سعادة النائب احمد قطيش الازايدة .

---

*ترأس الجلسة عطوفة النائب الاول لرئيس المجلس بسبب ترأس معالي رئيس المجلس الوفد البرلماني الاردني الى المؤتمر البرلماني لدول مجلس التعاون العربي المنعقد في بغداد .

سعادة نائب رئيس المجلس

السيد جمال الصرايرة هل موافق المجلس الكريم على اجازة النائب المحترم ؟

الجميع موافقون

السيد الامين العام (٣) استكمال مناقشة قرار اللجنة المالية رقم "٢" تاريخ ١٩٩٠/١/٢٢ حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٠ واقراره .

سعادة نائب رئيس المجلس الشيخ حمزة منصور

السيد حمزة منصور

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين القائل في تنزيله الحكيم "فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى ومن أعرض عن ذكري فان له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى " والصلاة والسلام على نبي الهدى والرحمة القائل " لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع : عن عمره فيما أفناه وعن شبابه فيما ابلاه وعن ماله من أين اكتسبه وفيما أنفقه وعن علمه ماذا عمل فيه " .

معالي الرئيس

حضرات الزملاء ،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كنت اود ان ابدي اسفي لتأخر دوري ولكني اتوقف عن ذلك بسبب غياب معالي السيد الرئيس .

معالي الرئيس

الاخوة الزملاء ،

لقد كان لي شرف المشاركة في عضوية اللجنة المالية التي عكفت على دراسة خطاب الموازنة ومشروع قانونها دراسة مستفيضة مستعينة بأصحاب الخبرة على المستويين الشعبي والرسمي بنية الوصول الى فهم أمثل ووضع أفضل لذا لا أراني بحاجة للحديث عن الموازنة اذ يفترض أن يكون رأيي متضمنا في تقرير اللجنة وسأكتفي بالتأكيد على بعض المرتكزات للذكرى والذكرى تنفع المؤمنين ثم أختم بعرض مطالب دائرتي الانتخابية التي شرفتني بتمثيلها .

اولا : المرتكزات

١- ان الوضع الذي صرنا اليه هو نتيجة طبيعة لسياسات خاطئة ضعف فيها الحس بالمسؤولية والتقدير الحقيقي لمصلحة الوطن .

٢- ان امكانية النهوض من هذه الكبوة متوفرة اذا صدقت النوايا واستقام السلوك " ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ... " والتقوى هناليست مجرد مشاعر أو شعائر ولكنها مع ذلك تغيير حقيقي في انماط السلوك على الصعيدين الفردي والجماعي وعلى المستويين الشعبي والرسمي، وقد يما حول الخليفة الراشد عمر بن الخطاب عام الرمادة الى مخزون وفير واحتياطي لا ينضب ، وفي أقل من سنتين من الحكم النزيه قال الناس : " لقد أغنى عمر بن عبد العزيز الناس " وحملت الصدقات فلم تجد من يأخذها في طول البلاد وعرضها .

٣- ان الجهد الطيب الذي بذل في اعداد مشروع قانون الموازنة لن يؤتي أكله ما لم ترتق سائر الأجهزة الرسمية الى مستوى المرحلة ترشيدا وقدوة ونزاهة محققين قول الحق تبارك وتعالى على لسان نبيه يوسف عليه السلام : " اجعلني على خزائن الأرض اني حفيظ عليم " .

٤- ان المواطن الأردني يحتاج الى مزيد من الخدمات تفي بمتطلبات العيش الكريم وتقوم على قاعدة العدالة في التوزيع فان الانتماء الحقيقي لا تصنعه الشعارات ولكن يحققه اقتناع المواطن بأنه موضع العناية والاهتمام من حكومته .

ثانيا : مطالب الدائرة الانتخابية

في مجال الصحة والطب العلاجي

١- اقامة مستشفى في سحاب على قطعة أرض مساحتها عشرون دونما تم تخصيصها لهذه الغاية لتخدم أقضية سحاب والموقر والجيزة وسائر المناطق الواقعة جنوب عمان وتستقبل الحالات الناجمة عن حوادث السير على الطريق الصحراوي والخط العراقي واصابات العمل في المدينة الصناعية ولتخفيف الضغط عن مستشفيات عمان .

٢- اقامة مركز طبي شامل في سحاب وتحويل المركز الصحي في خريبة السوق الى مركز طبي شامل علما بأنه تم تخصيص قطعة أرض مساحتها دونمان في سحاب لهذه الغاية وأن هذا المركز كان على رأس قائمة الأولويات منذ عام ١٩٨٤ وأن المركز الصحي في المدينة لم يعد مقبولا بشهادة عدد من أصحاب المعالي من وزراء الصحة المتعاقبين .

٣- اقامة مركز صحي في كل من الطيبة واليادودة والجويدة والعبدلية ورفع مستوى الخدمة في مركز صحي أم قصير بني صخر وتزويده بمركز لرعاية الأمومة والطفولة وتحسين مستوى مركز طبي المقابلين وتعزيزه بعيادة للأسنان وتزويد كل مركز صحي بطبيبة نسائية .

في مجال التربية والتعليم

- استحداث مدارس ابتدائية تلبي حاجة المناطق البعيدة في كل من القويسمة وابو علندا .
- الفصل بين الذكور والاناث في مدرسة الرقيم الابتدائية المختلطة التي تضم قرابة (٧٠٠) طالب علما بأن مبنى المجلس القروي سابقا والمغلق حاليا يمكن أن يحقق هذا الهدف ورفع مستوى المدرستين تدريجيا ليشمل المرحلة الأساسية جميعا .

- اقامة مدرسة لبنات الخشافية على الأرض المخصصة لها ووضع حد للغرف المشتتة التي تسمى مدرسة تجاوزا .
- فتح الصف الأول الثانوي (الحادي عشر) في مدارس العبدلية والخشافية وذلك نظرا لصعوبة وصولهم الى مدارس سحاب .
- اضافة الغرف اللازمة لمواجهة التوسعات الجديدة في مدرستي أم قصير بني صخر وبناء سور لكل منهما وتعبيد ساحتيهما .
- بناء مدرسة لطلبة مدرسة الجراوين .
- بناء مدرسة ابتدائية في الجويدة الشرقية .

في مجال الزراعة

- استحداث مركز ارشادزراعي في سحاب علما بأن هذا المركز كان قائما في السبعينات .
- فتح عيادة بيطرية في سحاب على مقربة من سوق المواشي .
- تحديد مركز لتوزيع الاعلاف في سحاب .
- التأكد من أن الاعلاف يتم توزيعها على مستحقيها وبالمقادير الكافية .
- السماح بحفر وتجديد رخص حفر الآبار الارتوازية في المنطقة .
- توزيع الأراضي المخصصة للحراج في قرية أم قصير على أهالي القرية لزراعتها.

في مجال المياه والمجاري

- تغيير شبكة مياه سحاب العائدة الى عام ١٩٦٢م. لعدم كفايتها وصلاحيتها .
- تزويد حي الباير والجويدة الشرقية بالمياه .
- تغيير شبكة مياه الخشافيه حيث أن قطر الانبوب البالغ انشين لا يفي بمتطلبات القرية .
- المباشرة بعمل المجاري اللازمة في سحاب وابو علندا والقويسمة والمقابلين والطيبة والجويدة وخريبة السوق واليادودة .

في مجال الكهرباء

- العمل على ايصال التيار الكهربائي لحي العلكومية وضاحية خليل الرحمن في منطقة خريبة السوق وحي الباير في الجويدة الشرقية وحي المدينة الصناعية في سحاب واختصار الاجراءات الروتينية المعقدة .
- العمل على ايصال التيار الكهربائي للحي الشرقي في أم قصير .

في مجال الخدمة الهاتفية والبريدية

- ايصال الخدمة الهاتفية الى الراغبين في الحصول عليها في اليادودة والذين تقدموا بطلبات للاشتراك منذ عام ١٩٨٢ .

- تحويل مقسم الجبزة والطالبية الى مقسم آلي يفي بالغرض .
- معالجة النقص الفني في سحاب والعبدلية والخشافية لتمكين الراغبين من الاستفادة من الخدمة الهاتفية .
- فتح مكتب بريد في كل من أم قصير والجراوين .

في مجال البلديات والمجالس القروية

- اعادة النظر في قانون البلديات الذي يحرم البلديات الصغيرة من عوائد مخالفات الأبنية والمرور والشروط الصحية لصالح البلديات الكبرى .
- تحويل المجلس القروي في كل من العبدلية والخشافية الى مجلس بلدي .
- تقويم تجربة الحاق البلديات والمجالس القروية بأمانة عمان تمهيداً لاتخاذ قرار مناسب بشأن استمرارها أو اعادتها الى ما كانت عليه والى أن يصدر القرار فاني أطالب بما يلي وبالسرعة الممكنة :-
- اعادة النظر في الرسوم والضرائب التي أرهقت المواطنين والشروط التعجيزية من ارتدادات وأروقة ومواقف للسيارات وملاجىء وضرائب تحسين اضافية ولا سيما في مناطق الجويدة والطيبة وخريبة السوق وجاوا واليادودة والقويسمة والمقابلين بحيث يشعرون أنهم يشترون أرضهم من جديد وما هم بمستطيعين حتى راحوا يطالبون وباصرار بفك الارتباط مع عمان الكبرى .
- توزيع الخدمات بعدالة بين المواطنين حتى لا تتكرر ظاهرة عمان الغربية وعمان الشرقية في المناطق التي ضمت الى عمان الكبرى ومراعاة الأولويات في الخدمات فالأهم مقدم على المهم .
- تفهم ظروف المهنيين الذين يعيشون تحت هاجس الترحيل بحجة أن شارع مادبا في منطقة الجويدة والطيبة وخريبة السوق واليادودة مخصص للمعارض .
- اعادة النظر في خاتم منطقة اليادودة وخريبة السوق والجويدة الذي اختفى منه اسم الطيبة ، علما بأن الطيبة كانت مجلسا قرويا قبل قرار الضم لعمان الكبرى .
- الاهتمام بتعبيد الشوارع واصلاح ما يحتاج الى اصلاح في القويسمة والمقابلين والطيبة وخريبة السوق وتعبيد الشارع الواصل ما بين قرية سالم وصوامع الحبوب .

في مجال رعاية الشباب

- دعم اندية الشباب في سحاب والطالبية والجويدة .
- العمل على اقامة ستاد رياضي في سحاب على قطعة أرض مساحتها خمسون دونما تم تخصيصها وتهيئتها لهذه الغاية .
- مساعدة نادي شباب الطالبية في اجراء الصيانة اللازمة وتأثيث القاعة والمكتبة

في مجال الاشغال العامة

١- وضع حد لمعاناة أصحاب السيارات أثناء مرورهم في طريق سحاب عمان عبر ابو علندا ولا سيما في فصل الشتاء حيث يتحول الشارع الوحيد الى مصائد للسيارات وانهاء الخلاف في هذه القضية بين وزارة الأشغال وأمانة عمان وعمل الجزيرة الوسطية والاطاريف اللازمة .

٢- الاهتمام بالجزء الواقع ما بين الجويدة وخريبة السوق من شارع مادبا الذي تحول الى بقايا شارع وكذلك الشارع الواصل ما بين الجمرك وابو علندا .

٣- فتح وتعبيد الطرق الزراعية في أم قصير التي تـ سلها بكل من حي المزارع وارنيبة وأم الوليد .

في مجال المخيمات

- العمل على تقديم الرعاية اللازمة لمخيم الطالبية من حيث تعبيد الشوارع وانارتها وتحسين عملية الصرف الصحي فيها .
- الأخذ بيد لجنة تحسين المخيم لتتمكن من مزاولة عملها .
- الترخيص لسكان المخيم بالتوسع العمودي في البناء لمواجهة الزيادة العددية والسماح للمالكين منهم بالبناء على الأرض الواقعة شمال المخيم (حوض رقم ٦ من أراضي الحجرة) .
- دراسة اوضاع أبناء غزة ووضع حد لمعاناتهم وذلك بتهيئة الظروف التي تتيح لهم الحصول على جوازات السفر وحق العمل وكذلك المواطنين الذين سكنوا المنطقة منذ أكثر من أربعين سنة ولم يستطيعوا تقديم الوثائق التي تثبت اقامتهم قبل عام ١٩٥٣ م.

في مجال المدن الصناعية

تخصيص نسبة ١٪ كحد أدنى من عائدات المدينة الصناعية في سحاب لدعم المجلس البلدي أسوة بشركة الاسمنت ومصفاة البترول علما بأن المدينة تقوم على أرض تزيد مساحتها على ثلاثة آلاف دونم من اراضي سحاب تم استملاكها بثمن رمزي واعطاء الاولوية في العمل لأبناء المنطقة أسوة بالمدن والشركات الصناعية الأخرى.

في مجال التقسيمات الادارية

ترفيع قضاء سحاب البالغ عدد سكانه طبقا لقيود الاحوال المدنية أكثر من خمسين ألفا الى لواء واستحداث الدوائر الحكومية التي تنسجم مع الوضع الجديد في حال الترفيع الى لواء .

في المجالات الاخرى

- الطلب الى دائرة الأراضي والمساحة بضرورة الاسراع في عملية فرز الأراضي المستثناه من التسوية من أراضي جدر أم قصير بني صخر علما بأن المعاملات موجودة لدى دائرة الاراضي والمساحة .
- العمل على اعادة أرقام السيارات العمومية لأصحابها حيث أن أسرا كانت تعيش على عوائد هذه الأرقام.

- ايجاد موقف سيارات لخدمة السيارات المتجهة الى المناطق الواقعة جنوب عمان (سحاب ، الموقر ، القويسمة ، ابو علندا ، خريبة السوق ، الجيزة ، المقابلين) .
- تبسيط اجراءات افراز الأراضي بين الشركاء أو الورثة بحيث يتحمل كل مالك ما يخصه من الرسوم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

سعادة نائب رئيس المجلس شكرا سعادة الاستاذ سعد هايل السرور

السيد سعد هايل السرور بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة الرئيس

السادة الزملاء الافاضل

بداية اود ان اشكر اللجنة الماليه في المجلس على الجهد المتواصل الذي بذلته لاعداد تقريرها عن الموازنة وعلى النقاشات الايجابية التي دارت في اللجنة وبين كافه من حضر اجتماعاتها . الا انني كنت اتمنى لو أن مشروع قانون الموازنة قد انهى كافة مراحل اقراره مع بداية شهر كانون ثاني المنصرم لتكون الموازنة متناغمة مع بداية العام ١٩٩٠ ومع تقديري للظروف التي حالت دون ذلك الا انني ارجو ان تعمل الحكومة على تلافي ذلك في الموازنات القادمة .

سعادة الرئيس

الساده الزملاء الافاضل .

ان كنا لم نحسن استغلال سنين الوفرة احسن استغلال فإنه لا خيار لنا الا ان نحسن اتقاء شرور سنين العسرة هذه احسن اتقاء ، والموازنة العامة للدولة هي الترجمة الفعلية لهذه السياسة التي تتبعها الحكومة حيال ذلك ومن البديهي ان يكون هدف السياسة التصدي للثالوث الصعب المتمثل في المديونية ، البطالة ، وارتفاع كلفة المعيشه . تحت مظلة اعادة جو الثقة للاقتصاد الاردني بشكل عام ليساعد في ايجاد الحلول لذلك . وأمام هذه المشكلات الخطيرة يجب ان لانفقد القدرة على التفكير العميق والتخطيط الاقتصادي السليم ، لتصحيح المسيرة والتوجه نحو الافضل وأرى انه يجب ان يكون لهذه المسيرة بعض الملامح منها

١ - ان الاعتراف بعدم وجود حلول كاملة وسريعة لهذه المشكلات الثلاثة في ظروفنا المتاحه هو بداية الحل في رأيي ليبعدنا عن اجتهادات تحت ضغط الرغبة في الحل السريع قد تزيد امورنا تعقيدا ومشاكلنا صعوبة.

٢ - ان ضغط الانفاق العام والانفاق الخاص مطلب وضرورة ولقد انفقنا على خدمة البنية التحتية في خططنا السابقة انفاقا كبيرا فنحن بحاجة للمحافظة على حسن ادائها وتحسين نوعيه هذا الاداء دون اللجوء الى انفاق جديد ما أمكن مع التنويه الى أن هذه الخدمات لم تكن توزع توزيعا عادلا بين كافة مناطق المملكة فبقيت بعض هذه المناطق بحاجة للخدمات اكثر من غيرها على ان توجه كافه انواع الانفاق في توجه تنموي ليخدم مشاريع انتاجية تعزز مسيرة الاقتصاد الوطني .

٣ - اما في موضوع البطالة التي نعاني منها بشكل خطير فأنني ارى ان المساهمة في حل هذه المشكلة قد تأتي من مجموعة نشاطات صغيرة في قطاع الزراعة ، والمهن الحرفية ، والصناعات الصغيرة وهذا يقودنا للتفكير جيدا في موضوع اللامركزية في الادارة اذ ان الحكومة المركزية تفكر دائما في حلول كبيرة قد تحول الظروف الاقتصادية دون القدرة على تنفيذها ولربما كانت بعض هذه الحلول من الاسباب التي الحقت بنا الضرر كما حدث في موضوع زيادة الانفاق العام لغاية اعادة تنشيط الاقتصاد الوطني في السنوات الاخيرة . من هنا ارى ان تدار المحافظات بسياسة بعيدة عن المركزية ويعاد تفعيل دور مجالس المحافظات وتشكيلها من ممثلي هذه المحافظات في مجلس الأمة وممثلين عن كل الفعاليات في المحافظة ويكون للمجلس مع المحافظ والدوائر العاملة في المحافظة مهمة التخطيط لكافة النشاطات الاقتصادية ورعايتها ضمن المعطيات المحلية لكل محافظة لمحاولة التخفيف من اعباء هذه المرحله وارى مستقبلا على ضوء مدى نجاح هذه التجربة ان يكون لكل محافظة موازنة خاصة تعتمد تعداد السكان والمساحة ودرجة النمو الاقتصادي والخدمي في المحافظة اساسا لتقديرها تناط في الهيئات السابقة الذكر مهمة وضع أولويات انفاقها .

٤ - ولا بد من اجراءات فورية وسريعة لضبط اسعار السلع بكافة انواعها المستورد والمنتج محليا وايقاف او الغاء اية زيادة غير مبررة في اسعارها وفتح مجال المنافسة سواء في الاتجار او الصناعة وحماية المواطن من الحماية الصناعية الاغلاقية او الجمركية التي كانت سببا في فرض صناعات رديئه باسعار مرتفعه على هذا المواطن.

سعادة الرئيس

السادة الزملاء الأفاضل

وفي هذا المقام - مقام مناقشة الموازنة العامه للدولة - فأنه لا بد لي من ان اعرض وضع الباديه الشمالية الدائرة التي كان لي شرف تمثيلها في مجلسكم الموقر بنقاط منها ما يحتاج فقط الى قرارات ادارية من الحكومة دون اي عبئ في الانفاق ويصب في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي العام لهذا الوطن ومنها ما هو ضرورة قصوى حتى وأن تطلب بعض الانفاق في القدرة على ذلك . هذه الدائرة التي كانت الحكومات المتعاقبه لا تلتفت اليها الا بعد ان تنتهي من ترتيب الأمور في كافه اقاليم المملكه لتبقى الاقل حظا من باقي هذه الاقاليم تبتسم لأنها احترفت صبر الكبرياء . وتضحية الشهداء .

أ - في المجال التنموي الانتاجي

١ - الاسراع في عملية اعلان التسوية لأراضي المنطقة الزراعية لكي يستطيع ابناء هذه المنطقة الذين لم تتم عمليه اعلان التسوية في مناطقهم بعد من ممارسة نشاطهم الزراعي المستقر في اراضيهم .

٢ - رفع الحظر عن حفر الآبار الارتوازية في المنطقة

٣ - العنايه بالثروة الحيوانية من حيث تأمين الاعلاف اوقروض موسمية بفوائد الكلفه فقط ، والعناية البيطرية ، وتأمين المياه في مناطق الرعي ، وحماية مناطق الرعي وتسهيل عبور مربي المواشي للدول العربية المجاورة لغايات الرعي والتي بيننا وبينها اتفاقيات في ذلك وفي كل الاوقات .

٤ - توجيه بعض المشاريع التنموية الانتاجية الى تلك المناطق بغية اتاحة فرصة العمل لابناء هذه المنطقة

٥ - اعطاء الاولوية لأبناء هذه المنطقة للعمل في كافة مشاريع القطاع العام في مناطقهم وكذلك في الدوائروالمؤسسات المتواجده في المنطقه مثل التربية والتعليم والصحة والمواصلات وغيرها وشمولهم بمظلة العدالة في التوظيف .

٦ - تنشيط العمل في مشروع تطوير حوض الحماد .

٧ - انشاء سلطة لاقليم البادية تتولى العمل التنموي بكافه نواحيه في مناطق البادية والشمال والوسط والجنوب .

ب - في مجال التربية والتعليم .

١ - توفير الأبنية المدرسيه اللازمه والمناسبة والتي تفتقر لها معظم مدارس المنطقة .

٢ - انشاء مدارس اعدادية منفصله للبنات في كل قرية اذ ان عدم وجود هذه المدراس حاليا يحرم من اكمال بنات المنطقه دراستهن منذ بداية المرحلة الاعداية .

٣ - انشاء مدارس ثانوية للبنات والبنين في اماكن مناسبه للتجمعات السكانية وخاصة للقرى الواقعة ما بين قرية المكيفته وقرية الجدعا في البادية الشمالية الشرقية وعددها ١٦ قرية وكذلك القرى الواقعة على طريق المفرق / الرويشد بدءاً من روضة بسمه وانتهاء بالصفاوي وعددها ١٤ قرية لا يوجد فيها اية مدرسة ثانوية يضطر ابنائها للسفر مسافة قد تصل الى ٦٠ كلم حتى يصلوا اقرب مدرسة ثانوية.

٤ - بناء سكن وظيفي للمعلمين خاصة وان معظم العاملين في قطاع التعليم بالمنطقة هم من خارجها .

جـ - في مجال الصحة

١ - تطوير المراكز الصحية الموجوده واى حوافز للأطباء للعمل في هذه المراكز وتأمين الخدمة الصحية فيها على مدار ٢٤ ساعه اذ لا يوجد في منطقة البادية الشماليه خيارات صحية اخرى ، والعمل على ان تكون المراكز الصحية في كل من ام القطين ، السعيديه الخالديه ، سما السرحان ، صبحا الصفاوي روضه بسمه مراكز صحيه شامله تحوي كل التخصصات الضرورة .

٢ - انشاء مراكز صحيه جديدة في المناطق التي لا تتوفر فيها الخدمه الصحيه وخاصة قرى مكيفتة ، ابو الفرث قاسم الرفاعيات الجبيه دير الكهف رماح دير القن الجدعا في الشمال الشرقي من البادية وقرى العالجه الاشرفية ، نايفة ، الحميدية ، المنارة ، المسارحة ، صحراء السحيم ، الهشرية على طريق المفرق /الرويشد وذلك في مواقع مناسبة بين هذه التجمعات .

٣ - زيادة العناية في مستشفى المفرق وهو المستشفى الوحيد في المحافظة استيعابا وخدمة ليفي بمتطلبات المحافظة خاصة وقد كثرت الشكوى لعدم قدرة هذا المستشفى على القيام بالعبئ الملقى عليه .

٤ - تخلو البادية الشمالية بمعظمها من مراكز الأمومه والطفولة لذا يتطلب انشاء عدة مراكز للأمومه والطفولة .

د - في مجال الاتصالات والخدمة البريدية

تفتقر الكثير من قرى البادية الشمالية للخدمة الهاتفية والبريدية والتي تتوفر فيها هذه الخدمة فانها خدمة متخلفة .

هـ -في مجال الشباب

١ - دعم الاندية الرياضية وتأمين الطاقات المادية والتدريبية لها .

٢ - انشاء مراكز شباب في كل الخالدية ، الحمراء، ناحيه السرحان، ام الجمال ، ام القطين .

و - في مجال البلديات والمجالس القروية

١ - زيادة دعم المجالس البلدية والقروية في هذه المنطقة للأعباء الكبيرة التي تقع عليها في سبيل تقديم الخدمات اللازمة نتيجة لانتشار التجمعات السكانية على مساحات واسعة .

٢ - ترفيع المجالس القروية التالية الى بلديات ، الكوم الاحمر ، عمره وعميرة جابر ، الأشرفية ، الصالحيه ، دير الكهف ، الدفيانه .

٣ - الأسراع في عمليات التنظيم للقرى التي لم يتم فيها ذلك لكي تستطيع المجالس البلدية والقروية تقديم الخدمات لهذه القرى مثل تعبيد الشوارع وتمديدات المياه والكهرباء .

ز - في مجال الطرق

العمل على انشاء الطرق التالية

١ - طريق دير القن / الجدعا
٢ - اتمام طريق ام حسين / طريق بغداد
٣ - قاسم ابو الفرث - طريق بغداد
٤ - انهاء طريق البشرية / دير الكهف
٥ - توسيع طريق روضة بسمه / الخالدية
٦ - طريق الكوم الاحمر / ام الجمال
٧ - تكملة توسعه طريق المفرق / الصفاوي
٨ - ربط الخالدية / طريق المفرق الزرقاء الجديدة

جـ - الكهرباء

لقد اضيئت معظم قرى البادية الشماليه بالكهرباء وكان دولة رئيس الوزراء قد افتتح مشكورا البدايات الأولى لهذا المشروع عام ٨٣ وبقيت بعض القرى لم تصلها الكهرباء لحد الان وهي رماح ، خشقة القن ، دير القن ، الجدعا ، الرحمات ، منشية الغياث المعزوله ، ام حسين ،

ختاما متمنيا للأردن كل الخير في ظل قائد المسيرة وراعيها والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

سعادة نائب رئيس المجلس شكرا . الان الكلمة لفضيلة الشيخ ذيب انيس

السيد ذيب انيس

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين القائل : (يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا ولا تسرفوا انه لا يحب المسرفين) والصلاة والسلام على نبيه القائل : (ما عال من اقتصد) وقال :(نعم المال الصالح للرجل الصالح) وقال :(اوصاني خليلي بتسع أوصيكم بهن : الاخلاص في السر والعلن ، والعدل في الرضا والغضب ، والقصد في الفقر والغنى والقصد هنا الاقتصاد .... الخ الحديث) وعلى آله وصحبه ومن تبعه باحسان الى يوم الدين .

معالي الرئيس .. حضرات النواب المحترمين ..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد : -

فلقد اطلعت على مشروع الموازنة لعام ١٩٩٠ م ،نظرت في المبالغ المتعلقة ببنود الانفاق الرئيسة والفرعية، والنفقات الجارية المدنيه منها والعسكرية ، ومبلغ دعم المواد الغذائية ، ومبالغ القروض والنفقات الجارية والرأسمالية ، ومبالغ الايرادات والنفقات والعجز البالغ (١٨٤) مليون دينار ، وبعد هذا كله أتقدم بعدد من الملاحظات والاقتراحات فيما يتعلق بمشروع الموازنة وتنفيذه : -

أولا : أطلب باعادة النظر في حجم النفقات الكبيرة بالنسبة لبعض المؤسسات الرسمية ، وعلى سبيل المثال مدرسة المستجدين ، ومؤسسة الاذاعة والتلفزيون وغيرهما .

ثانيا: إعادة النظر في عدد أيام الدوام الاسبوعي لدى المؤسسات الرسمية بحيث يصبح خمسة ايام دون ان تقل ساعات العمل الاسبوعي عن ستة وثلاثين ساعة ، وفي اعتقادي ان هذا الاسلوب سيوفر نسبة السدس من المبالغ التي تنفق لمصروف السيارات والطاقة الكهربائية والمياه والمحروقات وغيرها . انني ادعو الحكومة لتشكيل لجنة لدراسة هذا الموضوع .

ثالثا : اعادة النظر في مبدأ استئجار المباني للدوائر الحكومية حيث ان ما ورد ذكره في مشروع الموازنة من مبالغ الايجارات للعام الواحد اربعة ملايين دينار او يزيد . وفي اعتقادي أن مثل هذا المبلغ يكفي لانشاء العديد من المباني الضرورية للدولة على مراحل بحيث تصبح الايجارات اقساطا لمتعهدي البناء الذين ينفذون المشروع على مراحل .

رابعا : أؤيد ما ذهبت اليه اللجنة المالية بخصوص السفارات والقنصليات الأردنية في الخارج من حيث اللوازم والاثاث والحفلات وغيرها بالقدر الذي يناسب هذه المرحلة الحرجة التي تمر بها بلادنا .

معالي الرئيس .. حضرات النواب ..

بالاضافة الى اهمية الارقام والدراسات في مشروع الموازنة وغيره من المشاريع والقوانين الا ان هناك امرا هاما يتعلق بالقائمين على امر هذه الدراسات والمشاريع في مراحل التطبيق ، وقديما قيل :(العدل في نفس القاضي ، لا في نص القانون) . وقديما قيل (الفرس من الفارس) . ان المهم ان تتطابق الاقوال مع الافعال فكثيرا ما نسمع اهتمام المسؤولين بالقطاع الزراعي مثلا ، والثروة الحيوانية ، وتشجيع المواطنين في هذه المجالات ، ولكننا بكل أسف نرى في التطبيق ما يخالف كل الاختلاف ، كيف نوفق بين اهتمام الحكومة في يوم الشجرة الذى تحتفل به كل عام وتنطلق أجهزة الاعلام المرئيه وغير المرئيه في نقل وقائع الاحتفالات الرسميه في غرس الاشجار التي تبلغ عشرات الالاف وفي نفس الوقت نجد قطاعا كبيرا من المزارعين يرفعون اصواتهم بالشكوى الى الدوائر الرسمية والبلديات لعدم توافر الماء لري الاشجار المثمرة المغروسة منذ سنوات ، وبعض المزارعين تقدموا لنا كنواب يخبروننا بأن المياه قطعت عن بساتينهم المثمرة لقلة توافر المياه معنى هذا ا ن جهدنا الذي نبذله في كل عام لغرس الاشجار الجديدة يذهب سدى لعدم توافر المياه للاشجار المثمرة فضلا عن غيرها .

كذلك نسمع في الخطط والندوات التي تعقد عن توجه الجهات المسؤوله لدعم الزراعة والمزارعين ولكننا لا نرى شيئا من هذا يذكر ، واننا نعرف عددا من المزارعين تصاب مزروعاتهم بجائحة برد أو صقيع ، فلا يجدون من يدعمهم بالمال ليعاودوا الكرة بعد الكرة ، فتكون النتيجة أن يتوقف المزارع وينغمس في كثرة الديون المترتبة عليه ، لذا نتقدم لهذه الحكومة ونطالبها بالدعم الكامل لاخواننا في القطاع الزراعي حتى يستمروا في عطائهم وإنتاجهم ، لعلنا نصل الى اليوم الذى نأكل فيه مما نزرع ، ونلبس فيه مما نصنع .

وفي قطاع الثروة الحيوانية نطالب بدعم هذا القطاع بتوفير الاعلاف تحت اشراف الحكومة لتأمين الثروة الحيوانية لتفي بحاجة هذا البلد وتغنينا عن استيراد اللحوم من الخارج التي تكلف ميزانية هذا البلد الأموال الطائلة بالعملة الصعبة ، وأذكر الحكومة الموقرة لدراسة مشكلة الجمعية التعاونية لمربي الابقار في منطقة الزرقاء والرصيفة التي قل انتاجها وتوقف عطاؤها منذ فترة طويلة ولعدة اسباب ، ارجو ان تشكل لجنة رسمية لدراسة هذه الاسباب فقد كانت هذه الجمعية تمنح الثروة والغذاء المستخرج من مادة الحليب ما يصل الى نسبة ٨٠٪ من الاجبان والحليب الطازج النظيف.

حضرات النواب المحترمين ...

إن الاعتماد على الارقام والاسباب المادية وحده لا يكفي ، بل لا بد من الارتباط بشرع الله وتطبيق احكامه حتى يؤدي ذلك الى مزيد من البركة فيما نملك ، قال تعالى (ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا

لفتحنا عليهم بركات من السماء والارض ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون) ، وقال تعالى في حق اهل الكتاب ، كذلك كما قال في حقنا (ولو ان اهل الكتاب امنوا واتقوا لكفرنا عنهم سيئاتهم ولادخلناهم جنات النعيم ولو انهم أمنوا بما أنزل اليهم ولو انهم اقاموا التوراة والانجيل وما أنزل اليهم من ربهم لاكلوا من فوقهم ومن تحت ارجلهم منهم امة مقتصدة وكثير منهم ساء ما يعملون) .

إنني أهيب بالمجلس الكريم الاسراع الى سن قانون الزكاة انسجاما مع رغبة الشعب المسلم في التوجه نحو الاسلام والذي وافقت عليه الحكومة .

معالي الرئيس .. حضرات النواب ..

إننا من هذا المقام لنهيب بهذه الحكومة وهي المسؤولة أمام الله تعالى أن تضع حدا لانتشار الفساد ، وأن تقطع دابر الظلم ، وأن ترد الشعب الى اعرافنا وأخلاقنا الاسلامية ، وأن الشعب ليتطلع الى هذه الحكومة ليرى منها ما يثلج صدره ويطمئن قلبه عندما يراها تتوجه نحو شرع الله تطبقها ، ونحو الاسلام تحرسه ، وترفع رايته ، وما أجملها كلمة قالها سيدنا عثمان رضي الله عنه : (إن الله ليزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن) ، ولقد روي أنه حبس المطر في الأندلس في زمن الخليفة عبدالرحمن الناصر فخرج يستسقي وهو وشعبه ، وكان الامام المنذر بن سعيد هو إمام صلاة الاستسقاء وبعد انتهاء الصلاة التفت المنذر فرأى الخليفة عبدالرحمن يمرغ وجهه في التراب ويبكي ، فنظر منذر في الشعب وقال :(ابشروا برحمة الله ابشروا بالمطر ، فسأل لماذا ايها الشيخ ؟ فقال اذا خضع جبار الارض رحم جبار السماء). فأي شعب يخضع فيه جبار الارض لله يرحم جبار السماء وهو الله سبحانه وتعالى .

واننا نتمنى على ولاة أمورنا أن يخضعوا لله وان يأخذوا الامة على طريق الجادة، وان يجنبوها طريق الفساد وسوء الاخلاق ، ومع ادراكنا لفقر بلدنا وقلة موارده ، والتحديات الاقتصادية الكبيرة المحدقة به الا اننا لم نفقد الامل ، لقد رفعنا شعارا نعتز به ويعتز به شعبنا كله وهو الاسلام هو الحل الاسلام هو الكفيل والجهه القادرة على حل مشاكلنا جميعا وحل مشاكل غيرنا من العالمين اينما وجدوا وبعد هذا كله اتقدم اليكم ببعض الاقتراحات:-

اولا : تحديد هوية اقتصادنا بأن يكون اقتصادا منسجما مع احكام الشريعة الغراء .

ثانيا : العمل على الغاء النظام الربوي في بلدنا لما يوقعه هذا النظام من أذى على صعيد الافراد والحكومة.

ثالثا : العمل بسياسة التقشف بدءا بالمسؤولين ووصولا الى كافة ابناء الشعب ، وأطالب بالبعد عن الكماليات ، والحد من استيرادها .

رابعا : استصلاح الاراضي غير المزروعة ، وبخاصة المنطقة الشرقية ، وذلك بتمليك هذه الاراضي لمن يزرعها عملا بقول الرسول صلى الله عليه وسلم (من أحيا ارضا ميته فهي له) .

خامسا: تفعيل دور ديوان المحاسبة والضرب بيد من حديد على المتلاعبين بأموال الشعب من خلال مناصبهم بل يجب اعفاؤهم من مناصبهم ، ثم محاكمتهم .

سادسا : الاستفادة من قطاع طلاب المدارس والجامعات في العمل المنتج في فترات العطل الرسمية .

سابعا : أ طالب الحكومة أن تكشف من إشرافها على الشركات والمصانع والمباني سواء في القطاع الخاص او العام فان كثيرا من المؤسسات الرسمية ينفق الرصيد الاكبر من ميزانيتها على المباني والادارات والاثاث الى حد البذخ والاسراف مثل كلية الهندسة في جامعة العلوم والتكنلوجيا التي بلغت كلفة مبناها ٤٠ مليون دينار ولا يزال المقاول يطالب بمبلغ ٧ ملايين دينار وهناك مدارس كبيرة جدا اقامتها الجهات المسؤولة في اكثر من منطقة من مناطق المملكة الغالية ، في مناطق خالية من السكان ، لم يستعمل منها الا الثلث او الربع وبعضها لا يوجد الا "١٥٠" طالب رغم ان هناك مناطق سكنية مكتظة بالسكان والطلاب ، لا زالت تعيش بلا مدارس مناسبة في الناحية الفنية والادارية . وكذلك الشركات في القطاع الخاص كثيرا من هذه الشركات ما تجمع رأس المال يساوي "٤" ملايين او "٣" فيذهب اكثر رأس هذا المال في اقامه المباني وتأثيثها للاداريين والمدراء والمهندسين ولقد طفت كثيرا من دول الغرب وامريكا كذلك فأجد الشركات ، من الشركات المؤسسة منذ عشرات السنين والتي انتاجها غذا الاسواق العالمية أجد مكاتب الاداريين من الخشب والزينكو. لماذا ؟ حتى تصرف المبالغ في القنوات الانتاجية الصرفة ولا يصرفه المبلغ كله حتى يكون مكتبا فاخرا لمهندس او مدير كما هي العدوى في بلدنا مع الاسف هذه الحالات والاسباب هي من الاسباب التي أوصلتنا الى المديونية والفقر البطالة .

معالي الرئيس .. حضرات النواب المحترمين ..

يطيب لي ان أذكر هذه الحكومة بمطالب المواطنين في محافظة الزرقاء هذه المحافظة التي اولتني رقما قياسيا في معركة الانتخابات "٢٥٥١٧" .

اولا : أطالب بابعاد شبح التطوير الحضري عن أحياء الزرقاء وأخص بالذكر حي جناعة وحي الظاهرية وحي الأمير علي ، والسبب الذي تبرر به دائرة التطوير الحضري تدخلها في هذه الاحياء توفير الخدمات لهذه الاحياء ، وانني أرد على هذا التبرير قائلا : إن معظم الخدمات متوافرة لدى الأحياء كالمياه والكهرباء والبريد والمجاري والمدارس والمساجد والهاتف والمراكز الصحية ..ولأن سكان هذه الأحياء اقاموا عليها مساكنهم منذ عشرات السنين بشق الانفس وكلفتهم من عرق جبينهم وأموالهم الشئ الكثير وهم جميعهم من الطبقة الفقيرة ، من شريحة العمال والجنود ، وإن تدخل دائرة التطوير الحضري يرتب عليهم أموالا باهظة لا قبل لهم بها . والمستفيد الأول هي البنوك الأجنبية من جراء المبالغ الربوية المترتبة على هذه القروض ، وإن بلدنا في هذه المرحلة

الحرجة يحتاج الى أساليب ووسائل تعينه على تأمين لقمة العيش الحلال لأبنائه ، وبنيته لا تحتمل اكثر من هذه ، وإن سكان هذه الأحياء ليتطلعون بعين الامل الى هذه الحكومة الموقرة أن تخطو خطوتها المباركة في تفويض هذه الأرض الى اصحابها القاطنين عليها ، وبذلك تكون قد ادخلت السرور على هذه الطبقة الفقيرة من المواطنين الذين هم جزء من أبناء هذا البلد الغالي، وبذلك تكون هذه الحكومة قد احيت روح المواطنة وربطت المواطن بهذا البلد حق الارتباط .

معالي الرئيس .. حضرات النواب ..

أملاك الدولة : -

وانتقل الى مشكلة طال انتظار القرار في حلها ، وقد اشغلت بال كثير من المواطنين اصحاب العلاقة بها ، وهي مشكلة ما يسمى (أموال الدولة) التي تقع في محافظة الزرقاء ، والتي يملكها المواطنون من أبناء العشائر خصوصا اخص بالذكر عشائر بني حسن في محافظة الزرقاء كابرا عن كابر ، وقبل ان تؤسس المملكة ، وأسوة بباقي العشائر في المملكة ، لذا فاننا نتمنى على هذه الحكومة أن تسارع الى تفويض هذه الاراضي وتمليكها لأصحابها والقاطنين فيها ، وهم من ابناء البلد الذين يستحقون الإكرام ، وأن تبعد عنهم شبح الخوف ، واجراءات الهدم التي لم تتوقف لمنازل المواطنين بحجة انها مقامة على ارض الدولة .

معالي الرئيس .. حضرات النواب .. المحترمين

المخيمات : -

انتقل بالحديث الى مخيمات العائدين والنازحين في محافظة الزرقاء حيث يوجد ثلاث مخيمات في هذه المحافظة : مخيم حطين ، ومخيم الزرقاء ، ومخيم السخنة ، وجميعها بحاجة ماسة الى زيادة الخدمات المتنوعة مثل صيانة الطرق وتعبيدها ، وزيادة المداخل فمخيم الزرقاء يسكنه عشرات الالاف وليس له الا مدخل واحد مما يسبب الازدحام وعرقلة السير في الدخول والخروج ، وتحتاج هذه المخيمات الى العناية الصحية المستمرة واصلاح الشوارع الداخلية وتعبيدها ، والسماح لسكان هذه المخيمات بالتوسع في المباني بالقدر الذي تدعو اليه الضرورة حيث الزيادة السكانية ، وزيادة عدد افراد العائلة ، وان بعض هذه المخيمات مضى على اقامته اربعون سنة ، تضاعف في هذه المدة عدد سكانه عشرات المرات ، ومساحة الوحدات السكنية ما زالت كما هي ، وعلى هذا فاني اطالب بالسماح لهم باقامة ابنية متعددة الطوابق.

الشؤون الصحية : -

اما مستشفى الزرقاء ، فقد خاب املنا في المؤسسة الطبية العلاجية ، حيث استبشر المواطنون بانشائها لتحقيق العدل في تقديم الخدمات الصحية والعلاجية للمواطنين في مدنهم وبواديهم ، ولكن وبعد سنتين من إنشائها ماذا نرى ؟؟ لقد استشرى الاحباط بين المواطنين وذلك بعد ظهور بعض نتائج هذه المؤسسة والتي منها :-

التقليص في خدمات مستشفيات وزارة الصحة ، [illegible]

مستشفى تعليمي الى مستشفى عام مما يترتب عليه نقص في نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين .

لقد صنفت المؤسسة مستشفى الزرقاء الحكومي في درجة (ب) مما ترتب عليه نقص وتقليص في الكم والنوع في الكوادر ، وهبوط مستوى الخدمات ، حيث كنا نظن ان التوجه يسير الى ايجاد مستشفى يوازى المستشفى الحالي الذي يتسع لـ (٢٥٠) سريرا ، وهو لا يكفي لمحافظة عدد سكانها اكثر من نصف مليون نسمة ،، ولهذا فانني أؤكد ضرورة إنشاء مستشفى جديد للمحافظة وبخاصة ان الارض متوافرة.

لقد احدثت المؤسسة نظاما فريدا من نوعه ، وذلك بربط درجة المستشفى بنوعية الخدمة فالمستشفى المصنف في درجة (أ) يعطى انواعا خاصة من الأدوية والادوات لا تعطى لمستشفى من نوع (ب) .كأن المواطن في (أ) يختلف عنه في (ب) فإن لم يكن حسب هذا التقسيم المواطن في الزرقاء ثاني مدن المملكة في درجة (أ) فماذا يا ترى يكون مواطن الزرقاء ؟؟؟!!.

إن نقص الأدوية في هذا المستشفى امر ملحوظ فكثيرا ما يطلب من المريض أو ذويه شراء الادوية من الصيدليات الخاصة بسبب عدم توافرها لدى المستشفى .

وإن كثيرا من المرضى يحملون من قبل اقربائهم الى المستشفى وهو في شدة الالم والخطر فيقول له الدكتور المسؤول او رئيس القسم ، لتجرى العملية لمريضكم هذا بعد شهر لعدم توفر الامكانيات . وهل يبقى المريض على حالته النفسية المناسبة كأنسان آدمي وهو يعيش بين الامل والالم لمدة شهر !!! . اطالب كذلك بتحسين الخدمة وتوسيع هذا المستشفى الهام في المحافظة الثانية بعد العاصمة عمان .

ان الذي يزور عيادات المستشفى يرى العجب العجاب ، فالاكتظاظ والتقسيمات غير الفنية في البناء ، والذي احدثته ادارة المستشفى افسد الجو الصحي لهذا البناء ، وارهق العاملين فيه كما اطالب وزارة الصحة زيادة الاهتمام في المجال الصحي وذلك بزيادة عدد المراكز الصحية في المحافظة وبخاصة المنطقة الواسعة المترامية الاطراف منطقة الضليل وغيرها ، والتي تحتاج الى مركز صحي متخصص.

معالي الرئيس ..حضرات النواب .. المحترمين

في مجال التربية والتعليم : -

إنني أطالب بالغاء دوام الفترتين ، والعمل على بناء المدارس والتخلص من الأبنية المستأجرة الضيقة والقديمة والتي اكثرها غير صالح للتدريس لا من الناحية الفنية ولا الصحية .

إنني اطرح بين ايديكم مجموعة من الاستفسارات أرجو الاجابة عليها :-

اولا : لماذا الاصرار على اقامة المدارس في مواقع غير ملائمة كساحات المدارس القديمة كما حصل في مدرسة ثانوية قرب قصر شبيب والذي يؤدي الى افساد العمليه التعليمية ، والتأثير على الانشطة .

ثانيا : لماذا شرعت وزارة التربية في انشاء نواد للمعلمين في مدن كثيرة الا الزرقاء ، والتي يعمل فيها سدس المعلمين في الاردن .

ثالثا : لماذا كان نصيب الزرقاء هو حصة الأسد في مدارس نظام الفترتين ؟ ولماذا تداوم هذه المدارس في بعض المحافظات خمسة ايام في حين انها تداوم في الزرقاء ستة ايام .

في مجال التعليم العالي : -

كما أطالب هذه الحكومة بضرورة الاسراع في انشاء جامعة حكومية لاهل محافظة الزرقاء وهذا حق طبيعي لا يجوز التسويف فيه ، ولا التأخير ، حيث إن عدد الطلبة الذين يلتحقون بالجامعة الاردنية وحدها يقرب من خمسة الاف طالب من محافظة الزرقاء ، إن هذا سيجعل الحكومة توفر على ابناء هذه المحافظة نفقات السفر اليومية المترتبة على ذهابهم الى جامعتي اربد والجامعة الاردنية ، وبهذا يتلافى هؤلاء الطلاب الكثير من حوادث الطرق المؤسفة التي يتعرضون لها . وإن ذلك لمن تمام العدل والوفاء بحق هذه المحافظة التي تعطي لخزينة الدولة الكثير ، ولا تأخذ إلا القليل .

وإن الزرقاء التي تضم سدس معلمي المملكة بحاجة الى وجود كلية تأهيل للمعلمين فيها لأن أكثر الملتحقين بعمان هم من الزرقاء .

التمثيل النيابي للمحافظة : -

كذلك أطالب الحكومة باعادة النظر في قانون الانتخابات لعام ١٩٨٦ فقد اجحف هذا القانون في حق محافظة الزرقاء إجحافا بالغا من حيث عدد المقاعد المخصصة لهذه المحافظة وإن هذه المحافظة تحتاج الى زيادة المقاعد من ستة مقاعد كما هو منصوص عليه في القانون المشار اليه ليصل الى خمسة عشر مقعدا لكي تتساوى مع نسبة غيرها من المحافظات في المملكة . لذا أطالب بانصاف هذه المحافظة من حيث عدد نوابها .

الوضع البيئي : -

أن مدينة الزرقاء محاطة بالعديد من المصانع والمنشآت التي تطلق فضلاتها ، حيث يلمس ذلك كل من يدخل الى المدينة من جميع مداخلها كآثار مصنع الدباغة وشركة المصفاة ومحطة التنقية في خربة السمرا ومصنع الكيماويات ، ومصنع البيرة التي حرمها الله .

ومن العجيب ان الحكومة تنفق على محميتي الازرق والشومري في محافظة الزرقاء ، وتهيئ الاجواء المناسبة للحيوانات في هاتين المحميتين ولا تهيئ الاجواء المناسبة في البيئة والسلامة العامة لنصف مليون في هذه المحافظة .

إن هذه المنشآت قد تسببت في تلوث الحوض المائي لسيل الزرقاء حيث أتلفت المزروعات على جوانبه وخلعت الاشجار المثمرة لتقوم مقامها المصانع والشركات . وباستطاعتنا ان نقيم المصانع والشركات بعيدة عن الشارع الرئيسي نحو الصحراء عشرات الكيلو مترات ليبقى الممر الذى يصل بين الزرقاء والعاصمة عمان ممرا اخضرا يسر الناظرين .

إنني اطالب باعادة النظر في توافر شروط السلامة العامة في هذه المصانع التي يقطف ثمارها غير سكان الزرقاء . وكذلك اذكر بمنطقة هامة من مناطق محافظة الزرقاء وهي منطقة الازرق والمطلة على المثلث الحدود؛

للمملكة العربيه السعودية والعراق وسوريا . هذا الخط الدولي الذي يمر به المسافرون الحجاج والزوار والسياح بالاضافة الى السكان الاصلين . فهذه المنطقة تحتاج الى مستشفى يقوم بحاجة المسافرين والمواطنين على الاقل حالة المرض المفاجئ وحالات الولادة حيث لا يعقل ان تنتقل المرأة الى الزرقاء مسافة ١٠٠ كيلو متر . وكذلك هناك اراضي يملكها المواطنون من اخواننا الشيشان كابرا عن كابر وهم يطلبون من الحكومة الموقرة تفويضها اليهم. وكذلك ايصال الكهرباء الى حي الرثامة المحروم الى الان من الكهرباء وكذلك رش المستنقعات وتطهيرها من البعوض الذي يؤذي المواطنين وينغص عليهم عيشهم بكثافته وقد كثرت الشكوى من المواطنين في الازرق من هذا الاذى على أولادهم وعائلاتهم الا ان الجها ت المسؤولة ترد عليهم دائما يجب ان يبقى البعوض في المنطقة لانه طعام للطيور المهاجرة . وهل يجوز ان يكون هذا على حساب صحة المواطن الذي نقول عنه أغلى ما نملك .

البلديات : -

لقد ابتليت الزرقاء باللجان البلدية ورغم أننا على موعد مع انتخابات للبلدية إلا انني اقول:ان ابناء الزرقاء لا يجدون لهم ملاعب او متنزهات ، وتستطيع وزارة البلديات عبر متابعة المجلس البلدي ان تساهم في حل هذه المشكلة حيث يلعب الاولاد في الشوارع مما يعرض حياتهم للخطر .

معالي الرئيس .. حضرات النواب ..

العمل والعمال : -

الزرقاء محافظة العمل والعمال ، فمعظم المصانع الكبيرة والهامة تقع ضمن حدودها فالمحطة الحرارية تزود باقي محافظات المملكة بالطاقة الكهربائية ، العمود الفقري للنهضة والصناعه ، وكذلك فأن مصفاة البترول تقدم وقود الحياة للمصانع والمشاغل والمؤسسات والمواصلات وغيرها ..

والعمال الذين يشكلون نسبة كبيرة من سكانها يعيشون في مستوى من المعيشه لا يحسدون عليه لقلة معدلات الدخل ، وغلاء الاسعار ، وارتفاع نفقات المعيشة ، يساعد ذلك وجود ثغرات كبيرة في قانون العمل الاردني الذي مضى على آخر تعديل له عقدان من الزمن ، عشرون عاما تطورت فيها البلاد ، واتسعت فيها الصناعة ، وتعقدت فيها الامور وبخاصة ان هذا القانون كان وما زال يراعي مصالح صاحب العمل اكثر مما يراعي مصلحة العامل ، فهو منحاز لجانب الادارات وارباب العمل على حساب العامل الضعيف .

والقانون بشكله الحالي لا يواكب التطورات والمتغيرات ولا ينسجم مع الاتفاقات العربية والدولية وأشير هنا الى أهم الثغرات الموجودة في القانون المتمثل في المادتين ١٦ و١٧ اللتين تعطيان صاحب العمل حق الفصل التعسفي بحجة الاوضاع الاقتصادية واعادة تنظيم المؤسسة .

كذلك فإن بعض المواد في القانون تحد من الحريات النقابية ، وهذا يتنافى مع مسيرتنا الشورية الجديدة واذكر ايضا بضرورة استحداث التفرغ النقابي ، وعدم التعرض للنقابيين بالفصل ، وهو ما يعني إعطاء النقابيين حصانة نقابية .

أما بالنسبة لقانون الضمان الاجتماعي فيوجد فيه العديد من الثغرات الواجب معالجتها حيث إن الرواتب

التقاعدية مدنية جدا ، ودون مستوى حد الفقر المقع ، واشير الى ضرورة الاسراع في تطبيق بند التطبيق الصحي الموجود نظريا في القانون ، ويقتطع بموجبه نسبة ٢٪ من مجمل راتب العامل .

ولا يفوتني ان انبه الى قضية الأمراض المهنية التي تصيب العمّال نتيجة قيامهم بواجبهم في بناء الوطن ، مثل عمال المناجم والتعدين ، ومجال الاشعة السينية وما شابهها ، وهذا يتطلب معالجة سريعة لهم عن طريق إعطائهم امتيازات خاصة مثل التقاعد المبكر ، وايجاد عيادات متخصصة بالطب الصناعي للقيام بالمعالجة السريعة قبل استفحال هذه الاصابات ، والمحافظة على سلامة الايدي العاملة .

وفيما يتعلق بالاتحاد العام لنقابات العمال فلا بد من دعمه وايجاد المناخ المناسب له حتى يأخذ دوره في تبني قضايا العمال والحفاظ على حقوقهم المكتسبة وتحسين أوضاعهم المعيشية لا سيما أن الاتحاد هو المؤسسة التي تمثل اكبر شريحة من المجتمع الاردني المنتج .

وكذلك لا بد من اعطاء العمال حرية الانظمام الى نقاباتهم وازالة العقبات التي توضع من قبل بعض اصحاب العمل ، كذلك فانني اطالب بمايلي : -

١ - ان تخضع الشركات والمؤسسات - وهي التي تشكل ركائز مهمة من ركائز الاقتصاد الوطني - أن تخضع لديوان المحاسبة لضمان سلامة الاجراءات المالية المتبعة .

٢ - أن تخضع العملية الادارية لمراقبة مجلسكم الكريم ، وذلك للقضاء على الفساد الاداري والشللية التي التي ترسخ الاقليمية والطائفية .

٣ - أن تدفع هذه الشركات ضريبة مخصصة للبلديات التي تقع في حدودها .

معالي الرئيس .. حضرات النواب ..

ارقام سيارات العمومي (اللوحات) ..

لقد راجعني المواطنون في محافظة الزرقاء في موضوع الظلم الذي وقع عليهم وعلى أمثالهم من أبناء هذا الوطن العزيز في قيام الحكومة بمصادرة ارقام السيارات العمومي التي باعتها الحكومة قبل عشرين عاما للمواطنين في المملكة بسعر الرقم الواحد (١٠٠٠) دينار تقريبا وانني اجزم ان معظم الذين اشتروا هذه الارقام من شريحة الايتام والارامل والفقراء الذين كانوا يؤجرون هذه الارقام لتكون مصدر رزق حلال لعائلاتهم ، واذا بهم قبل ثلاث سنوات يفاجأون من الحكومة بمصادرة هذه الارقام دون رد المثل او التعويض ، وا ن هذا الظلم العظيم لا يتحمله الشعب من الحكومة التي وجدت لرعاية الحقوق ورد المظالم الى إهلها ، وإقامة العدل والحق بين الناس .

إنني اطالب الحكومة الموقرة ان تعيد النظر في هذه القضية وأن تفاجئ المظلومين من الأرامل والأيتام والضعفاء بخبر ساريشرح صدورهم ويسري الهم الذي اصابهم بقرار المصادرة بقرار الحكومة آنذاك ، وانا لمنتظرون.

معالي الرئيس .. حضرات النواب ..

القوات المسلحة : -

وانني اطالب بدعم القوات المسلحة الاردنية التي ينتظرها دور كبير في الدفاع عن بلادنا وتحرير أوطاننا وبخاصة ان اليهود لا يفهمون الا لغة القوة ، ولا ينفع معهم الا الجهاد ، وهم الذين ليس لهم عهد ولا ذمة ، ولا سيما انهم قد افصحوا عن حقيقة مطامعهم في إقامة دولة اسرائيل الكبرى بتوطين يهود المعسكر الشرقي على ارض فلسطين التي هذ في نظرنا من النهر الى البحر ، ولا يجوز التفريط بشئ منها ، والقوات المسلحة الاردنية هي درع الأردن الحصين الذي هو ارض الرباط ومنطلق التحرير . ومنه دخل سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه القدس فاتحا ، وكان ارض الحشد في زمن صلاح الدين ولهذا فاننا نطمع ان يكون بلدنا مفتاحا لبيت المقدس من جديد . ثم انتقل الى الكلمة الاخيرة وهي مسك الختام عن قضية المسلمين عامة واهل هذا البلد جزء من المسلمين، قضية فلسطين التي تم التآمر عليها من العالم كله في اعقاب مؤتمر " بال " سنة ١٨٩٧ برئاسة الدكتور ثيودور هرتزل مؤسس الحركة الصهيونية والتي قامت بريطانيا على رأس الدول الظالمة تدعم اقامة الوطن القومي لليهود في فلسطين وارسلت وزيرها اللورد "بلفور " سنة ١٩١٧ في الربع الاول من هذا القرن واجتمع بقيادات اليهود وغرس شجرة الزيتون في حشد من رجال اليهود ليدخل في روعهم ويطمئن قلوبهم ان بريطانيا جادة في اقامة دولتكم كما رأيتموني ازرع هذه الشجرة . وغد ما علم الشعب الفلسطيني بهذه الخيانة البريطانية اخذ يقيم الثورة بعد الثورة ، الثورات المتوالية حتى عام ١٩٤٨ الذى اعطت بريطانيا فيه الحق لليهود في الاعلان عن دولتهم في ١٥ ايار ١٩٤٨، ثم جاءتهم قفزتهم في ١٩٥٦ ثم في ١٩٦٧ وفي كل مرة يحرزون احتلالا لمناطق شاسعة من الاراضي العربية المحيطة بفلسطين . ولقد من الله علينا في هذه الايام بان نشأ جيل لم يكن في عهد النكبتين ، نكبة ١٩٤٨ ،١٩٦٧ يحمل اخلاق امتنا ودين امتنا وشعارات امتنا التي حملها الاوائل من ابناء هذه الامة وهي ثورة المساجد ، انتفاضة ١٩٨٧/١٢/٨ . ما على هذه الحكومة الموقرة وعلى الحكومات العربية كلها الا ان يمدوا يد العون لهذا الجيل المنتفض الذي تنكر لكل المبادئ التي دخلت بلاده في حين غفلة من ابناء الاقربين . ان الجيل في فلسطين ينظر الى الشعارات المادية العلمانية نظرة الاطفال الى لعبهم ، يرفعون شعار الاسلام من جديد. ما على هذه الاجيال والحكومات الا ان تكون سندا بجانب هذا الجيل المنتفض ليأخذ حقه ويحرر مقدساته . وارض الاردن هي البوابة الرئيسية لتحرير فلسطين . اسأل الله تعالى ان يوفقنا جميعا في ظل هذه الحكومة للأخذ باسباب القوة والتربية الفاضلة لاجيالنا وابنائنا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

سعادة نائب رئيس المجلس شكرا فضيلة الشيخ ، الان الكلمة لسعادة الاخ الاستاذ محمد المعرعر . فليتفضل

السيد محمد المعرعر

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس الزملاء الكرام

ان موازنة اية دولة هي ترجمة لسياستها الاقتصادية والاجتماعية وتطلعاتها الوطنية والقومية .

ولاردن بطموحاته المستقبلية وسياسته القومية ، قد تجاوز الحدود الآمنة لقدرته المادية الذاتية و لقلة موارده وللظروف العالمية .

أضف اليه السياسة المالية المتعثرة والفشل في ضبط موارد الدولة وعدم ضبط سبل الانفاق ، وعدم الحد من التدهور الاقتصادي .

كل هذا اتضح لنا بعد الاطلاع على مشروع قانون الموازنة العامة لعام / ١٩٩٠ وخطاب الموازنة ايضا ، واتضحت لنا الصورة الواقعية عن الحقائق المتعلقة بلأوضاع الاقتصادية والمالية لبلدنا .

١.حيث الضائقة الاقتصادية ، وتراجع النمو في البلد ، وارتفاع العجز في الموازنة العامة والاختلال في ميزان المدفوعات ، ثم اللجوء الى المديونية الخارجية والداخلية بفوائدها واقساطها المتراكمة ، والتي جاوزت الحدود المعقولة لامكانية سدادها ، وستستهلك فائض ومدخرات البلد من العملة الصعبة والوفورات التي يمكن ان تنصرف للمشاريع والتنمية فيه .

٢. أ- إن القروض الخارجية ، كانت حتى عام /٨٩ (٨٣٠٣,٨) مليون دولار منها (١٧٩٨,٣) مليون دولار كرصيد قائم غير مسدد .نطالب الحكومة بعدم سحبه ليبقى رصيد القروض بعد ذلك (٦٥٠٥,٥) مليون دولار .

ب- لقد قامت الحكومة بإعادة جدولة الديون بعد أن سددت (٩٦٣) مليون دولار من أقساط القروض لعام ١٩٨٨ مما تسبب في إستنزاف الاحتياطي للملكة ، وانخفاض مستواها و ثم تعويم سعر صرف الدينار .

جـ- في عام ١٩٨٩ و١٩٩٠ تم جدولة (١٣٠٠) مليون دولار ، نحتاج إلى (٢٠٣) مليون دولار لتسديد الاقساط والفوائد .

وفي عام ٩١-٩٣ سيتم جدولة (١٣٠٠) مليون دولار ، وسنحتاج أيضا "إلى (٢٠٣) مليون دولار، زيادة عما قبله لتسديد الاقساط والفوائد المستحقة - أي سنحتاج إلى ما يزيد على (٤٠٠) مليون دولار سنويا " لسداد أقساط وفوائد القروض السابقة ولعشر سنوات و ماذا عن المبالغ الباقية التي لم يتم جدولتها، فسنحتاج إلى مزيد من القروض لسداد الاقساط والفوائد ، و---الخ .

معالي الرئيس ، الزملاء الكرام .

٣. أ- إن اعتماد الايرادات على الضائب والرسوم في معظمها ، لا تبشر بنمو الاقتصاد ، ولا تحل مشاكل العجز وغيره من مشاكلنا الاقتصادية .

ب- إن تخصيص ٨٪ من الموازنة للتنمية الفعلية (٩٠ مليون دينار) تعطي الانعكاس السلبي لمقدار النمو الحقيقي المتوقع ، ولمقدار فرص العمل التي ستوفرها استثمارات القطاع العام ، علما ، إن استثمار القطاع الخاص سيكون ١٪ من الناتج المحلي . وهذه النسبة في النمو غير مجدية ولا تحل مشاكل البطالة والمشاكل الاجتماعية الأخرى .

- اضافة لما وصل اليه التضخم المالي من نسبة ٢٥٪ عام ١٩٨٩ وبذلك ستزداد المشاكل الأجتماعية، من فقر ، وفوارق ماسة في المستوى المعيشي والاجتماعي .

جـ- إن علينا ايقاف هذا الغلاء والرجوع بالاسعار الى حد التكلفة الحقيقية والربح المعقول ، والاستفادة من الدعم الذي تقدمه الدوله ، ليصل إلى مستحقيه من المواطنين .

معالي الرئيس ، الزملاء الكرام

٤. ومن هنا لا بد من معالجة فعالة ، مخطط ومدروس لها على مستوى الوطن ، والاستفادة من تجارب الدول الاخرى في حل مديونيتها من هذه المعالجة

(١) تنشيط استثمار القطاع العام ، والاشراف على المؤسسات العامة ذات الاستقلال الاداري والمالي واخضاع موازناتها للمصادقة ، وأن تدقق حسابات الشركات العامة والتي تساهم الدولة بنسبة كبيرة من رأسمالها، من قبل ديوان المحاسبة ، وأن ننظر في سبب تعثرهاوسوء إدارتها ومحاسبة القائمين عليها في قصورها وفشلها .

(٢) تنشبط دور القطاع الخاص في التنمية وحماية الانتاج مع توفير الجودة والمواصفات وفتح اسواق خارجية للمنتجات الوطنية ، والطلب من الدول العربية والصديقة ان تعطي افضلية واولوية لمنتوجاتنا الوطنية ، تجاه البضائع الاجنبية مساهمة في قدرتنا الدفاعية والمالية وحل ازمتنا الاقتصادية .

(٣) ايجاد الحوافز للاستثمارات العربية والاجنبية ، واعطاء الثقة والمصداقية لها بما يكفل المنفعة المشتركة ، والحفاظ على حقوق الاخرين .

(٤) المزيد من التدريب للايدي العاملة الماهرة والمتخصصة ، واعطاء اولوية العمل للمواطن الاردني ثم تصدير العمالة الزائدة للدول الشقيقة والصديقة ، والطلب منها حمايتها من التسريح واعطاء اولوية لها للظروف التي ذكرت سابقا .

(٥) استثمار موارد البلد الخام من غاز وبترول ومعادن وغيرها لتوفير العملات الصعبة وللمساهمة في تنمية البلد وايجاد موارد قوية له .

(٦) تحمل المواطنين لجزء من هذه الضائقة . بالعمل الجاد في زراعتهم واعمالهم وتقدير قيمة الوقت ، والجديه في العمل في الدوائر والمؤسسات وكل مناحي الحياة والابتعاد عن الاتكالية واللامبالاة . والعودة إلى التقشف والثقة بالنفس تاركين البذخ والرفاه الزائد إلى حدود الضرورة والحاجة الأساس .

(٧) مساعدة الدول الشقيقة ، القادرة على المساهمة في سداد قروض التسلح وفوائدها ، والبالغة (٢,٥) مليار دولار مساهمة في المجهود القومي زيادة عما تقوم به من دعم مقرر للأعباء القومية التي قررتها مؤتمرات القمة العربية .

(٨) إيجاد (صندوق مساعدة قومي) يساهم فيه كل مواطن ومؤسسة عربية واسلامية لمساعدة دول المواجهة وعلى رأسها الأردن ولمساعدة ابناء الوطن المحتل في محنتهم لمواجهة العدو الصهيوني (أي ادفع قرشا تحمي شعبا وأرضا) .

(٩) مساهمة افراد القوات المسلحة والشباب في التنمية وفي التحريج وفي مواسم الحصاد ، واقامة مشاريع رائدة وفتح الطرق وتعبيدها وغيرها من النشاطات .

(١٠) المحافظة على الأرض الزراعية الجيدة وتضييق حدود البلديات وعدم السماح بتمدد العمران والمشاريع الإنشائية عليها ، حيث تغطت المنطقة الزراعية في مدة خمسين سنة بالأقلاع والمنشآت الإسمنتية ، وحرم البلد من خيراتها التي كانت يعيش عليها أكثر من ٦ ملايين نسمة ولم يسبق ان تعرضت في ٥٠٠٠ سنة سابقة لمثل ما تعرضت له في الخمسين سنة الاخيرة .

(١١) الاسراع في إجراء التحقيق في الفساد المالي ومحاسبة كل يد امتدت للانتفاع غير المشروع او التبذير بالاموال العامة ومحاسبة الذين تسببوا في الخلل الاقتصادي أو هربوا الاموال أو تسببوا في الازمة الاقتصادية .

(١٢) ترشيد الانفاق الحكومي ، وخاصة ما يتعلق بالايجارات والكهرباء والمحروقات والدراسات والابحاث ، واقامة الابنية اللازمة في خطة معلومة بدلا من دفع الايجارات ، وكذلك عدم التوسع في الانفاق الرأسمال في الجهات التي لا تعود بمنافع واضحة على اقتصاد البلد ، واذا ما قدر لمشروع قانون الموازنة أن يصادق عليه وينجح فانني مع الدعم للقوات المسلحة والأمن العام ، والبلديات ، والتربية والتعليم ، فيما يخص ايجاد فرص عمل للمواطنين . وايضا مع إنصاف المتقاعدين القدامى ودعم المواد الضرورية ودعم الاعلاف

معالي الرئيس ، الزملاء الكرام

اما طلبات البادية الشمالية الملحة ، والضرورية والتي هي بحاجة ماسة لها لتنهض وتتطور كبقية المناطق . فهي كالتالي .

١. في التربية والتعليم:

١- رفع مستوى التعليم في مدارس البادية الشمالية جميعا " وتزويدها بمعلمين الأختصاص والوسائل التعليمية الفنية .

٢- بناء غرف صفية واجنحة في المدارس المحتاجة منها ، وخاصة مدارس ذكور أم القطين التي يدرس الطلاب في غرف مستأجرة لا تتوفر فيها السبل الصحية وغير صالحة للتدريس .

٣- توفير التعليم الجامعي لأبناء البادية الشمالية ، وابناء البادية عامة والأرياف ، مراعاة لظروفهم وظروف التعليم ، التي لم تكن بالمستوى المعروف والمعهود في بقية المناطق كما نرجو ايجاد مراكز في محافظة المفرق لتأهيل المعلمين .

٤- حل مشكلة مدرسة صبحا الثانوية (الثورة العربية الكبرى) وذلك إما بالحاقها بقسم الثقافة في القوات المسلحة أو تأمين المواصلات لأبناء القرى النائية حتى تؤدي رسالتها التعليمية التي أقيمت وأنشئت لأجلها .

٢. في الزراعة :

١- إنشاء المشاريع الزراعية والسماح بحفر الآبار الارتوازية .

٢- شمول المنطقة وخاصة الشمالية الشرقية منها بمشاريع تطويرالاراضي المرتفعة لوعورتها وصلاحيتها للتشجير ولمساعدة الأهالي على إصلاحها .

٣- زراعة مشاريع الاعلاف ، وتأمين الاعلاف لأصحاب المواشي بالقدر الكافي وخاصة في سنوات الجفاف .

٤- مساعدة أصحاب سيارات خدمة المواشي باعطاء موعد سنوي لهم وتسهيل الإجراءات لأجل الحصول على رخص السوق . ومعاملة هذه السيارات كوسائط نقل زراعية لخدمة الماشية وعدم معارضتها .

٥- عمل السدود الترابية ، والحفر الكبيرة وصيانة السدود القديمة وتأمين المياه لاصحاب المواشي في مناطق البادية .

٦- تأمين المياه وحفر الآبار لأهالي البادية الشمالية وعدم تكرار مشكلة العطش ونقص مياه الشرب وخاصة في فصل الصيف .

٧- إلزام المزارعين أصحاب الآبار الإرتوازية بزراعة نسبة كبيرة من الأرض بالقمح والاعلاف .

٣. الاتصالات والبريد :

إن خدمة الهاتف ، والاتصالات ، متخلفة كثيرا في البادية الشمالية ولا مثيل لها في منطقة أخرى . علما أنها منطقة واسعة وهي بحاجة لما يلي :-

١- توفير الخدمة الالية المباشرة في كل القرى والمكاتب البريدية .

٢- فتح مكاتب بريد في القرى الكبيرة مثل / المكيفته / الرفاعيات / الكوم الاحمر ام السرب دير الكهف / الصالحية / المنصورة /جابر / نايفة / العاجب / وغيرها من القرى .

٣- فتح مكاتب بريد مصغرة في بقية القرى وشمولها بخطة سريعة للخدمة الهاتفية الآلية وتحسين أداء الاتصالات وخدمة البريد.

٤. الاشغال العامة والطرق :

أ- إن عددا من القرى لم تصلها الطرق المعبدة بعد وهي بحاجة ماسة لايصال الطرق المعبدة لها مثل طريق:-

١. دير القن - الجدعا - مشناة راجل - السويلمه - ثم غدير الناقة طريق نايفة .

٢. طريق ام حسين ارينبة النعيمات خط بغداد . طريق الصفاوي الشبيكة .

ب - هناك طرق ضرورية لخدمة المنطقة مثل / طريق الدفيانة خط بغداد ثم سبع صير الكوم الاحمر مرورا بحي جدوع . طريق رباع الاتوستراد الدولي . ثم طريق السعيدية الخالدية وطريق البشرية الازرق (٣٠) كم وهذه الطرق ضرورية لربط المنطقة بالاسواق والمناطق المهمة ولتوفير على المواطنين والمزارعين

ج - فتح الطرق الزراعية في مناطق السرحان والوسط والمنطقة الشرقية لخدمة المزارعين ، وتطوير المنطقة وتوسيع الرقعة الزراعية خاصة الاراضي الوعرة .

٥. الكهرباء :

لا تزال عدة قرى لم تنار ولم تصلها الكهرباء بالرغم من الوعود السابقة وامرها لا يحتمل التأخير وهي :

١- أم حسين ، ارينبة النعيمات ، تل رماح ، المدور ، خشعة القن ، مشناة راجل ، حي المعازرة الرفاعيات ، حى جدوع الكوم الاحمر ، غدير الناقة ، المعزولة وغيرها من الاحياء .

٢- ر فع عبء نفقة تمديد الكهرباء والمواد المتعلقة بها عن كاهل المواطن في البلديات والمجالس المحلية

٦ .الصحة :

١- توفير الادوية وتوسيع التأمين الصحي ليشمل العائلات الفقيرة الكثيرة في المنطقة .

٢- تأمين الاطباء للمراكز الصحية وتامين المناوبة الليلية فيها والاسراع في ايصال الكهرباء لمركز صحي سما السرحان ، وبناء مراكز صحية في القرى التالية :

عمره وعميرة / الرفاعيات / البشرية / دير الكهف / المكيفتة / وفتح العيادات في القرى التي لم يوجد فيها عيادات مثل مدور القن / الخشاع والحسينية وغيرها .

٣- مستشفى المفرق الحكومي يطالب المواطنون بتطويره وتزويده بكل ما يحتاج من أطباء وأدوية ولوازم . لانه يخدم منطقة واسعة ويحتاج الى عناية ومساعدة ليخدم المواطنين بكفاءة وفعالية ثم هناك مستشفى الرويشد الذي يحتاج للتجهيز والعناية .

٧. أما بقية الطلبات :

١- فتح نوادي للشباب ودعم النشاط الثقافي والرياضي لأبناء المنطقة .

٢- فتح الجمعيات الخيرية ومراكز التنمية الاجتماعية في قرى البادية وخاصة الشرقية منها

لافتقارها لهذه المراكز والجمعيات للنهوض بالمرأة والطفل . وتوسيع وشمول خدمة صندوق المعونة الوطنية ليشمل العائلات الفقيرة في كل المنطقة .

٣- رفع عدد من المجالس المحلية الى بلديات والتي تقدم أهاليها بطلبات للوزارة المعنية لرفع قراهم الى مجالس بلدية .

- تحسين أوضاع البلديات ، والمجالس المحلية . وتحسين أوضاع رؤوسائها من حيث المرتب والمكافأة .

٤- تأمين الأئمة للمساجد في عدد من القرى والتي لا يوجد فيها أئمة .

٥ - الإسراع في الافراز والتسوية للاراضي في القرى الشرقية وتفويض أراضي الخزينة والاراضي الشرقية على أصحابها وأصحاب الحقوق فيها والذين يتقاسمونها ويضعون اليد عليها منذ مدة طويلة . وحل مشكلة اراضي الشيوع في داخل حدود البلديات خاصة للأراضي المسجلة سابقا . لأنها تعيق نمو وتطوير المجتمع في هذه المناطق كما هو في بلدية الحمراء .

٦- اقامة مشاريع تنموية وزراعية في المنطقة ومصنع بندورة للمزارعين في المحافظة مع النظر في ديون المزارعين واسعار المواد الزراعية هذه المطالب واقعية وضرورية لرفع مستوى اهل المنطقة وتنميتها وهي منطقة عانت من الحرمان والتجاهل مدة طويلة آملين إعادة الثقة والاطمئنان لاهلها ولاسراع في تنفيذها .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

سعادة نائب رئيس المجلس شكرا سعادة الاخ . الان الكلمة لسعادة السيد سمير قعوار .تفضل

السيد سمير قعوار

سعادة الرئيس ...

حضرات النواب المحترمين .

انها لمناسبة خيرة أغتنمها لأقدم الى قائد هذا الوطن ورمز تقدمه وازدهاره وراعي تجربته الديمقراطية أسمى آيات الولاء داعيا الله ان يبقيه ذخرا وسندا لهذا الوطن ولكل ابنائه .

كما اقدم لحكومة دولة السيد مضر بدران التقدير لما اظهرته من تصميم على انجاح تجربتنا الديمقراطية وشعارها المشاركة الفعلية بين السلطتين التنفيذية والتشريعية .

لقد شاركت في جلسات اللجنة المالية المنبثقة عن مجلسكم الموقر لمناقشة مشروع قانون الموازنة العامة لعام (١٩٩٠) ، وبالرغم من التوصيات التي انبثقت عن اللجنة في تقريرها المقدم الى مجلسكم . الا ان واجب المسؤولية يقتضي منى مكاشفتكم ببعض القضايا العامة التي اعتقد انها تتصل بالامن الوطني والقومي بقدر ما تتصل بالحياة اليومية للمواطن الاردني .

سعادة الرئيس ... حضرات النواب المحترمين .

ان الحقيقة السياسية الاولى التي تواجهنا ونحن نبحث وثيقة الموازنة العامة ، هي أننا ندخل مجبرين الى منعطف تاريخي جديد بمعالم ينبغي أن تكون مختلفة تماما . ان الدخول الى تشكيل وطنى جديد مسألة ذات طابع بعيد المدى أشد ما يخضع له من ضغوط واعتبارات / هو محدودية الموارد وعدم القدرة على تحميل الموازنة العامة اية أعباء اضافية .

إنها أيها الاخوة معادلة شاقة تستوجب الوعي على مجموعة من الحقائق الصعبة . حقيقة أن هناك تكاليف سياسية واجتماعية ينبغي أن نتحملها بوعي كامل لكن بحرص كلي يستوجب أن لا يكون الثمن فوق طاقة الاحتمال / ولعلني بغير حاجة الى أن أشير لما تشاركنا به دول عربية شقيقة ودول أخرى عديدة من الاجتهاد في تجنيب نفسها دفع تكاليف سياسية أثناء الالتزام بتنفيذ المواثيق والتعاقدات الدولية لبرامج التصحيح الاقتصادي / ان احترام المواثيق والاتفاقيات الدولية هو الاساس الذي ضمن لنا في الاردن باستمرار المصداقية والثقة العالمية وهو الرصيد الذي ينبغي أن نحافظ عليه ، لكن مع الحرص الكامل على ألا يؤثر ذلك على الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي .

لقد تحمل الاردن تاريخيا ، بحكم موقعه وقيادته وبناءه الداخلي / تحمل مسؤوليات الريادة في أكلاف القضايا القومية والحفاظ على النظام العربي . ولعلني أكرر هنا بديهية معروفة لكنها تحتاج في هذا المقام الى أضاءة جديدة . فالاردن يحتل موقع العصب المركزي في الأمن القومي العربي ، واي اختلال في بنية هذا العصب ستؤثر على أمن واستقرار الدول الشقيقة الأخرى بشكل فوري وبدون إستثناء . لقد استحق الوقت الذي بات فيه على كافة الدول الشقيقة أن تؤمن ايمانا صادقا وراسخا بأن الاستثمار في الأمن الوطني الأردني هو استثمار فوري/ ومؤجل في الأمن القومي العربي وأمن كل دولة شقيقة على حده . وهذا ما يقودنا الى التأكيد أن دعم القوات المسلحة الاردنية هو واجب عربي قومي بقدر ما هو التزام اردني ثابت .

غير أنني أيها الاخوة ارى من الواجب التنبية الى قضية في منتهى الاهمية / وهي مسألة ترتيب البيت الاردني الداخلي ترتيبا واضح المعالم بشكل لا يقبل التأويل وذلك قبل أن نعيد طرح موضوع الدعم العربي لاقتصادنا الوطني ولأمننا الاجتماعي ولقدرتنا الدفاعية باعتبارها جميعا خطوط الدفاع الأولى عن الدول العربية الشقيقة المجاورة وعن الأمن القومي برمته . فاعادة ترتيب البيت الاردني الداخلي ووضعه في مساره المستقبلي الصحيح ، هو قوة الاقناع التي تضمن مصداقيتنا في التوجه الى الدول الشقيقة لتفي بمسؤولياتها تجاهنا .

وان اعادة ترتيب البيت الاردني في قناعتي ، هي مسألة ادارية تعتمد على القرار السياسي المركزي . لمشكلتنا في الاردن تكمن في وجود طاقات هائلة لكنها غير مستغلة . وان الاستغلال الحقيقي المبرمج لهذه الامكانيات الذاتية لن يتم الا بتحديث اداري ، أجيز لنفسي أن أصفه بالتثوير الجذري .

إنها أيها الاخوة قضية سبقتنا لمعالجتها دول وشعوب عديدة من التي استطاعت ان تنقل نفسها الى مراحل تطور مختلفة جذريا . تواجه فيها التحديات الموضوعية بالابداع الاداري . حتى لا أدخل بالتفاصيل

الفنية لهذه القضية التي اعتقد أنها مصيرية ، فأنني أرى أن التأهيل المكثف لمجموعة من شبابنا الواعد ، بايفادهم للتدريب الميداني والاكاديمي المتخصص في المراكز الدولية الموثوقة في مجالات الادارة والمال والاقتصاد ، قد يكون المدخل الفوري لبرنامج تصحيح بنية صناعة القرار على قواعد مؤسسية . ولا يعيبنا ونحن نتابع برنامج التأهيل الاداري هذا ، ان نستعين بالكفاءات الاستشارية الاردنية والعربية الموزعة على المهاجر بحيث نخرج من الشرنقة التي نتحرك داخلها اداريا واقتصاديا وماليا . ولقد تحول بلدنا في السنوات الاخيرة الى دولة لجان ترتبط فيها كل لجنة بلجنة أعلى تفقدها فاعليتها ، ولا يخرجنا من هذه الدائرة المفرغة القاتلة سوى اعتماد القرار المؤسسي في اطار بنية ادارية شاملة مطلوب تحديثها .بذريا .

سعادة الرئيس ... حضرات النواب المحترمين

ان هذه الرؤية الشمولية تقودني الى عرض مجموعة من الملاحظات التفصيلية عن واقع ميداني يحتاج الى التصحيح السريع .

اولا : ان تشتت القرار المركزي في التخطيط الاقتصادي والمالي ، وما يترتب عليه من مديونية أو اكتفاء ، يجعلنا نرى العودة الى وزارة اقتصاد وطني تأخذ طابع المرجعية في دراسة الامكانيات الوطنية من زراعة وصناعة وتعدين ، وتتولى في نفس الوقت ترويجها اعلاميا وبالملحقيين التجاريين الاكفاء تاهيلا وتدريبا لتسويق المنتوجات الاردنية واستقطاب الاستثمار العربي والدولي لهذه المشاريع .

ان وجود وزارة اقتصاد وطني بهذا المعنى والصلاحيات ، من شأنه ان يلغى الازدواجية والتضارب والبيروقراطية ، واذا ما توفر لهذه الوزارة مراكز او بنوك معلومات متكاملة تضم مع الارقام القطاعية كافة الابحاث والدراسات المتخصصة ، فأننا نكون قد دخلنا الطريق السليم في معالجة اختناقات وعجز القطاعات الخدمية والتنموية برمتها .

ثانيا : ان نظرة دقيقة الى واقع الوزارات وما يتصل بها من مؤسسات وهيئات ودوائر ، تبين وجود تضارب فادح في الصلاحيات والمسؤوليات والاهداف نتيجتها تعطيل الفاعلية وانعكاسها سلبيا على المواطن لقضية لها طابع وطني ملح مثل قضية المياه والتي نعرف أنها أصبحت على مشارف الازمة تستوجب انشاء هيئة عليا لتحديد مصادر هذه الثروة وتحديد طرق استعمالها واستخدامها وفق برنامج يأخذ بالاعتبار كافة الحاجات الزراعية والصناعية بالاضافة الى استخدام الشرب .

واذا كنا في الاردن نستشعر حاليا معالم ازمة مائية باتت منظورة ، فإن الوضع المائي في الشرق الاوسط كله أصبح بشكل قضية سياسية ملحة تستوجب العلاج بمنطق المشاركة ، حيث أن (٦٥٪) من المياه العربية مصادرها من جبال أثيوبيا وتركيا ، مما يجعلها قضية سياسية لا تترك خيارا لدينا سوى المبادرة لانشاء هيئة اقليمية عليا للمياه تحدد مصادرها وكمياتها واستعمالاتها وتضع لها استراتيجياتها القصيرة والبعيدة المدى .

ثالثا : ان الحديث عن المياه هو حديث مباشر عن الزراعة وموضوع الأمن الغذائي . وهذا يقودنا الى ملاحظة تتصل بسلطة وادي الاردن ووزارة المياه والري . وان ارتباط الاولى بالثانية مسألة ثبت أنها غير منطقية تماما . وذلك أن اختصاصات سلطة وادي الاردن تتجاوز الاهداف المحددة لوزارة المياه والري . وهذا ينسحب ايضا مع دمج مؤسسة المواصلات مع وزارة النقل . أننا ونحن ندعو الى مراجعة انتاجية مختلف المؤسسات والوزارات ، نرى ضرورة أن نشير الى وجود ثلاث شركات امتياز لها علاقة مباشرة مع المواطن وهي شركة الكهرباء ، ومصفاة البترول وشركة الاسمنت ، فلا بد من اجراء مراجعة تقييمية لتحديد التزامات هذه الشركات نحو الدولة والمواطن من حيث الكفاءة والاداء وتخفيض الكلفة والعبء ورفع المردود .

رابعا : ان احدا لا يجادل في الجدوى الادارية والاستثمارية لربط المؤسسات والهيئات المتماثلة الاغراض ، غيران ذلك يستدعي مسحا دقيقا مسبقا ، وتحديدا تنمويا مبرمجا بوضوح . ولعل هذا يفضي بنا الى موضوع طالما اخضعناه للدراسة والنقاش لكن بدون ان ننقله الى حيز التنفيذ ، وأقصد بذلك دور القطاع الخاص باعتباره رديفا رئيسيا رائدا للقطاع العام . فقد حان الوقت ليشعر المواطن العادي مهما كانت قدرته على التوظيف الاستثماري ، بأنه مشارك فاعل في اعادة بناء الاقتصاد الوطني ودفع عملية التنمية بمردودات تصيب وتعم الجميع .

ان ما يحتاجه القطاع الخاص ليتولى هذه المسؤولية والمشاركة هو الثقة والاطمئنان . الثقة التي لا تتأثر الا بالضوابط والضمانات والتشريعات الحديثة المتطورة والمستقرة القائمة على أرضية الاستقرار الامني والسياسي ، وعلى قاعدة الفكر المؤسسي .فليست المسألة شعارات ودعوات مجردة بقدر ما هي نمط تفكير عام يستوجب جهد كافة السلطات جنبا الى جنب .

واذا كنا امضينا عدة سنوات في مراجعة هذا الموضوع والمطالبة به ، فقد حان الوقت لان نتحمل مسؤولياتنا في وضع المطالبة موضع التنفيذ .

وغني عن القول ايها الاخوة ان لدى هذا البلد ، بأبنائه المقيمين والمغتربين طاقات مالية تبحث بصدق عن مجالات الاستثمار الوطني المحمية بالرعاية والثقة . يترافق ذلك مع مجالات كامنه بشكل هائل في مختلف القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية المستكملة للجدوي الاقتصادية .

ان الموقع الجغرافي الوسيط للاردن وعلاقاته المميزة وسط مجلس التعاون العربي وكذلك سلسلة الاتفاقيات التجارية مع الدول الشقيقة والصديقة ، هي مسألة تضمن بشكل مسبق فاعلية الصناعات التصديرية ودورها المفترض في التشغيل واستيعاب البطالة وتوفير العملات الصعبة القادرة على تصحيح عجز الموازين التجارية . وهنا اشير أيها الاخوة الى موضوع التسويق الزراعي باعتباره قضية ملحة . فقد اصبح لزاما ان نعيد النظر بالشركة الاردنية بتسويق وتصنيع

المنتجات الزراعية من آجل جعلها مؤسسة بالحجم الذي يؤهلها لتحمل مسؤوليات استلام الناتج الزراعي وتدريجه وايصاله للمستهلك المحلي باقصر الطرق وبأرخص الاثمان ، وكذلك القيام بعمليات التصدير من خلال مسوقين قادرين على الترويج في الدول العربية والاوروبية .

كما يفترض ان تكون هذه المؤسسة قادرة على الاتفاق مع شركات الطيران وخاصة الاردنية لايصال الناتج الوطني للبلدان الاوروبية وتصنيع الفائض منه وتسويقه باحدث الطرق حتى وان اقتضى ذلك التعاون مع الشركات الدولية الضليعه ذات الاختصاص .

سعادة الرئيس ....حضرات النواب المحترمين

لا بد من التأكيد على قضية في غاية الاهمية الا وهي أن هذه الموازنة التي اعتبرتها اللجنة المالية كما يعتبرها مجلسكم الموقر السياسة الاقتصادية لعام ١٩٩٠ م ، ولكننا نلاحظ ان البنك المركزي قد قرر تعويم سعر الفائدة ، وعليه ارجو ان أؤكد على ضرورة التوافق بين قرار تعويم سعر الفائدة وسياسة الحكومة لتشجيع الاستثمار لرؤوس الاموال الاردنية في مشاريع التنمية .

وفيما يتصل بقطاع الاسكان اتصالا مباشرا بوسائل التمويل فإنني آمل من الحكومة ان تعيد النظر في هذه الوسائل ، وان توسع قاعدة المستفدين من تخفيض الفوائد بالكلفة الادارية كما وعد دولة الرئيس وزيادة سنوات السداد شريطة ان لا يتحمل المواطن المستفيد اكثر من (٢٥٪) من مجموع دخله قسطا لمنزله .

كما وان موضوع الامن الاجتماعي باعتباره يتصل مباشرة بالامن الاقتصادي والسياسي وبالتخطيط التنموي ، يضعنا مباشرة أمام القطاع الشبابي الذي اصبح يشكل قرابة (٦٠٪) من المجتمع الاردني . ومع ذلك فاننا ، بالحساب الدقيق ، نجد ان حصة الانفاق على هذا القطاع الشبابي لا تتناسب مطلقا مع أهميته في التركيب الاجتماعي وفي كونه ذخيرة المستقبل . ويتصل هذا بضآلة الخدمات الرياضية والثقافية ، كما يتصل بالجامعات التي تعاني الان من تسرب الكفاءات التعليمية الى الخارج .وهذا بدوره ينعكس على ضآلة المشاركة من طرف الجامعات ، اساتذة وطلابا ، في نشاطات وفعاليات الحياة العامة .

وارد ان اذكر هنا من اهم اهداف تأسيس سلطة وادي الاردن ايجاد مراكز اجتماعية وثقافية ورياضية وشبابية كجزء رئيسي وأساسي من خطة شاملة لتنمية غور الاردن.

ولكن هذا البعد الاجتماعي الهام وللأسف لم يلق أي عناية واهتمام من قبل السلطة ولم ينجز أي مشروع يذكر مما ذكرت سابقا على امتداد غور الاردن مما أدى الى ضياع وتسيب عميقين يعاني منهما شباب الاغوار ، وهذه قضية يجب الاهتمام بها وتناولها على محمل الجد والعناية والاسراع بانشاء المراكز الثقافية والرياضية والاجتماعية بشكل يتلق واحتياجات وطموحات شبابنا هناك .

سعادة الرئيس ... حضرات النواب المحترمين

مع شكري الجزيل وموافقتي للاخوة الافاضل نواب محافظة البلقاء الذين سبقوني في الحديث عن مطالب وهموم أبناء هذه المحافظة وتبويبها من قبل الدكتور عبدالله النسور حسب الوزارت والمؤسسات المختصة بهذه المطالب ، فأنني اضيف الى ذلك كله ان موازنة عام ١٩٩٠م لا تحتمل زيادة عبء مالي جديد ، لكنني اؤكد ان مطالب محافظة البلقاء بكل تفاصيلها لا تحمل الخزينة أعباء جديدة لكنها تتطلب ترتيبات إدارية مدروسة ، لذا ارجو النظر اليها بعناية نظرا لارتباط هذه المطالب الحيوية باحتياجات المراطن اليومية ، كما أ هناك مطالب هي من اختصاص الشركات المساهمة العامة في المحافظة كشركة الاسمنت والكهرباء الاردنية وغيرهما من الشركات العاملة في المحافظة التي يجب ان تؤدي ما عليها من واجبات تجاه المواطنين .

وفي هذا المقام لا بد لي من التاكيد على مجموعة من الحقائق الهامة المتعلقة بمحافظة البلقاء :-

- الايمان بأن الغور هو الخط الامامي الاستراتيجي لهذا الوطن . وانه الى جانب ذلك هو موئل الامن الغذائي وهو مستودع الاستثمار المالي والبشري المتوفر هناك بكميات هائلة لا تحتاج الا للقرار السياسي المتكامل بوعي ، والهادف الى تثبيت الناس وردطهم بارضهم ربطا معاشيا عضويا .
  وفي اعتقادي ان الترجمة السياسية المفترضة لخصوصيات منطقة الغور ، تستوجب الاسراع في تنظيم القرى والمدن وتوفير الخدمات التعليمية والصحية التي تضمن الاستقرار الامني والنفسي والمعاشي .
- وبالنسبة لمخيم البقعة ولاهلنا هناك فانني اؤكد واوافق على ما ذكره زملائي نواب محافظة البلقاء، واطالب بتخفيف معاناة سكان المخيم ، هذه المعاناة اليومية الناتجة عن سوء الاوضاع الصحية والمعاشية وتدني المرافق العامة والاكتظاظ السكاني الذي ينذر بازمات اجتماعية اذا لم نتنبه لها ونتلافى ابعادها .
  ان دعم لجنة الخدمات في المخيم وضرورة الاتصال بها من قبل وزارات الخدمات للوقوف على احتياجات المواطنين امر يتطلب السرعة القصوى والدراسة السريعة ووضع الحلول الجذرية لازالة المعاناة اليومية عن أهلنا واخواننا في المخيم .
  ولعل من اول هموم ابناء المحافظة ضرورة اعادة النظر في التقسيمات الادارية القائمة حاليا ومنح بعض المناطق صلاحيات ادارية جديدة ، مع الاهتمام برفع المجالس القروية في المحافظة الى بلديات وفق القانون والنظام وبناء على التزايد السكاني وذلك بقرارات الزامية بعيدة عن الامزجة والمصالح المفرده .
- ان الاهتمام بالشؤون الصحية في المحافظة وخاصة مستشفيات ديرعلا والشونة الجنوبية وتجهيزها بالطواقم الطبية المتخصصة والاجهزة الفنية يقع في مقدمة الاولويات التي يجب أن توليها العناية .

كما ان تحسين اوضاع المراكز الصحية لتفي بالغرض الذي انشئت من اجله يلح علينا الان ويتوجب الاسراع في اعادة التخصصات الطبية الى هذه المراكز في كافة التجمعات السكنية في المحافظة .

- ان توفر الايدي العاملة المطلوبة للعمل في مشاريع التنمية الشاملة في الاغوار يحتم الان انشاء كلية مجتمع مهنية لتوفر لسوق العمل ما يحتاج اليه من تخصصات من ابناء المنطقة الذين يجب ان تعطى لهم الاولوية في التعيين في مؤسسات الدولة .
- ان انشاء مدرسة شاملة في الاغوار الى جانب كلية المجتمع يساعد على تأهيل الايدي العاملة واحلالها محل الايدي الاجنبية ويساعد على حل مشكلة البطالة التي يعاني منها سكان المحافظة
- أن الاسراع في بناء سد الكرامة سيساهم في توزيع الأراضي الزراعية ويساعد في تشغيل الأيدي العاملة ، علما بأن هذا السد لا يتعارض مع المشاريع المنوي انشاؤها ، اذا اخذنا في الاعتبار ان معظم مياه ذلك السد من المياه الفائضة في فصل الشتاء .
- سأتناول قضية في منتهى الاهمية وارجو من الحكومة العمل على معرفة التفاصيل الا وهي قضية مشروع الحقن الاسمنتي لتعلية سد الملك طلال لتقوية مشروع السد وما تبعه من اتفاقيات لاحقة بما يسمى بالحقن الكيماوي لتقوية جسم السد والذي بات يثير شكوكا كبيرة حول صلاحيته وتأخير تنفيذه وكيفية الوصول الى هذه الاتفاقيات مع الشركات المنفذه ومدى تأهيل هذه الشركات للقيام بانجاز هذه المشروع .
- ان ايصال الخدمات العامة للقرى والتجمعات السكنية المحرومة منها وخاصة خدمات الكهرباء سواء في الاغوار او قرى الشفا والشفاغورية ، سيساعد على تحسين الاوضاع في تلك المناطق ، مؤكدا ان معظم هذه القرى لها الحق في توصيل الكهرباء وحسب الخطة التنموية في عام ١٩٨٩ م .
- ان قضية البيئة وما يرتبط بها من قضايا تنموية وصحية وسياحية وانتاجية لهو امر يدعو الى الاهتمام والعناية والتركيز . كما يجب ازالة كل ملوثات البيئة في مدن وقرى المحافظة والمخيم . أن حاجة ابناء المحافظة الى توسيع قاعدة التعليم الجامعي التخصصي اصبحت ملحة ، خاصة وان محافظة البلقاء ، تعاني من نقص في نسبة مثل هؤلاء المؤهلين ، مما يساعد على تفاقم مشكلة البطالة .
- ولا بد من التذكير بضرورة الاسراع في اخراج المدينة الرياضية بالسلط الى حيز الوجود لتؤدي دورا في خدمة الرياضة والشباب في المحافظة .
- ان مشكلة البطالة في المحافظة والابعاد الاجتماعية لهذه القضية يفرض علينا الان اعتبار توزيع القطاعات الصناعية والانتاجية على المحافظة قضية بالغة الاهمية . ومن هنا فأنني اطالب بأنشاء

مدينة صناعية في السلط من قبل مؤسسة المدن الصناعية ، واذا تعذر ذلك مساعدة البلدية إو مؤسسة الاعمار لأنشاء مثل هذه المدينة ومنحها نفس الامتيازات والتسهيلات حيث ان الهدف واحد، والابعاد الايجابية واضحة المعالم .

- ان تحسين المرافق العامة وخاصة في مناطق السياحة الشتوية والصيفية لهو مدعاة استقطاب رؤوس الاموال لتأسيس المشاريع السياحية في المحافظة والتي توفر فرصا للعمل لابناء المحافظة وتتيح مجالات واسعة للسياحة الشعبية .

سعادة الرئيس ...

حضرات النواب المحترمين .

ان هذا الاسلوب المتقدم من المعالجة السياسية والرقمية التي يتولاها مجلسكم الموقر لمشروع الموازنة العامة لهو الدليل الملموس على آصالة الفكر الديمقراطي ، وقدرته على مواجهة الازمات والمتغيرات بقوة ووعي ومسؤولية ، رائدنا وقائدنا جلالة الملك الحسين المعظم حفظه الله ذخرا لهذا الوطن وهذا الشعب .

والسلام عليكم

سعادة نائب رئيس المجلس شكرا سعادة الاخ ، سعادة الدكتور عبد اللطيف عربيات فليتفضل

السيد عبد اللطيف عربيات

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله الامين

ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وانت خير الفاتحين

الاخ رئيس المجلس ... الاخوة الزملاء

اود ان اشكر جميع الذين قاموا باعداد هذه الموازنة وعلى كافة المستويات ، كما اشكر اللجنة المالية على جهودها الكبيرة التي بذلتها في البحث والاستقصاء لبنود الموازنة وعلى ملاحظاتها وتوصياتها القيمة التي اغنتنا عن الكثير من الجهد والبحث .

الاخ الرئيس ... الاخوة الزملاء

انه ليسرنا ان نجد في مطلع تقرير اللجنة المالية الاشارة بان خطاب الموازنة جاء هذه المرة متسما بدرجة عالية من المسؤولية والواقعية والموضوعية وانه كشف قدرا من الحقائق المتعلقة بالاوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية في المملكة .

ولكننا لا زلنا نشعر بان خطاب الموازنة لعام ١٩٩٠ يفتقر الى فلسفة عامة تحكم مشروع قانون الموازنة وتحدد المنطلقات العامة التي تنطلق منها الحكومة ، كخطوط عريضة يمكن ان تسترشد بها وتحدد سلوكها في السنة المالية المقبلة ، باعتبار ان مشروع الموازنة هو خطة قصيرة الاجل لمدة عام واحد . والاصل في ذلك ان تكون متسجمة مع الخطة العامة للدولة تساهم في انجاز جزء من اهدافها المرسومة ضمن الخطة طويلة الاجل .

ومن هنا فاننا نطالب الحكومة بضرورة توضيح فلسفتها في هذا الباب والذي كنا نتمنى ان يقدم مع مشروع الموازنة لنستطيع فهم الاساس الذي استند اليه في توزيع الارقام الواردة في مشروع الموازنة .

وعلى ضوء استعراض خطاب مشروع الموازنة العامة لعام ١٩٩٠ فانني اسجل الملاحظات التالية :

اولا : ان قوة العمل المتوافرة لدى الاردن اصبحت تثقل كاهله نتيجة لوجود قوة مماثلة في اسواق العمالة المجاورة - مما ادى الى ارتفاع نسب البطالة في كثير من قطاعات العمالة المختلفة . وهذا يستدعي ان تقوم الحكومة باعادة تأهيل هذه الكوادر بما يتناسب ومتطلبات سوق العمل وكذلك تعديل خطط الاعداد للقوى العاملة ولن يتأتى ذلك الا عن طريق وضع خطة شاملة للقوى العاملة مبنية على دراسات ومسوحات ميدانية واقعية تمثل قوى العرض والطلب في السوق المحلي والاسواق العربية والدولية الاخرى .

وأما فيما يتعلق بالبطالة فانها قد وصلت الى نسب عالية تجاوزت مؤشرات الخط الاحمر للبطالة المتعارف عليها عالميا . لذلك فاننا نرى انه لا بد من وضع سياسة مشتركة بين القطاع العام والقطاع

الخاص للمساهمة في حل هذه المشكلة التي تواجه المجتمع الاردني وتحد من فاعليته ، وعن طريق تشجيع الاستثمار والافادة من المشاريع الصغيرة ذات فرص العمالة الواسعة .

ثانيا : ان تمويل العجز بالتوسع غير المنضبط في الاقتراض امر لا تحمد عقباه ، ولذلك فاننا نرى أن لا تتكررهذه التجربة في الاقتراض ، ولن يتأتى ذلك الا عن طريق وضع سياسات عامة تضبط هذا الامر .

ومن هنا فاننا نرى اهمية اعادة النظر في قانون الدين العام الداخلي وبالذات المادة الخامسة منه والتي تحدد حجم الاقتراض الداخلي ليصار الى تعديله بما يتناسب والظروف الحالية وبما يكفل اللجوء الى الحد الادنى من الاقتراض . كما اننا نرى اهمية وضع قانون للدين العام الخارجي وضوابط محددة لسلوك الحكومة في الاقتراض الخارجي .

ثالثا : ان النمو المتحقق في قطاعات الانتاج السلعي المباشر وبالذات الصناعات الاستخراجية بحاجة الى اعادة دراسة وتقييم لهذه التجارب للعمل على تلافي الكثير من هدر الموارد المتمثل في عدم الاستغلال الامثل لهذه الصناعات ، بالاضافة الى الانفاق غير المبرر والذي لا تحكمه ضوابط معقولة تتماشى مع سياسات سوق العمالة المحلي وحتى بعض الاسواق المجاورة .

وانني اقترح هنا تشكيل لجنة من الخبراء يمثل فيها المجلس والحكومة لدراسة هذه الصناعات للعمل على تعزيز ودعم ايجابياتها وتصحيح المسارات السلبية فيها (ان وجدت) حتى تضمن حسن التوظيف وقوة العمل بما يعود على مجتمعنا بالخير والنفع العام . كما اننا نطالب بأن تظهر موازنات المؤسسات العامة والشركات العامة التي تملك الحكومة ٥١ ٪ واكثر من اسهمها ضمن الموازنة العامة للدولة .

رابعا : اننا نتفق مع الحكومة بأن ميزان المدفوعات لم يلق عناية كافية وان احتياطي المملكة من العملات الاجنبية قد انخفض الى ما دون نقطة الخطر ، ولذلك فإننا نطالب بوضع سياسة حكيمة لضبط ذلك واعطاء المجلس تقريرا شهريا عن مدى التقدم في هذه السياسة وعن ميزان المدفوعات والاحتياطي من العملات الاجنبية ، ليتسنى لنا متابعة ذلك والعمل على تدارس الامر قبل وقوع الخطر .

ويجب ان لا ننسى هنا مساءلة من تسبب في مثل هذا الوضع الذي ادى الى خلخلة البنية الاقتصادية وزعزعة ثقة المواطن في اقتصاده الوطني ، وبالتالي ظهور العديد من المشاكل الحياتية التي يعاني منها المواطنون .

خامسا : ان برنامج التصميم الهيكلي الاقتصادي الهادف لاعادة الثقة في الاقتصاد الوطني لم يؤت ثماره المرجوة نسبيا حتى الآن ، ففرص العمل التي تم توفيرها لم تتجاوز نسبة ١٪ من الاعداد الفعلية للعاملين في القطاع العام ومؤسساته او القطاع الخاص ، كذلك في حين ان نسبة البطالة تجاوزت

١٤٪ ، وهذا نذير خطر لا بد من اعادة دراسته والعمل على وضع حد له . واما فيما يخص البناء التدريجي للاحتياطي الوطني من العملات الاجنبية وما تحقق خلال العام المنصرم فإن ذلك كان على حساب عدم تسديد اقساط الدين العام وليس كنتائج لآلية تصحيح حقيقية .

واما فيما يخص السياسات النقدية والمالية التي تبنتها الحكومة منذ كانت اجراءاً علاجيا لم يعط ثمارا جيدة نسبيا ، ونحن نرى ان هذه السياسات يجب ان تكون وقائية وعلاجية واقعية تتماشى مع قدرة الاقتصاد الوطني وقدرة المواطن على التحمل ومواجهة التكلفة المعيشية المرتفعة بشكل متزايد .

سادسا : ان الزيادة التي حصلت على الايرادات المحلية والتي تجاوزت ٨٪ عما كان مقدرا لها ، لم تكن هذه الزيادة نتيجة لسياسات وإجراءات مالية تصحيحية وانما كانت نتيجة لفرض ضرائب ورسوم جديدة وانخفاض سعر الدينار ، كل هذا تحمله المواطن ودفع ثمنه من قوت يومه ورزق عياله .

سابعا : ان الاردنيين العاملين في الخارج يمكن ان يساهموا مساهمة فعالة في دفع عجلة الاقتصاد الوطني وتعزيز ميزان الخدمات كجزء اساسي من ميزان المدفوعات في بلدهم ، ومن هنا فإننا نطالب الحكومة بوضع سياسات تشجيعية لزيادة نسب حوالات الاردنيين العاملين في الخارج مما يخدم اقتصادنا ويقلل من اعتمادنا على القروض او المعونات الخارجية .

ثامنا : ان تجسير الفجوة ما بين الانفاق العام والناتج المحلي او ما بين الموارد المحلية واستعمالاتها والتي وصلت ٧٠٪ لا يكون الا من خلال حسن استخدام هذه الموارد . وهذا لن يتأتى الا بتوظيف ادارة فاعلة امينة قوية . وفي هذا المجال فإننا نؤكد على ان تلعب اجراءات التطهير والتطوير الاداري دورا اساسيا في تعزيز هذا الجانب ومحاربة الفساد الاداري والمالي ، ووضع حد لسوء استخدام المال العام ، واعادة النظر في النسيج الاداري للدولة ودراسة هياكلها التنظيمية وانظمتها الادارية ، وان يرتكز ذلك كله على تعزيز اجهزة الدولة بكفاءات مخلصة امينة قوية قادرة على العطاء ، وفي هذا المجال فإننا نؤكد على اهمية انشاء رقابة ادارية بمستوى الرقابة المالية من خلال ديوان المحاسبة وان نؤكد على اهمية قانون واستقلال هاتين السلطتين (وبموجب قانون خاص) وربطهما بشكل ما في مجلس الامة لضمان الحصانة لهما .

تاسعا : اننا نؤكد على الحد من التوظيف خارج نظام الخدمة المدنية (ونعني بذلك الحد من التوظيف بعقود) في الاعمال الحكومية الا في الحالات الخاصة والمبررة بشكل دقيق وواضح ، ومحاربة توظيف من لا يكون منتجا وفعّالا ، واعادة النظر في التفاوت الهائل في الرواتب داخل المؤسسات الحكومية وبين رواتب امثالهم في المؤسسات العامة والشركات التي تساهم الدولة بنسب عالية .

عاشرا : ان دعم الحكومة للمواد التموينية باستمرار امر نقدره ، الا ان هذا الدعم ، لم يوجه بشكل اساسي

للفئات التي يجب ان تستفيد منه فعلا ، وهذا يتطلب اعادة النظر في السياسة التموينية ودعم الحاجات الاساسية ووضع سلم اولويات لهذه الحاجات ، وضمان ان يكون المستفيد الاكبر من هذا الدعم هم اصحاب الدخول المتدنية.

ان واقع الاسعار لمختلف المواد الاساسية للمواطن بحاجة الى سياسة جديدة حازمة ، وواعية لكل متطلبات التغييرات الداخلية والخارجية فنحن بحاجة الى تنظيم على شكل تشريع خاص ينظم ويراقب اسعار المواد غير المدعومة والتي تضاعف سعر بعضها عدة مرات وهذا امر معمول به في كثير من بلدان العالم .

- ان تطوير صندوق المعونة الوطنية وتفعيل دوره في مواجهة جيوب الفقر ، والاسراع في اخراج صندوق التشغيل والتنمية الي حيز الوجود ووضع خطةعملية لدوره في مجابهة البطالة امر لا يفيد التأخير .
- ان تطوير صندوق الزكاة ليصبح مؤسسة لفريضة الزكاة وفتح النافذة الاسلامية على البنوك والأقتصاد يساعد على حل مشكلة الفقر وتعزيز القيمة الأقتصادية والإجتماعية ، ويمكّن جميع الناس من المشاركة في تنمية البلد وتعزيز الاقتصاد الوطني ، وكذلك استقطاب رؤوس الأموال الإسلامية من الخارج : .

وبهذه المناسبة فانني اشكر دولة رئيس الوزراء والوزارة على الاجراءات التي اتخذت بشأن تنفيذ بعض طلبات الكتلة الاسلامية ومنها تشكيل لجنة لدراسة موضوع القروض الزراعية والاسكان لتكون بدون فوائد وبقيمة الكلفة المخفضة .

حادي عشر : اننا نؤكد على ما ورد في تقرير اللجنة المالية بخصوص تبويب الموازنة واظهار الانفاق والايراد منفصلين عن التمويل ، وكذلك تبويب الموازنة وفق الأقاليم التنموية اضافة للتبويب حسب الوزارات والدوائر ، لما في ذلك من دعم لمفهوم اللامركزية وزيادة في الاشراف والمتابعة والتقويم من قبل السلطات المحلية في المحافظات ، وكذلك توفير النفقات المالية والادارية التي تتطلبها الأدارة المركزية لجميع الوحدات والمرافق العامة .

ثاني عشر : ان اعادة النظر في التنظيم الضريبي ليتناسب مع الخدمات الفعلية والدخل الحقيقي للمواطن امر تتطلبه المرحلة الصعبة التي يواجهها أصحاب الدخل المحدود من صغار المزارعين والعمال والموظفين والمتقاعدين وخاصة القدامى منهم . كما ان التفاوت الكبير وغير الحقيقي او الفعلي في ضرائب المسقفات بين ما تمت اضافته في فترات التمدد الاقتصادي والواقع الفعلي الحالي للمواطنين وكذلك رخص التلفزيون مضافة على عداد الكهرباء كل ذلك يحتاج الى اعادة النظر في هذا النوع من الضرائب لمراعاة الواقع الفعلي الذي يعيشه المواطن .

ثالث عشر : ان الثغرات التي وردت في نظام الخدمة المرتبة رقم (١) لسنة ١٩٨٨ والحيف الذي لحق ببعض فئات الموظفين وخاصة الموظفين من الفئة الرابعة وبعض فئات المهندسين في المؤسسات العامة والذين طبق عليهم هذا النظام ، واخص بالذكر بعض التجاوزات التي تمت قبيل تطبيق هذا النظام بيوم أو يومين ، وكذلك الحيف الذي لحق بالمتقاعدين القدامى من عسكريين ومدنيين كل ذلك يحتاج اعادة الدراسة وانصاف هذه الفئات بروح العدالة والمساواة .

رابع عشر : واما بخصوص الجامعات والتعليم العالي، فانني اويد دعم هذا القطاع وعدم حسم أي مبلغ من مخصصاته الواردة في مشروع الموازنة ، وبجانب ذلك فانني آرى ما يلي :

١- الجامعات مؤسسات عامة تقوم بخدمات من سوية مستواها الاكاديمي والعلمي الى مختلف القطاعات في المجتمع بجانب عملها التعليمي وتقويمها يكون على اساس هذه الخدمات ومدى نجاحها في تأدية هذه المهمات .

٢- انني مع استقلال الجامعات ومع الحرية الاكاديمية المسئولة ولكنني ايضا مع المشاركة الممثلة لكل المعنيين من اكاديميين ورسميين وشعبيين لرسم سياسات واضحة خاضعة للتقويم من خلال مجالس الامناء والتي يلزم ان تضم كل هؤلاء ضمان لخدمة اهداف الشعب والامة بصورة فعالة .

٣- اعادة النظر في اسس القبول في هذه الجامعات وتجاوز النظريات التقليدية المتبعة بهذا الخصوص ومناقشة هذه الاسس على مستوى وطني خدمة لابنائناواعدادهم بصورة تحفظ اجيالنا القادمة من العبث والضياع وتوفر على خزينة الدولة التكاليف الباهظة في حالة تعليمهم واعدادهم في الخارج .

٤- لقد نصت قوانين جامعاتنا صراحه على ان التعليم الجامعي يكون في اللغة العربية واعطت استثناء خاصا لحالات معينة يمكن ان تحتاج اليها ولكن المؤسف ان الاصل اصبح استثناء والاستثناء اصبح اصلا .

٥- ان مجمع اللغة العربية الاردني الذي قدم خدمات علمية واكادمية جليلة وقام بترجمة ما يقارب عشرين مرجعا من امهات الكتب العالية في العلوم الطبيعية وقدمها للجامعات الاردنية والعربية من اجل دعم التدريس باللغة العربية يستحق الدعم من الموازنة العامة للدولة ومن موازنات الجامعات ويستحق الثناء والتقدير من العرب جميعا على ما قدمه من خدمات على مستوى التعليم العالي .

وأما ما يخص محافظة البلقاء ومطالب الاخوة الاحبة الذين شرفوني بحمل الامانة فانني اوكد لهم بان القضايا الكبرى للاردن تشمل القضايا الصغرى وان تنمية الاردن المرابط وتبني همومه تشمل تنمية المحافظات والدوائر الانتخابية كلها . انني اقدر كل التقدير محدودية الموازنة والمرحلة التي يجتازها هذا البلد وكذلك المطالب

التي تبناها اخواني نواب محافظة البلقاء ...

الا انني اعتمادا على حسن الادارة في التوزيع للبنود العامة في الموازنة وحسن المسئولية عند المعنيين ، وكذلك الاستغلال الامثل للأمكانات المتوافرة من الآليات والمواد و اعتماد مبدأ الأولويات والتخطيط السليم للأعوام القادمة فانني اورد المطالب التالية :

أ- البيئة وأمن المجتمع :

لا زالت مصادر التلوث تنفث سمومها من مصادر صنعناها بايدينا في كثير من الحالات ، والأمر جدا خطير ويستحق الدراسة والمساءلة ايضا مثل :

١- محطات التنقية في البقعة وسيل الزرقاء وسد الملك طلال وأراضي لواء دير علا ووادي السلط ووادي شعيب ومرورا بأراضي لواء الشونة .

٢- محارق النفايات ومواقع بعضها غير الملائم .

٣- استخدام الاسمدة الطبيعية بصورة غير ملائمة خاصة في مزارع الاغوار .

٤- عمليات الرش لمكافحة الامراض والحشرات وما تسببه من تسم للمادة الغذائية للانسان .

٥- المرامل في ماحص والفحيص وحوض البقعة وما تحدثه من اضرار وتشوهات في البيئة الطبيعية واخطار مادية على المناطق السكنية المجاورة .

٦- المياه العادمة ومخلفات المصانع في البقعة ووادي الزرقاء .

في مجال الزراعة والري :

١. ان سوء استخدام مصادر المياه في المحافظة خاصة في لوائي دير علا والشونة الجنوبية سبب اضرارا بليغة للمزارعين ، فارتفاع كلفة المياه وتلوثها كما هي الحال في المياه التي تصل من سد الملك طلال لدير علا أو الآبار الملوثة في منطقة الرامه وجر المياه الى مناطق اخرى لاهداف غير زراعية كل ذلك يحتاج الى مراجعة ودراسة واجراءات سريعة .

٢. ان الطرق الزراعية والاهتمام بها في المناطق الغورية والشفا وحماية المزارعين في عمليات التسويق والتوريد للمصانع والشركات ومشاكل الملكية في حوض القناة في لواء دير علا والشونة ، وتشجيع استغلال الاراضي الجبلية عن طريق الارشاد والتوجيه وتعميم استخدام المكننة الزراعية كل ذلك يحتاج الى عناية المسئولين واهتمامهم .

٣. في مجال الخدمات الصحية والبلدية والاجتماعية :

١- الطريق العام المحاذي لمخيم البقعة يزيد خطورة على الشارع العام المحاذي للجامعة الأردنية من حيث الكثافة المرورية فهو بحاجة الى اضاءة كافية واشارات مرورية تحد من حوادث السير المتلاحقة

٢- مخيم البقعة يعاني من ضيق كبير في مساحته ووحداته السكنية كذلك فهو بحاجة الى مستشفى طوارئ على الأقل ومكاتب للجوازات والأحوال المدنية ودعم لجنة الخدمات وتفصيل دورها وكنت قد بحثت هذه الامور مع دوله الرئيس .

٣- المجالس البلديةوالقروية في المحافظة مثقلة بديونها وتتطلع الى اعادة جدولة هذه الديون وانصافها في عائدات المحروقات ودعم المجالس القروية وتوفير الخدمات الفنية لها .

٤- الخدمات الهاتفية وتوفر الكهرباء بصورة فعلية متوازنة بين المناطق أمر في غاية الأهمية لتجاوز الثغرات في هذه الخدمات والتي تتطلب بذل الجهود لازالة بعض العوائق التي اعاقتها في السابق فقرى جلعاد والمشرقة والجواسرة وسوميا وجرّيش وعليفون ومدرسة طهره الرمل والرويحة وضرار والطوال الشمالي والجنوبي وام زيتونة /مغاريب السلط وبطنا وجسر وادي شعيب ضمن هذه الصوره التي اشرت اليها .

٥- ان مستشفى الحسين بالسلط من أقدم مستشفيات المملكة نراه قد حول الى مستشفى عام بعد ان كان مستشفى تعليميا ، ولواء ديرعلا قد فقد المستشفى الذي كان في منطقة معدي واللواء بدون مستشفى كما ان المراكز الصحية في المحافظة ليست في المستوى اللائق كل ذلك يتطلب اعادة النظر في التنظيم المؤسسي للقطاع الصحي لنصل الى عدالة في الخدمات تتناسب مع مقدار الاتفاق بين المؤسسة الطبية ووزارة الصحة .

٦- هناك نقص في الائمة والوعاظ في مساجد المحافظة وضعف في تأهيلهم كما ان اضرحة الصحابة في المحافظة بحاجة الى عناية تجعل منها مراكز اشعاع حضاري . واننا اقترح ان تقوم وزارة الاوقاف بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم بتكليف المؤهلين من معلمي التربية الاسلامية في القرى التي يعملون بها ليقوموا بالامامة والخطابة سدا لهذه الحاجة .

كما انني اطالب الحكومة بإصدار تعليمات الى المؤسسات الحكومية والعامة بإفساح المجال للعاملين في تلك المؤسسات باداء الصلاة في اوقاتها وتأمين الاماكن اللازمة لذلك .

٧- ان الطرق القروية والزراعية في المحافظة من حيث شقها وصيانتها لا تحتاج لاكثر من عناية المسؤولين واستخدام الآليات المتوافرة والتوزيع الامثل لما لديهم من مخصصات ، لذا فان اطرق القروية من مثل طريق السليحي ابو الرتم والرامة الجلد والصبيحي سيل الزرقاء والسلط عيرا الكرامة وما هو في واقعها يأتي ضمن هذا المفهوم .

٨- ان حاجات قطاع الشباب والمراكز الأجتماعية والثقافية والرياضية تقع في اولويات مطالب المحافظة، فهذا القطاع يقع على عاتقة بناء القيادات الأجتماعية التي تقود التغير الأجتماعي الهادف ، كما نؤكد على نوادي المعلمين ونقابتهم لإعطاء قطاع المعلمين بعض ما يستحقونه من رعاية وتكريم ، كما انني ادعو الى الأفادة من مركز الأميرة رحمة ومركز التنمية الأجتماعية في علان بصورة امثل

٩ - ان الأدارة اللامركزية مطلب اجتماعي واقتصادي وتربوي نؤكد عليه ونطالب بتدعيم فكرته في مجالات الأدارة والتربية والصحة وغيرها وقد ثبت نجاح هذا النوع من الأدارة في الدول المتقدمة وهي أساس في الحياة الديمقراطية وفي تراثنا الحضاري .

واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سعادة نائب رئيس المجلس الان السيد نايف ابو تايه فليتفضل

السيد نايف ابو تايه

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد بن عبدالله حبيب الله .

سعادة الرئيس ...

حضرات النواب المحترمين ،

استمعت الى الكلمات الصيبه للزملاء النواب خلال يومين من الاسبوع المنصرم ونود ان نشكر معالي الدكتور عبدالله النسور رئيس اللجنة الماليه واللجنة الموقرة على الدراسة المستفيضه الذين دأبو عليها فترة غير قليلة والامل يحدوهم بالله عز وجل بأن يسيروا دفة السفينة الى شاطئ السلام .

ان المتطلع الى الاردن والمؤامرات المحاكه ضده يجعله يراجع حساباته الف مره ، وأتساءل هنا لماذا الازدن ولمصلحة من التآمر الداخلي والخارجي على هذا البلد الطيب

لذا ارجو ان نبدأ بمحاسبة انفسنا قبل الاخرين فالاردن بلد الصمود والتحدي ولن يركع مهما كانت الصعاب الا لله جلت قدرته ، فليفهم هذا كائنا من كان فالحسين قائد هذا الوطن دأب بقوة وعزم وبتوفيق من الله عز وجل على ما يقارب الاربعين عاما في بناء هذا الاردن الشامخ المزدهر يساعده ويشد على يده شقيقه المؤمن الطيب بالاضافة الى جهوده في توجيه وتصويب مسيرة الامة العربية نحو كل ما يضمن لها بقاؤها وقوتها بين الامم ، وكذلك جهد جلالته الذى لا يطاوله جهد في الدفاع عن قضية فلسطين الابية قضية العرب الاولى في كل المحافل وعلى كافة الاصعده.

سعادة الرئيس ...حضرات الزملاء الكرام ،

جيشنا العربي الذى ابى الحسين الا ان يحمل هذا الإسم هو سياج هذا البلد فكلنا ينام قرير العين وهو يعرف بأن اسود الحسين تحمي حدوده وترهب عدوه وتعز صديقه.

هذا الجيش يستحق منا كنواب للامة كل تقدير واحترام ودعم مادي ومعنوى بشكل لا يحاسبه الا الله والضمائر الحره ، لان تاريخه حافل بالبطولات العربيه ولم يتهاون يوما بالدفاع عن ديار العرب جميعا ، فلنجعله هو الاهم بكل شئ ولنوفر له كما قال الحسين كل غالي ونفيس حتى يذود عن حمى الاردن الطاهر ، لذا

اتمنى على الحكومه الموقره برفع مرتبات افراده وضباطه وقادته حتى يطمئن العسكرى الشجاع بأن هناك من يحمي اهله واطفاله كما يحمينا . كما اطالب بتسوية معيشة المتقاعدين السابقين ، وأن تبقى ميزانية الجيش مرفعه عن النقاش الدائم ، كما ارجو ان تبقى مؤسسات هذا الجيش عسكرية ، لذا اوصي الحكومة بضم المؤسسه الطبيه العلاجية الى وزارة الصحه وان تبقى مؤسسة الجيش الطبيه هي كما اسماها جلالة الملك " الخدمات الطبية الملكيه هكذا نبقي الجيش بعيدا عن النقاش الذى لا يفيد دوما .

كما انني اطلب من الحكومه معالجة موضوع المياه والسياسه المائيه في الاردن بشكل حازم وحاسم حيث ان الشركات التجارية الزراعية تضع يدها على منابع مائيه في الاردن وهي شركات قليلة الفائده والمواطنين الاردنيين بأى حال من الاحوال ، وكذلك عدادات المياه ارجو من وزير المياه الموقر تغييرها حيث انها تسير بسرعة كبيرة على غير القراءه الصحيحه .

اما المواطن الشريف الذى هو عماد هذا الوطن فأنني اطلب من الحكومة توفير السلع الضرورية له ودعمها كاملا بالسعر الذي يتناسب مع دخله المالي .

سعادة الرئيس ،

حضرات النواب الكرام ،

أرجو ان اعرض على مسامع الحكومه بعض المطالب التي تحتاج الى قرارات فقط . .

١ - تحويل المدارس في قرى بادية الجنوب الى مدارس تابعه الى الثقافة العسكرية حيث أنها اثبتت جدارتها في مجال التعليم هناك .

٢ - دعم موازنات المجالس القروية في البادية الجنوبية لتمكينها من خدمة المجتمعات المحليه، وذلك بتفعيل دور الشركات العامله هناك مثل شركة الفوسفات في الحسا والشيديه وشركة الاسمنت والبوتاس بوضع برنامج للتدريب لابناء المنطقة والاستفاده من خدماتهم فيها كذلك دعم ميزانية هذه المجالس وترفيعها الى بلديات لانها تواجه صعوبات ماليه لتنفيذ مشاريعها والعمل على انشاء مديريات ناحيه في تلك المناطق .

٣ - كما واننا نشكر الحكومه الموقره بتوفيرها الاعلاف والمياه في البادية لننقل الى دولة الرئيس مضر بدران تحية كل بدوي شريف في البادية سواء في الشمال او الوسط او الجنوب . لنرجو اتخاذ الاجراءات اللازمة لكامل الموسم والموسم القادم لتأخر هطول الامطار وانحسارها هذا العام ولحل المشكله مستقبلا من خلال انشاء مصنع للاعلاف ان كان بالامكان . وان كان لا يفوتني بأن حكومة دولة الرئيس مضر بدران اعطت الكثير الكثير ووعدت وصدق الوعد في وقت لا يتجاوزالشهر وهذا قلما نجده في بلد فقير مثل الاردن حيث لا بترول ولا مصادر ولا أرصده فلنشد جميعا على يد الرئيس بالصدق والايمان بالله عز وجل حتى يقود المسيرة بالامل والانتماء كما عهدناه .

وانني اذ اتوجه بالشكر للبارى عز وجل على نعمته على هذا البلد الطيب ثم بالشكر لباني هذا الوطن صقر قريش الهاشمي الاول وحفيد الرسول العظيم (صلى الله عليه وسلم) جلالة المليك المفدى واخيه سمو الحسن بن طلال .

ويجب ان لا ننسى اشقاؤنا العرب وعلى رأسهم صاحب الجلالة خادم الحرمين الشريفين فهد بن عبدالعزيز آل سعود الذى ما توان لحظة لتقديم العون والمساعدة لبلده الثاني الاردن ، وسمو ولي عهده الامين الامير عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ، وجلالة السلطان قابوس المعظم ، وسيادة الرئيس المقدام المهيب صدام حسين ، وسمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وصاحب السمو الشيخ جابر الاحمد الصباح .

سعادة الرئيس . . .

الزملاء الكرام ،

لندعو الله جميعا بأن يحفظ الله جلت قدرته الاردن من كل سوء في ظل صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم والله من وراء القصد .

بسم الله الرحمن الرحيم " وقل اعلموا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون "

صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

سعادة نائب رئيس المجلس شكرا سعادة الخ . سعادة الاستاذ زياد ابو محفوظ فليتفضل .

السيد زياد ابو محفوظ

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

معالي الرئيس ..... السادة الزملاء الاكارم ..... السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ....

في بداية كلمتي هذه اقدم جزيل شكري لاعضاء اللجنة المالة على الجهود الكبيرة التي بذلوها في بحث ودراسة قانون الموازنة لعام ١٩٩٠ م .... حيث ظهر فيها سياسة التقشف وذلك لتتوائق مع الاحوال الاقتصادية التي نعيشها حاليا .....

لو نظرنا حولنا لوجدنا بأن الظروف المحيطة ببلدنا العزيز عسيرة وصعبة جدا ..... وملامح المرحلة المقبلة غير واضحة المعالم وكل ذلك بسبب المديونية التي اثقلت كاهل اقتصادنا حيث بلغت في مجموعها حوالي ثمانية مليارات من الدولارات .

معالي الرئيس ....اخواني النواب الكرام .....

ان لسنوات مضت من عام ١٩٨٠ وحتى عام ١٩٨٨ والقروض تتدفق علينا والمشاريع تنشأ وتقام بلا حساب ودون دراسة لجدواها الاقتصادية بصورة جادة حتى تتوافق واوضاعنا المالية .... فكم من المشاريع اقيمت ولم نكن بحاجة ماسة اليها فكان من الاولى والاجدر ان تقام المشاريع حسب الاولويات المطروحة والحاجة لها وقد قيل...

من اصرف ولم يحسب ...افلس ولم يدري ...

فحسبي الله ونعم الوكيل .

والان وقد عادت الديمقراطية تنشر ظلالها فوق وطننا الغالي وها نحن في مجلسنا هذا نتشاور وندرس موازنتنا العامة قدر استطاعتنا لكي نقدم خلاصة ما نقره الى حكومتنا الرشيدة حتى تسير اعمال الدولة بكل حكمة واخلاص وتفان وموضوعية ....

معالي الرئيس ..... زملائي الكرام ....

لا اريد ان اتطرف الى الموازنة بالنقد فقد اخذت حقها الكامل من اللجنة المالية ومن مناقشات زملائي النواب الكرام وقد اعطوها حقها في الدراسة والتدقيق ، لقد طالب زملائي الكثير الى ما تحتاجه محافظاتهم ومناطقهم ولهم الحق ... وانا سوف اكون حريصا حتى لا اكلف الدولة اية مطالب اضافية اخرى تزيد كاهل النفقات المتضخمة ... لذا فأسمحوا لي ان ابدي بعض الملاحظات والطلبات الملحة العامة .....

اولا : من اجل الحفاظ على اردن قوي عزيز لا بد من الاهتمام المتزايد والمركز على اعداد قواتنا المسلحة برفع كفاءتها القتالية وذلك بتحديث اسلحتها ومعداتها الحربية لكي تكون في مستوى التحديات والمواجهة التي نتعرض لها من عدونا الصهيوني . كما يجب زيادة الاهتمام بالجيش الشعبي ليكون رديفا لقواتنا المسلحة الباسلة . وكذلك مواصلة الاهتمام بجهاز الامن العام وعدم المساس بمخصصاته فهو رمز الاستقرار والامن لهذا البلد .
كما اطالب بأعادة دراسة قانون خدمة العلم بحيث نستفيد من المؤهلات المهدورة وذلك بالاستفادة من كل مكلف ضمن اختصاصه المهني او اختصاصه العلمي .

ثانيا : مطالبة الحكومة الاستمرار بدعم المواد الغذائية الاساسية وافساح المجال امام القطاع الخاص باستيراد السلع الضرورية وفتح باب المنافسة لما فيه مصلحة المواطن .

ثالثا : دعم بعض العلاجات الطبية الضرورية لذوي الامراض المزمنه مثل مرضى السكري والضغط والازما وكذلك دعم الصناعات الدوائية المحلية حيث اثبتت فعاليتها امام سوق الدواء الاجنبي .

رابعا : منع استيراد الخمور والعطور وأدوات التجميل والكثير من الكماليات التي نستطيع الاستغناء عنها.

خامسا : المطالبة بإنشاء مصانع جديدة للصناعات الخفيفة لامتصاص المزيد من العاطلين عن العمل وذلك بالتعاون مع دول مجلس التعاون العربي .

سادسا : التأكيد على ما جاء في تقرير اللجنة المالية بإدراج موازنة المؤسسات العامة ضمن مشروع قانون الموازنة حتى تكون تحت رقابة ومحاسبة مجلس النواب .

سابعا : التأكيد على ما جاء في تقرير اللجنة المالية بتحصيل رسوم التلفزيون من المالكين فقط .

ثامنا : التأكيد على ما جاء في تقرير اللجنة المالية بأن تقوم الحكومة بضبط الانفاق في حسابات الشركات المساهمة العامة مع وقف البذخ والاسراف وسوء الادارة.

تاسعا : التأكيد على ما جاء في تقرير اللجنة المالية بعدم الاحالات المبكرة على التقاعد ما دام الانسان قادرا على العمل والانتاج .

عاشرا : التأكيد على ما جاء في تقرير اللجنة المالية بحث الحكومة على دراسة اوضاع الشركات والمؤسسات العامة وتوحيد المتشابه منها والاستغناء عن الشركات التي استنفذت اغراضها وذلك تجنبا للأزدواجية والتقليل من هدر الاموال العامة مثل سلطة اقليم العقبة وسلطة وادي الاردن ودائرة التطوير الحضرى .

حادي عشر: ان ربط المستشفيات العسكرية والحكومية بالمؤسسة الطبية العلاجية تطور هام لمصلحة المواطن ولكن توفيرا للمال والجهد ارى واطالب بدمج المؤسسة الطبية العلاجية ووزارة الصحة وذلك لابعاد الازدواجية بينهما .

ثاني عشر : العمل على نقل مراكز إدارات الشركات المساهمة العامة الموجودة في العاصمة الى مناطق تواجدها وذلك لتقليص النفقات وزيادة الاشراف وضبط العمل .

ثالث عشر: اؤكد كل التأكيد واطالب الحكومة بتحسين اوضاع واحوال المستخدمين في القطاع العام والخاص وذلك بوضع الحد الادنى من الاجور وسقف اعلى لرواتب ومخصصات مديري ومجالس ادارات الشركات الذين يتقاضون رواتب واجور باهظة والحد من استيراد العمالة من الخارج مثل الممرضين والسواقين والعمال والفنيين والعمال .

رابع عشر : تشكيل لجنة من مجلس الامة للاتصال بالدول العربية الشقيقة من اجل اطلاعهم على اوضاعنا الاقتصادية وحثهم على تقديم المساعدات لاجتياز الازمة الاقتصادية الخانقة التي تمر بها .

خامس عشر : مطالبة الحكومة بحث وكالة الغوث على تحسين الاوضاع المعيشية للمخيمات الفلسطينية وذلك بالاهتمام بالاوضاع الصحية والاجتماعية وتقديم الخدمات الاساسية لهم وتحسين اوضاع قطاع التعليم والموظفين العاملين في وكالة الغوث ... كما اطالب الحكومة بأن توقف عمليات التصفية التي تقوم بها وكالة الغوث وذلك بتقليص تقديم الخدمات وخاصة للاطفال والحوامل .

سادس عشر: العمل على تنقية الاجواء البيئية في محافظة الزرقاء من الروائح المنبعثة من محطة تنقية الخربة السوداء ومصفاة البترول ومسلخ الدواجن في الضليل وذلك لانها جميعا تهدد مناطق الضليل والهاشميه والخالدية ولا يفوتني أن انوه بالعمل على تجفيف بركة البيبسي والتي تشكل خطرا على ابناء المنطقة المحيطة بها .

سابع عشر : العمل على انشاء مركز للدفاع المدني في منطقة وادى الضليل ليخدم مناطق الضليل والحلابات والدهيثم والخالدية والمبروكة والمشرفة .

ثامن عشر : استصلاح الاراضي الزراعية للمنطقة الشرقية في الاردن (الازرق) ، الضليل ، ودعم المزارعين بقروض وتوفير الاعلاف المدعومة لمزارعي الابقار والاغنام والدواجن في منطقة الضليل والبادية والعمل على تشجيع تربية الاسماك ...حيث تتوفر المياه في مناطق الازرق والقنية ومنطقة سيل الزرقاء وكذلك الاهتمام بحميتالشومري والمناطق الرعوية .

تاسع عشر: العمل على الاسراع بافراز الاراضي الواقعة ضمن حدود التنظيم لبلديات مدينة الزرقاء والرصيفة وتسجيلها لاصحابها مقابل دفع (بدل مثل) رمزي بللبلديات المذكورة لكي تقوم بتأمين الخدمات العامة لتلك المناطق .

عشرون : المطالبة بحث شركة الفوسفات بالتخلي عن الاراضي المقام عليها أبنية ومزارع اللذين وضعوا ايديهم على هذه الاراضي قبل امتياز الشركة المذكورة .

واحد وعشرون: العمل على ايقاف مشاريع التطوير الحضري داخل تنظيم بلديتي الزرقاء والرصيفة في احياء جناعة والامير علي وحي الظاهرية وان يترك التنظم لبلديات تلك المناطق .

اثنان وعشرون : انشاء كلية زراعية متوسطة في منطقة وادي الضليل سيما وانه يتوفر في المنطقة بناء جاهز ويمكن استغلاله لهذا الغرض .

ثالث وعشرون : اطالب الحكومة على اخراج مشروع المدينة الرياضية الى حيز التنفيذ حيث تمت الدراسات اللازمة واعدت المخططات واستملكت الاراضي المقررة . كما اطالب بدعم النوادي الرياضية والثقافية للشباب في مدينتي الزرقاء والرصيفة ومخيمات حطين والزرقاء والسخنة .

الرابع والعشرون : اطالب الحكومة الاهتمام بالمناطق الغربية من سيل الزرقاء في محافظة الزرقاء من حيث توفير الخدمات من طرق زراعية وكهرباء وهاتف وخاصة مرحب وجريبة والرياض وشومر . والعالوك والكمشه وام رمانه وخاصة بان المنطقة الغربيه هي التوسع الطبيعي لمدينة الزرقاء .

معالي الرئيس ... الاخوة الزملاء ...

لا بد في ختام كلمتي ان اوجه تحيه المحبة والتقدير لاهلنا الصامدين في المحتل من أرضنا الغالية فلسطين

وفي قطاع غزه المناضل تحية اجلال واكبار لانتفاضتهم الباسلة التي تقلق مضاجع العدو الصهيوني الغادر.

أن املي كبير بدعم الاشقاء العرب لاهلنا هناك كما لا يفوتني ان استنكر واشجب بشدة سياسة الدول الاستعمارية شرقية وغربية وذلك لبذلها الجهود والاموال والمساعدات وتوفير الفرص لهجرة اليهود من اوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي الى فلسطين ... وهذا مؤشر خطير يدل على نوايا الاستعمار والصهيونية العالميه لتوطين مزيد من اليهود في فلسطين بعكس ما ينادون به من سلام زائف .

ولا يفوتني الا ان اتقدم بالشكر الجزيل لكل مسؤول ومواطن حر شريف يقدم ما يستطيع لخدمة هذا الوطن الغالي والحفاظ عليه كريما عزيزا صامدا مصانا من كل سؤ بأذن الله .

" ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو اخطأنا ، ربنا ولا تحمل علينا اصرا كما حملته على الذين من قبلنا ، ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به ، واعف عنا واغفر لنا ، وارحمنا ، انت مولانا فأنصرنا على القوم الكافرين .

والسلام عليكم ورحمه الله وبركاته.

معالي نائب رئيس المجلس شكرا سعادة الاخ ، سعادة الدكتور محمد طلب ابو عليم

السيد محمد طلب ابو عليم

بسم الله الرحمن الرحيم

(قل يا إيها الكافرون . لا اعبد ما تعبدون . ولا أنتم عابدون ما اعبد ولا انا عابد ما عبدتم . ولا انتم عابدون ما أعبد . لكم دينكم ولي دين) .

السيد الرئيس . . .

- بشهادة ابي جهل القريشي الاردن جنه .
- وادعاء يهود اليوم الأردن أرض العوده .

نحن الان بالجنه ، ولكن الشياطين سيطروا لفترة على هذه الجنه واطعموا ابناء هذا البلد التفاحه . ومن هنا بدأ الشقاء .

نحن الان اشقياء والشياطين بملايين الدولارات سعداء وانني انذرهم بأن عذاب الله شديد وان ساعتهم أقتربت فلا مفر لهم من اكبال الحديد .

السيد الرئيس . . .

جاءت الديمقراطية تحمل آلام وآمال هذا الشعب الطيب وجاء نواب الامه على أنهم ملائكه الرحمه وجاءت حكومة الانقاذ بوعود . وبدأ الحوار والجدال والمحاولات لايجاد حلول للمعجزات .والشعب يترقب ويتكلم وينتقد.

النواب يطلبون الكثير والحكومة عاجزه عن فعل الكثير .

وهنا دور الشياطين - حاسبوا الحكومه حاسبوا النواب الا نعرف كلنا ان البلد في ضائقة خانقه ؟

الا نعرف كلنا ان النواب اتوا للمطالبة والمراقبة والمحاسبة والمشاركة في الحلول؟

الا نعرف مسبقا ان الوضع الاقتصادي بحاجة الى الصبر والصلاة وتكاثف الجهود وفاء لهذا الوطن ؟

لماذا كل هذا الهرج ؟

السيد الرئيس...

ان الرويشد والسلط ، وجابر والعقبة ، والشونة والازرق وام القطين والصبيحي ، والربة والهاشمية والمفرق وأم قيس وسوف وأم العمد ومعان وعجلون ووادي موسى كلها بحاجة الى خدمات وكل هذا بسبب فشل خطط التنمية في السنين الماضية التي اعتمدت على قصر النظر وسوء الادارة وفسادها ولا تزال بدون تجديد .

زملائي النواب ...

إن الاردن بلد الاحرار ، فقير الموارد غني بأبناءه عظيم بمنجزاته .هو النهر والجبل والصحراء . هناك الزرع وهناك الضرع نحن تركنا الزرع نحن هجرنا الضرع وكبرت المسؤوليات .وزادت الضغوطات .

ايها المتآمرون ،

- الأردنيون باقون هم حماة النهر ، وسادة الجبل ، وصقر الصحراء
- الفلسطينيون بالحجارة او الرصاص بإذن الله عائدون .

السيد الرئيس...

ان الاردن أنجز الكثير وهناك الجامعات والمستشفيات والطرق والكهرباء والماء والاتصالات هكذا كان يقول الناخبون .

نحن نريد فكر ومحاسبة المذنبين ومراقبة القائمين وحلول البطالة والحرية والعدالة وخبز ودواء .

زملائي النواب ...

أنني اوافقكم على الكثير مما قلتموه ولم تتركوا لي إلا القليل . لكنني اقترح ان نحافظ على المنجزات ونحسن اوضاع المستشفيات والجامعات وباقي الخدمات ونقلص نفقات الحكومة الكبيرة ونلغي نفقات البنيه التحتيه للمحافظات هذا العام إلا الضروري منها .

- ونحول المال والجهود والطاقات للأنتاج .
- والفكر العلمي السليم الى البناء والتخطيط .
- والقناعة الى حفظ الاستيراد والاسعار والنفقات .
- والمسؤولية الى ولاء وانتماء الى الارض والانسان .
- نحن بحاجة لأن نعلم ابنا ءنا ما معنى الولاء والانتماء ما معنى الصدق والاخلاص في العمل ما معنى التفكير العلمي السليم ما معنى مخافة الله .

السيد الرئيس ....

ان الميزانية هي نتاج ماضي مؤلم ...وكلها هموم وحصيلتها أحتمالات تعتمد على موارد فقيرة وغير ثابتة والارقام جامده لا أجد فيها الكثير غير الضرائب والرسوم والتحصيل يعني (من لحاها فتلها). والعجز والمديونية لا حلول لها حتى ننتهي من سياسه (جوع ، ركع ، وقع) .فالاردن يقف بالحر الشديد وفي ظله يقف أخوه لنا بالعروبة والدين والمصير وهم يملكون الكثير . هؤلاء لا عليهم مسؤولية كبيرة قبل ان يتبدل الظل بنار تحرق الجميع.

زملائي النواب ...

ان الاردن أمسى خريفا وبدأنا ننهش الشجر فلنقف هنا ايها الأخوه ، ونحافظ على الشجر فإن الربيع بإذن الله قريب وتزهر الاشجار وتحصد الثمار بسواعد ابناء الأردن الصامد قلب العروبة وخط دفاعها الاول. فحيوا الأردن والأردنيين الأحرار . وحيوا الحسين قائدا رائدا فهو طاقة ليس لها حدود .

زملائي النواب ...

ولي اقتراح يبدأ بالصيف القادم أنني بأمكانياتي المتواضعة أحب ان البس ما هو مستورد جميل ولكنني اقترح عليكم وعلى اعضاء الحكومة وموظفي وموظفات الحكومة ان نبدأ بلبس الخاكي من صنع الاردن خلال الدوام الرسمي لنكون قدوة لشعبنا في هذه الظروف .

واخيرا انني اقدر للجنة المالية رئيسا ومقررا واعضاء لما قامت به من جهود مضنية . والحفظ على ميزانية الامن العام والجامعات . واستغفر الله لي ولكم وللمؤمنين والسلام عليكم ورحمه الله وبركاته .

معالى نائب رئيس المجلس شكرا سعادة الاخ . كلمة فضيلة الشيخ عبدالعزيز جبر. فليتفضل وبالمناسبة هو اخر المتكلمين

السيد عبدالعزيز جبر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلاة الله وسلامه على سيد الخلق محمد بن عبدالله وعلى جميع الانبياء والمرسلين والسلام عليكم جميعا ورحمة الله وبركاته وبعد

سعادة الرئيس ... حضرات الاخوه الزملاء المحترمين ...

اننا حين نجتمع في هذا المجلس الموقر لنبحث في قضايا الشعب وفي توفير العيش الكريم له من خلال بحث الموازنه علينا ان نبحث ذلك من خلال عدة مبادئ ان هذا البلد الطيب المبارك هو جزء من الارض التي بارك الله فيها الارض المحيطة بالاقصى في قوله تعالى (باركنا حوله) وهو جزء من امة العرب التي انطلقت من جزيرة العرب لتحمل مشاعل النور والهداية للعالم اجمع وامة العرب جزء من أمة الاسلام في مشارق الارض ومغاربها .

ان ظروف هذا البلد الاقتصادية والعسكرية والسياسية هي ظروف خاصة وبحاجة الى بحث عميق وجاد ومخلص وعلى أمة العرب والاسلام ان تحمل مسؤوليتها تجاه هذا البلد وانه لا يجوز ان تبحث الامور الماليه في هذا البلد بمعزل عن المسؤوليات التي يتحملها اهله حيث يشكل هذا البلد الخط العسكري المتقدم من اشرس عدو على وجه الارض وهو العدو اليهودي الحاقد الجاثم على ارض فلسطين . وبناء عليه فان الموازنة المالية للاردن يجب ان تكون مدعومة من اخوانه في أمة العرب والاسلام . وذلك لأن واجب الدفاع عن ثغور المسلمين واجب مقدس وجهاد عظيم يحمل عبئه الأول الذين يرابطون على الثغور ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ، إن الأمة العربية ووراءها جميع المسلمين يجب عليهم ان يأخذوا حذرهم وأسلحتهم وأن يعدوا ويستعدوا وأن تكون البلاد المحيطة بفلسطين جبهة عسكرية قويه يمدهم اخوانهم من البلاد العربيه والاسلامية بكل ما يحتاجون من عده وعتاد وأموال وسلاح اقول الامة العربية والاسلامية الحريصة على كل ذرة تراب من أرض الأقصى لأن هذا البلد هو المنطلق الحقيقي لتحرير كامل التراب من النهر الى البحر على أرض فلسطين .

أن اقتصاد هذا البلد يجب ان يبنى بناء متينا وعلى اسس سليمة وان يكون مدعوما من جميع الاشقاء الذين وسع الله عليهم في الرزق لأنه من المفروض ان يكون هذا الاقتصاد اقتصادا عسكريا .

انه لا سبيل الى حل جذري الا بالوحدة بين أطراف هذه الأمة وان تكون أمة واحدة يكمل كل جزء منها الجزء الاخر وان يكون اقتصادها اقتصادا واحدا ولا يجوز بحال من الاحوال ان يعيش جزء من هذه الامة عيشه الترف ويعيش الباقون حياة الشظف . ولا زلت اذكر كلمة القائد عمرو بن العاص حاكم مصر للفاروق عمر بن الخطاب يوم ان أخبره الفاروق ان المسلمين في المدينه قد اصابهم قحط قال له سأبعث لك يا أمير المؤمنين بقافلة من الطعام اولها عندك واخرها عندي أما نحن اليوم وفينا من يربي الكلاب ويعتني بها فيصدق فينا قول الشاعر تموت الأسد في الغابات جوعا ولحم الضأن تأكله الكلاب .

إننا حين نذكر المديونية التي حملت هذا الوطن والمواطن مسؤولية تنوء عن حملها الجبال ناهيك عن فشل كثير من المشاريع فإننا نحمل بعض الاشخاص مسؤولية ذلك ، حقا انه لا بد من وضع كل مسؤول تجاه مسؤوليته ولكنه فاتنا امر عظيم ومنذ زمن بعيد الا وهو قول الله تعالى (ان خير من استأجرت القوى الامين) القوى في علمه وفي خططه وفي ارادته ، والأمين الذي يحاسب نفسه قبل ان حاسب غيره وإن انعدام مثل هذا المسؤول في ادارتنا وفي شؤوننا ، جعل من هم تحت يده يرتعون ورحم الله زمانا قيل فيه لعمر (لو رتعت لرتعوا يا امير المؤمنين) القدرة والالتزام الالتزام يا ايها المسؤولون .

سعادة الرئيس ... حضرات السادة النواب ...

إننا جميعا في هذا المجلس الموقر قد حملنا أمانه عظيمة تجاه هذه الأمة وعاهدنا الله أن نكون أمناء على مصالحها وان نقول الحق ولو كان مرا ، لقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا يصلح

لكم اعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما . ولقوله تعالى (إنا عرضنا الأمانة على السموات والارض والجبال فأبين ان يحملنها وأشفقن منها وحملها الانسان إنه كان ظلوما جهولا) .

صدق الله العظيم

ايها السادة الكرام ...

إننا اليوم وفي هذا البلد الطيب المبارك نعاني من أزمات ماليه خانقة ، وقد أصبحت المعيشة ضنكا على قطاع كبير من الناس وكلما مضت أيام ازدادت الأزمة اشتدادا ، وزيادة على ذلك اقول إن هناك يا سادة أزمة قيم وأخلاق ومبادئ ، ذلك أن أزمة المال ليست خطيرة اذا وجدت القيم والاخلاق والمبادئ وصدق الشاعر حين قال : فإذا اصيب القوم في أخلاقهم : فأقم عليهم مأتما وعويلا . إن ما نلمسه وما نعيشه اليوم من مديونية هائلة وانفاق ضخم واستهلاك كبير يدل على اعراض مرضيه خطيرة ولا يدل على المرض نفسه ، انها ليست مرضا واحدا إنها امراض كثيرة نشأت في حمأة البعد عن الله والامعان في معصيته لقد أريد لهذا البلد ان يغرق في بحر من الديون الربويه وكان للتخطيط الرسمي نصيبه الأكبر في هذه المسؤولية العظيمة حتى اصبح الربا او ما نسميه بالفوائد الربوية تنوء بحمله ميزانية هذا البلد لدرجة انه اصبح اسيرا لتلك البيوت الربوية حتى انها باتت تملي عليه رفع اسعار سلع معينه ورفع الدعم عن سلع أخرى وخفضت قيمة الدينار الى غير ذلك من التعليمات التي تمليها الجهات الدائنه ولقد بلغت المخصصات المرصوده كفوائد ربويه في الموازنه لهذا العام ١٧٥.٣٣ مليون دينار والحقيقة ان هذا المبلغ ضئيل جدا بالنسبة لحجم المديونية وتناميها المطرد بسبب تراكم الربا ، وهل اخطر من الربا يا سادة على البلاد والعباد وفي الحديث الشريف عن سيد الخلق محمد صلى الله عليه وسلم (لعن الله آكل الربا وموكله وشاهديه وكاتبه ، وكلهم في الاثم سواء).

وقال تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا : (انما البيع مثل الربا واحل الله البيع وحرم الربا ، فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وامره الى الله ومن عاد فأولئك اصحاب النار هم فيها خالدون ، يمحق الله الربا ويربي الصدقات ، والله لا يحب كل كفار اثيم .

وقال تعالى : (يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا ا ان كنتم مؤمنين فان لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله ، وان تبتم فلكم رؤوس اموالكم، لا تظلمون ولا تظلمون).

صدق الله العظيم .

ايها السادة إنهما نظامان متقابلان : النظام الاسلامي والنظام الربوي ، وهما لا يلتقيان في تصور ولا يتفقان في اساس ، ولا يتوافقان في نتيجة ، ان الاسلام يقيم نظامه الاقتصادي ونظام الحياة كلها ، على تصور معين ، يمثل الحق والواقع في هذا الوجود ، ان الاسلام يقيم نظامه على اساس ان الله سبحانه هو خلق هذا الكون

وخالق هذا الانسان و مالك كل الوجود ، وقد استخلف الانسان في هذه الارض ومكنه مما ادخر له فيها من ارزاق واقوات وقوى وطاقات على عهد منه وشرط ، ولم يترك له هذا الملك العريض فوضى يصنع فيه ما يشاء ، انما استخلفه في اطار من الحدود الواضحة ،استخلفه فيه على شرط ان يقوم في الخلافة وفق منهج الله وحسب شريعته ، الحاكمية في الارض لله وحده كما هي في الكون ، والناس حاكمهم ومحكومهم يستمدون سلطاتهم من تنفيذهم لشريعة الله ومنهجه وليس لهم ان يخرجوا عنها ،و لانهم انما هم وكلاء ، مستخلفون في الارض بشرط وعهد وليسوا ملاكا خالقين لما في ايديهم من الارزاق . ومن بنود هذا العهد :-

١- ان يقوم التكافل بين المؤمنين بالله فيكون بعضهم اولياء بعض مع تكليف الجميع بالعمل كل حسب طاقته واستعداده فلا يكون احدهم كلا على اخيه او على الجماعة وجعل الزكاة فريضة في المال محددة والصّدقة تطوعا غير محدد .

٢- شرط عليهم ان يلتزموا جانب القصد والاعتدال فيما ينفقون من رزق الله الذي اعطاهم ، وان يلتزموا في تنمية اموالهم وسائل لا ينشأ عنها اذي للآخرين .

٣- كتب عليهم الطهارة في النية والعمل ، والنظافة في الوسيلة والغاية وفرض عليهم قيودا في تنمية المال لا تجعلهم يسلكون اليها سبلا تؤذي ضمير الفرد وخلقه او تؤذي حياة الجماعة .

٤- ومن ثم كان الربا عملية تصطدم ابتداء مع قواعد التصور الايماني للأسباب التالية :

أ- انه يقوم على اساس الاعلاقة بين ارادة الله وحياة البشر ، فالانسان سيد هذه الارض ، وهو غير مقيد بعهد من الله وغير ملزم باتباع اوامر الله .

ب- ان الفرد حر في وسائل حصوله على المال ، وفي طرق تنميته ، كما هو حر في التمتع به ومن ثم فلا اعتبار عنده ان يتأذى الملايين اذا هو اضاف الى خزانته ورصيده ما يستطيع اضافته.

جـ- ان الربا يقوم على اساس تصور خاطىء فاسد هو ان غاية الوجود الانساني هي تحصيله للمال باية وسيلة واستمتاعه به على النحو الذي يهوى .

د- انه ينشيء في النهاية نظاما يسحق البشرية سحقا ويشقيها في حياتها افرادا وجماعات ، دولا وشعوبا ، لمصلحة حفنة من المرابين ويحطها اخلاقيا ونفسيا وعصبيا ، ويحدث الخلل في دورة المال ، ولمو الاقتصاد البشري نموا سويا ، وينتهي كما انتهي في العصر الحديث ، الى تركيز السلطة الحقيقية في ايدي زمرة من احط خلق الله واشدهم شرا ، وشرذمة ممن لا يرعون في البشرية الا ولا ذمه ، وهؤلاء هم الذين يداينون الناس افرادا ، كما يداينون الحكومات والشعوب في داخل بلادهم وخارجها ، وترجع اليهم الحصيلة الحقيقية لجهد البشرية كلها ، وكذا الآدميين وعرقهم ودمائهم في صورة فوائد ربوية لم يبذلوا فيها جهدا . والكارثة التي تمت في العصر الحديث هي ان هؤلاء المرابين الذين يتمثلون الآن في صورة

مؤسسي البنوك العصرية ، قد استطاعوا بما لديهم من سلطة هائلة مخيفة داخل اجهزة الحكم العالمية وخارجها ، واستطاعوا كذلك بما يملكون من وسائل التوجيه والاعلام ان ينشئوا عقلية بين الجماهير المسكنين التي يأكل اولئك المرابون عظامهم ولحومهم ويشربون عرقهم ودماءهم في ظل النظام الربوي ، هذه العقلية خاضعة للإيحاء الخبيث المسموم بان الربا هو النظام الطبيعي المعقول والاساس الصحيح الذي لا اساس غيره للنمو الاقتصادي .

ايها السادة ...

ان النظام الربوي هو نظام معيب من الوجهة الاقتصادية البحته ، وقد بلغ من سوئه ان تنبه لعيوبه ، بعض اساتذة الغرب انفسهم وهم قد نشأوا في ظله وفي مقدمتهم دكتور شاخت الالماني مدير بنك الرايخ الالماني ومما قاله: (انه بعملية رياضية غير متناهية يتضح ان جميع المال في الارض صائر الى عدد قليل جدا من المرابين . ذلك ان الدائن المرابي يربح دائما في كل عملية ، بينما المدين معرض للربح والخسارة) ، ان هذه النظرية في طريقها للتحقق الكامل فان معظم مال الارض الان يملكه ملكا حقيقيا بضعة الوف ، اما جميع الملاك واصحاب المصانع والحكومات الذين يستدينون من البنوك ، فهم ليسوا سوى اجزاء يعملون لحساب اصحاب المال ، ويجني ثمرة كدّهم اولئك المرابون .

ايها السادة ...

ان جميع المستهلكين يؤدون ضريبة غير مباشرة للمرابين ، فان اصحاب الصناعات والتجار لا يدفعون فائدة الاموال التي يفترضونها بالربا الا من جيوب المستهلكين ، فهم يزيدونها في اثمان السلع الاستهلاكية ، اما الديون التي تفترضها الحكومات من بيوت المال ، لتقوم بالاصلاحات والمشروعات العمرانية ، فان شعوب هذه الحكومات ، هم الذين يؤدون فائدتها للبيوت الربوية ، اذ ان هذه الحكومات تضطر الى زيادة الضرائب المختلفة لتسترد منها هذه الديون وفوائدها .

ومن ثم كان لا بد ان نكون مستيقنين انه لا اسلام مع قيام نظام ربوي في مكان وكل ما يمكن ان يقوله اصحاب الفتاوى من رجال الدين او غيرهم سوى هذا دجل وخداع فأساس التصور الاسلامي كما بينا يصطدم اصطداما مباشرا بالنظام الربوي ونتائجه العملية في حياة الناس وتصوراتهم واخلاقهم ، وهناك حقيقة لا بد من استيعابها ، ان النظام الربوي بلاء على الانسانية لا في ايمانها واخلاقها وتصورها للحياة فحسب ، بل كذلك في صميم حياتها الاقتصادية والعملية ، وانه ابشع نظام يمحق سعادة البشرية محقا ، ويعطل نموها الانساني المتوازن على الرغم من الطلاء الظاهري الخداع ، الذي يبدو كأنه مساعدة من هذا النظام للنمو الاقتصادي العام .

ومن خلال هذه النظرة ومن خلال فقدان مبدأ التقوى والخوف من الله العزيز الجبار رتع الراتعون واهمل المهملون وخطط المخططون لإغراق البلاد والعباد في بحر من الديون جر البلاد والعباد الى مالا تحمد عقباه .

سعادة الرئيس ...

حضرات الاخوة الزملاء لقد اطلعت على بعض تقاريرديوان المحاسبة فاكتشفت امورا هي فيض من فيض

وقطرة من بحر ومن هذه التقارير :-

يقول فيه : ١) سيارات للمنظمة التعاونية قيمتها ٦٠٤٢٠ (ستون الفا واربعمائة وعشرون دينارا) موضوعة في العراء دون استعمال مما يعرضها للتلف وقد استعملت مدة سنة واحدة فقط منذ عام ١٩٨٢ وبقيت دون استعمال وليس لها وكيل .

٢) تم شراء كمبيوتر لمديرية اللوازم والمستودعات في وزارة الصحة ب ٧٠,٠٠٠ دينار عام ١٩٨٠ وقد تبين انه عين له كادر من الموظفين لتشغيله وصرفت لهم رواتب شهرية دون ان يستعملوا الجهاز ولم يتم تشغيله اضافة الى تحمل الوزارة تكاليف بدل الصيانة . وحتى عام ١٩٨٨ لم يستعمل . لم تجب وزارة الصحة على جواب الديوان .

٣) مؤسسة الاسكان إهمال ادوات ولوازم مختلفة الانواع وملقاة في العراء كثير منها صالح للاستعمال تقدر بمبلغ (٢٢٨١٦٥) هذه في الحقيقة على سبيل المثال وبناء عليه فانني اطلب ان يكون ديوان المحاسبة فعالا ومزودا بكوادر قوية وامينة وان تكون صلته بمجلس النواب مباشرة وجهازا من اجهزته ، ليكون دوره فعالا وقويا ومؤثرا في مسيرتنا الاقتصادية.ننتقل بعد ذلك الى تقرير اللجنة المالية .

الواقع اقدم الشكر الجزيل لاخواني اعضاء اللجنة المالية لما بذلوه من جهد والحقيقة هو جهد مشكور .

يقول التقرير :

١- وجود كبوه اقتصادية كما يسميها التقرير هي مش كبوة هي على وزن نكسة عندما ضاعت بقية فلسطين وابرز ملامحها تراجع معدلات النمو وارتفاع العجز في الموازنة وارتفاع المديونية ونضوب الاحتياطي من العملة الأجنبية واستنزاف جزء من احتياطي الذهب والهبوط الحاد في اسعار الذهب وتفاقم الغلاء وارتفاع معدلات التضخم وسقوط مؤسسات مالية ادى كل ذلك الى زعزعة الثقة في الاقتصاد الاردني .

٢- خطاب الموازنة خلا من تحديد رقمي واضح لأبعاد المشكلة الاقتصادية من وجوهها المختلفة ، مما يجعله قاصرا عن كونه خططا وطنية للتصحيح الاقتصادي .

٣- ان المديونية الكبيرة التي رتبت على الشعب أعباء جسيمة لا طاقة له على الوفاء بها والتي أبرمت اتفاقيات اقتراضها بعيدا عن القنوات الدستورية ، ومعنى ذلك ان امورا كانت تتم من وراء ظهر السلطة التشريعية مما جعل الديون تتفاقم حتى الداخلية منها وذلك ان دل على شيء فإنما يدل على عدم المسؤولية ،انها سياسات مرتجلة وقرارات غير مدروسة وبعد عن روح المسؤولية في النهج الحكومي، ونحن ازاء ذلك ننتظر من اللجنة المالية تحديد مسؤولية الاشخاص الذين اوقعوا البلاد والعباد في هذا البلاء العظيم .

٤- استثمارات القطاع العام ستظل ثابتة لسنين خلال الفترة المذكوره والارقام التي اشير اليها لا تبشر بفرص وظائف لجيش الخريجين من جامعاتنا ومعاهدنا ، كما ان اللجنة المالية اشارت الى خطورة وضع البطالة وان خطاب الموازنة لم يضع حلا لهذه المعضلة التي يشكو منها بلدنا . ونحن نؤكد ذلك .

٥- يشير بيان اللجنة المالية بالنسبة لغلاء المعيشة فيما يحتاجه المواطن كسلع وحاجيات ضرورية ، وان السلع المستوردة طالها الغلاء اكثر من غيرها مما يدفع للاستنتاج ان هناك اسبابا اخرى سلوكية واحتكارية والشعب ينتظر حلا من مجلسكم الكريم وقد وعدت اللجنة المالية مشكورة الوصول الى حلول عملية .

٦- اولت اللجنة المالية موضوع العجز في الموازنة اهتماما خاصا فقامت بتخفيض النفقات المقترحة لعام ١٩٩٠ بحدود ١٥ مليون دينار فأصبح ١٨٤ مليون دينار تقريبا وهذا في الحقيقة لا يؤدي الى كبير فائدة وكنا نأمل الا يكون هناك عجز في الموازنة وان يكون ضغط النفقات اكبر من الرقم المقترح.

٧- ان و ثيقة الموازنة لم تكن شمولية ونحن نؤكد على ما قدمته اللجنة المالية من ان تشمل وثيقة الموازنة جميع القطاعات التي اشارت اليها اللجنة المالية وهي الجامعات والملكية الاردنية وسكة الحديد والطبية العلاجية والنقل العام وغيرها حتى تكون هذه المؤسسات خاضعة للرقابة من قبل المجلس الكريم والقرار المطلوب من المجلس يشمل كافة الصناديق ومنها صندوق القوات المسلحة وحساب الاتجار في وزارة التموين وضريبة المعارف في وزارة التربية والتعليم .

٨- ان النظرة الشاملة لتوزيع مخصصات الوزارات المبينة في جدول ٢ والمبالغ المقدرة لتغطية النفقات الجارية والرأسمالية ترى ان وزارة الثقافة والاعلام نالت مخصصات نسبيا اعلى من التنمية الاجتماعية والزراعة ونحن يا سادة بحاجة الى تطوير قطاع الزراعة لما له من الاهمية على هذا البلد الزراعي .و هناك انخفاض في مخصصات وزارة الصناعة التي تقوم على دعم الصناعات والاعمال التجارية . كما نلاحظ ارتفاعا في مخصصات الاشغال العامة (الطرق) والتي يمكن التقليل من مخصصات الانفاق على الطرق حيث تشمل جانب الخدمات اكثر من القطاع الانتاجي الانمائي والحقيقة تأجيل بعض الطرق التي ليست ضرورية هو المطلوب وليس جميع الطرق نلاحظ كذلك انخفاضا في مخصصات وزارة العدل علما بان هذه المرحلة تقتضي نفقات اكثر حيث سيحال الى المحاكم النظامية قضايا اكثر لانها تحول من المحاكم العسكرية التي كانت قائمة . اما المبلغ الذي خصص للنازحين فهو مبلغ زهيد جدا في ضوء الظروف البائسة التي يعيشونها ولهذا يطلب من الحكومة العمل على تحسين الظروف المعيشية لهم .

٩- دعم المواد الغذائية : يكلف دعم المواد التموينية خزينة الدولة ٦٠ مليون دينار وهذا النوع من السياسة الاقتصادية يعتبر ضارا جدا بالاقتصاد الوطني ، بالاضافة الى انه لا يحقق الغاية المرجوة منه وهي الحصول الى المستحقين للدعم فعلا من الفقراء والمحتاجين وذلك للاسباب التالية :

أ- ان مقدار استفادة الفقراء من هذا الدعم تكاد لا تذكر اذا قورنت باستفادة الاغنياء وكبار المستهلكين واصحاب الصناعات الغذائية .

ب- ان كثيرا من المواد المدعومة يتم تهريبها الى الخارج للاستفادة من فروق السعر والدول المجاورة، لذلك لا بد من اتخاذ الاجرآت لضبط هذه العملية لا من اجل استفادة المحتاجين فقط .

يرزح الاقتصاد الوطني تحت وطأة تضخم عدد من المؤسسات والأندية والجمعيات والمنظمات الاقتصادية والشبابية والثقافية والعلاجية ، المحلية والاقليمية والدولية ، الخ ... التي تكلف البلد ارقاما باهظة من العملات وفي هذه الموازنة سوف تتكبد الحكومة حوالي ٤٥ مليون دينار لدعم المؤسسات في بند النفقات الجارية اضافة الى مبلغ ال (٢٦,٧٢٣) مليون في بند النفقات الراسمالية .

ومثل هذا التضخم المؤسسي يعاني البلد كذلك من تضخم الانشطة الترفيهية حيث رصدت الموازنة الحالية مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ دينار لتغطية هذا البند ورغم ان هذا الرقم كبير بعض الشيء الا ان هناك مئات الالوف او ملايين الدنانير تنفق كمصاريف مباشرة او غير مباشرة نتيجة المهرجانات والسيركات والاحتفالات . واخص بالذكر مهرجان جرش الذي لا بد من دفنه الى الابد .

ولهذا نطلب من الحكومة الحد من هذا التوجه ، وقصر الانشطة على بعض الانشطة التي لا تكلف اكثر من ١٠٪ من الكلفة المرصودة .

نأتي الى الصرافة ومحلات الصرافة،

ان الصرافة يا سادة جزء من النظام الاقتصادي الاردني وهي رديف المسيرة التنموية الاقتصادية واجتذاب الاموال والتحويلات من الخارج وصورة من صور التفاعل للقطاع الخاص ونشاطاته فالصرافون يقومون بشراء العملات والحوالات الاجنبية ويبيعونها للأفراد والبنوك والبنك المركزي ويظهر هذا في التقارير السنوية الصادرة عن البنك المركزي وهي بمعدل ٥٠٠ مليون دولار سنويا وهم يبادرون للعمل كمركز اقليمي لشراء وبيع العملات وتحمل مخاطر شحنها وتقلب اسعارها وقد أخذ الاردن مكانة رفيعة في المنطقة ، كذلك فانهم يساعدون في تغطية المبادلات التجارية بين الاردن وبعض الدول العربية التي تفرض قيودا شديدة على حركة عملاتها كما يقدمون العملات الاجنبية للمواطنين لغايات تعليم ابنائهم والعلاج والاستيراد وتغطية معاملات المنطقة الحرة مما يخفف الطلب علي الاحتياطات الرسمية من العملات الاجنبية لدى البنك المركزي .

ان اغلاق شركات الصرافة التي تعمل منذ تأسيس المملكة بقرار الحاكم العسكري خلق بذور الشك لدى المستثمرين المحليين والعرب والمغتربين حول مدى استقرار السياسة الاقتصادية في الاردن كما اشاع القلق بين جميع المتعاملين في سوق العملات سواء في الدول العربية وفي الخارج وقد تم البحث عن سوق بديل يعطي دوراً

اوسع لحركة التعامل بالعملات الاجنبية وقد انعكس اغلاق محلات الصرافة سلبا على تحويلات الاردنيين المغتربين فاتجه بعضهم للاحتفاظ بها خارج الاردن فتقلصت موارد الاردن من العملات الاجنبية . ان لدى الصرافين اكثر من ١٠٠٠ موظف وبعداغلاق محلاتهم اصبح هؤلاء بدون عمل مما زاد في حدة البطالة المتفشية في البلد ، نطالب بإعادتهم على ان تكون رقابة البنك المركزي عليهم شديدة وضمن اسس تحفظ حقوق الناس واطالب بإعادة اموالهم المحجوزة لدى البنك المركزي واعطائهم مهلة لتوفيق اوضاعهم مع الاسس الجديدة .

ثم نبدأ : المطالب الشعبية وهي مطالب في ظل الظروف الحاضرة عامة.

١- التوجه نحو تطبيق الشريعة الاسلامية والا يؤخذ الاسلام أجزاء وتفاريق خوفا من الوقوع تحت طائلة قوله تعالى (أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض) ولقوله تعالى(فما جزاء من يفعل ذلك منكم الا خزي في الحياة الدنيا ويوم القيامة يردون الى اشد العذاب) .

٢- المحافظة على اخلاق الامة ولا سيما ان دستور هذا البلد ينص على ان دين الدولة الرسمي هو الاسلام ويكون ذلك من خلال الاعلام الملتزم في الاذاعة والتلفزيون .

٣- فتح الباب لبديل عن النظام الربوي في الاقتصاد وتشجيع التعامل حسب الشريعة الاسلامية .

٤- الفصل ما أمكن في العمل والتعليم بين الجنسين والتقليل من الاختلاط الا للضرورة القصوى فإن ذلك مما يصون اخلاق الجميع ويحفظ عليهم دينهم .

٥- المحافظة على الامن الداخلي والخارجي وذلك بالحفاظ على المستوى اللائق بالمعيشة لرجال الامن العام الشرطة وافراد القوات المسلحة واخص بالذكر الرتب الصغيرة لانهم يبذلون جهدا اكثر من غيرهم في الميدان فهم بحاجة الى رعايتهم ورعاية اسرهم .

٦- الموظفون المدنيون واخص منهم المعلمين الذين يقومون على تربية أجيالنا هم جميعا بحاجة الى رفع مستواهم المعيشي عن طريق زيادات معقولة تخفف من فاقتهم .

٧- وضع الامة كلها في وضع نفسي وعملي يمكنها من الوقوف في وجه عدوها والا ندفن رؤوسنا في الرمال امام خطر داهم كانه يقول صبحكم ومساكم .

٨- الاكثار من المؤسسات الخيرية التي تتبنى اعمال الخير لوجه الله والغاء ما يسمى باليانصيب الخيري لان الله طيب لا يقبل الا طيبا ولا يفوتني ان اشكر اولئك الاتقياء الاخفياء القائمين في هذا البلد على لجان الزكاة والصدقات ورعاية الايتام وهيئات الاغاثة والمراكز الطبية الخيرية .

٩- توفيرا للمال وحفاظا على الاخلاق اطلب الغاء القنال الاجنبي من التلفزيون لما فيه من مشاهد يأباها الخلق السليم والذوق الرفيع وتشديد الرقابة على نوعية البرامج ، وتقصير مدة البث ، وايقاف البث الحي المباشر للعديد من البرامج كمباريات كرة القدم الدولية والتي تكلف الخزينة مئات الالوف من الدنانير ولقد علمنا ان اجرة نقل مباريات كأس العالم القادمة ستكلف مائة وخمسين الف دينار ، هذا عدا عن التكاليف الاخرى من موظفين واجهزة .

١٠- الغاء رسوم التلفزيون التي تؤخذ مع فواتير الكهرباء بما في ذلك المحلات التجارية وعدم اخذها الا لمن ثبت ان عنده هذا الجهاز .

١١- شركة الكهرباء عليها ان تلتزم بالمحاسبة الشهرية وحسب واقع العداد والعودة الى الطريقة المحاسبية القديمة فان ذلك ييسر على المشتركين .

١٢- يشكو المواطنون بشكل عام من ارتفاع قيمة فواتير المياه لامرين الاول ، انه قد تمضي مدة طويلة دون محاسبة فيكثر السحب وبذلك ترتفع اسعار المياه والثاني ان عدادات المياه تعد الهواء فضلا عن الماء وهي عدادات غاز كما ذكر ، لذلك نرجو اعادة النظر في الامرين المذكورين لتخفيف العبء عن المواطن .

١٣- نعلم ان السياسة الاقتصادية في الظروف الحاضرة تركز على تخفيف الاستيراد الا للسلع الضرورية حفاظا على الميزان التجاري والعملة الصعبة ونحن والمواطنون نتسائل هل فرق الرقص والغناء التي تقيم حفلاتها في الفنادق والمطاعم وتستنزف رصيدنا من العملات الصعبة هل هي من السلع الضرورية ؟

مطالب المنطقة التي نتشرف بتمثيلها :-

١- انشاء مكتب بريد في جبل النزهة حيث يخلو هذا الجبل الكبير من اي مكتب بريدي .

انشاء مركز طبي في جبل القصور وكذلك في وادي الحدادة .

الاهتمام بالخدمات والمرافق والشوارع والكهرباء في مخيمي الحسين والمحطة حيث يوجد بيوت كثيرة لم تصل اليها الكهرباء وخدمات المجاري وكذلك الشوارع .

اراضي الدولة والتي فوضت للتطوير الحضري قدرت على المواطنين بأسعار عالية جدا ، وخدمات التطوير الحضري ايضا مرتفعة والفوائد الربوية التي توضع على الاقساط المترتبة تزيد الطين بلة ، لذلك وفي ضوء الاوضاع الاقتصادية الحالية نطلب اعادة النظر في كل ما يرهق هؤلاء المواطنين من اقساط عالية ، واسعار مرتفعة وفوائد ربوية حرام . المعنيون بذلك هم اهل اسكان ماركا والتطوير الحضري ، وحي الامير حسن في ماركا وسفح النزهة .

يطلب الحاق المتقاعدين القدامى بالنسبة لعائداتهم التقاعدية بالمتقاعدين الجدد ، لان المساواة حق والتفاوت ظلم .

هناك المستشفى العسكري في ماركا يرجى إعادة تجهيزه وفتح ابوابه لخدمة المواطنين هناك .

انشاء مدارس ابتدائية واعدادية للذكور والاناث في كل من وادي الحدادة وحي الامير حسن في ماركا .

انشاء مسجد واحد على الاقل على الشارع الممتد من النزهة الى القصور ،المسمى بشارع أبي العلاء وطوله نحو كيلومترين ولا يوجد مسجد واحد فيه .

وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

سعادة نائب رئيس المجلس شكرا . المعذرة ايها الاخوة لقد سقط سهوا اسم الزميل جمال حداد من الكلمة .فليتفضل اخر واحد .

السيد جمال حداد

سعادة الرئيس ... حضرات الزملاء المحترمين ...

في بداية كلمتي هذه اود ان اعود معكم الى عام ١٩٨٨ حين انفجرت الكارثة الاقتصادية في هذا البلد . وبداء التنظير لمستقبل هذا البلد يتفاوت ما بين المؤمن بربه ووطنه ومليكه وما بين الحاقد المتشفي الا انه وبحمده تعالى وبحكمته وبحكمة الحسين القائد وبوعي وانتماء المواطنين الشرفاء منهم ضاعت آمال الحاقدين فالى حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم والى كل المخلصين المنتمين اجمل ايات التقدير والعرفان .

اما وبعد النقاش الذي دام ثلاثة اسابيع مع زملائي في اللجنة المالية لا اريد ان اضيف مناقشات على مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٠ الا ان اوضح ان ما جاء من مهمات جديدة لجهاز الامن العام تدعونا لان نطالب بابقاء مخصصات جهاز الامن العام كاملة غير منقوصة اما في ما يتعلق بموازنة سلطة وادي الاردن فاني اسجل تحفظي على موازنة هذه السلطة التي ارى انها وقد انتهت مهمتها التي ولدت من اجلها وارى ان تضم الى وزارة المياه والري .

سعادة الرئيس ...حضرات الزملاء المحترمين ...

منذ ان تأسست المملكة الاردنية الهاشمية والحكومات المتعاقبة ترسم الخطط للنهوض في الريف الاردني الا اننا ما زلنا نشعر بالنظرة المتميزة للريف واهل الريف في كل المجالات وهنا لا مجال للتوضيح عن كل الامتيازات التي يرهف بها ابناء المدينة ونحن منها محرومون علما باننا امام المديونية نحن ابناء القرى نصلى بسعير الغلاء وغيرنا هنيئا لهم مرهفون .

فأهل الريف هم الذين بنوا مدارسهم وهم اللذين بنوا جوامعهم وهم اللذين حفيت اقدامهم يراجعون ويراجعون لخدماتهم لوظائفهم لكنهم تعنتوا بوجوههم كي يبقوا منسيين . ومن هنا اطالب الحكومة الموقرة ان تبدأ عهد جديد مثلما يتوج هذا البلد بعهد انفتاح جديد ان تعود الى قرانا مصدر خيراتنا ولتعويض ما فات من غابر الازمان ليبقى عنصر الانتماء مزروعا في انفسنا ممزوجا في كل ذرة من ذرات جبالنا وسهولنا وروابينا .

سعادة الرئيس ... الزملاء المحترمين ...

انتا وبلا شك ندرك ضائقتنا المالية ولسنا قاصدين تحميل الحكومة اعباء فوق مديونيتها ولا احراجا الا اننا

كلنا مطالبون بتوحيد جهودنا شعبا وحكومة لتخطي هذه الضائقة . الا ان لواء عجلون العريق في قدمه والحديث في خدماته والذي يشرفني ان امثل اهله توجبني الامانة ان اعرض امام مجلسكم هذا ومن خلال سعادة رئيسه لاخاطب دولة رئيس الوزراء الافخم وحكومته الموقرة بمطالب هذا اللواء والتي معظمها تحل اداريا وحيث سبق لي ان قدمتها لمجلسكم هذا في نهاية العام الماضي ضمن اقتراحات برغبة .

في مجال الزراعة :-

١- اعادة النظر في قانون افراز الاراضي الزراعية خارج وداخل التنظيم وذلك تسهيلا لاستغلال الاراضي الزراعية حيث ان القانون الحالي يقف عائقا امام توزيع الاراضي بين الشركاء والورثة .

٢- السماح للمزارعين بازالة الاشجار الحرجية من الاراضي الزراعية المملوكة .

٣- زيادة مساهمة وزارة الزراعة في مشروع تطوير الاراضي المرتفعة وان تساهم الوزارة في نفقات تجريف الاراضي وزيادة المخصصات للاسلاك الشائكة علما بان غالبية اراضي لواء عجلون بحاجة الى تجريف سيما وغالبيتها جبلية حادة الانحدار .

٤- حل قضية التمور المخزونة في مستودعات وزارة الزراعة والمخصصة للمنتفعين من مشروع تطوير الاراضي المرتفعة وقضيتها مطابقة لقضية تمور وزارة الاوقاف .

٥- غراس التفاح واللوزيات تصل الى مشتل الفيصل بكميات قليلة من مشاتل الشوبك اثناء موسم الزراعة وفي نهاية الموسم تصل دفعة واحدة لتحال الى صاحب النصيب .

٦- حل قضية (٢٦٠٠) دونم من اراضي اهالي خربة الوهادنه والمحاذية للمنطقة العسكرية في منطقة القرن في الاغوار حيث يتضرر غالبية اهالي البلدة من تجميد استعمال هذه الاراضي .

٧- فتح الطرق الزراعية وتعبيدها مع العلم انه ما انجز وخلال الفترة السابقة من فتح طرق زراعية ما كان الا براءة ذمة من وزارة الزراعة والاشغال حيث ان الطرق المفتوحة وكأنها خصصت لفصل واحد في السنة والاستعمال لمرة واحدة كما ان قضايا الحراج والاشجار المثمرة التي توجد بسعة الطرق الزراعية اصبحت ملاذا لوزارة الاشغال للتهرب من فتح مثل هذه الطرق علما بأن القانون واضح بأن كل ما هو في سعة الطريق يعتبر تعدي وواجب ازالته .
اما عدد هذه الطرق فهي خمسة وسبعون طريق وارفق لمعالي وزير الاشغال العامة اسمائها والقرى التابعة لهل .

٨- تبطين جميع الاقنية المنتشرة من عين التنور وعين باعون ووادي راجب ووادي كفرنجة وعين أزقيق وينابيع إجميما في منطقة كفرنجة إسوة بما تدفعه سلطة وادي الاردن لايصال المياه والتي تبلغ تكلفة ايصال المياه للدونم الواحد مائة وستون دينار حسب ما جاء في موازنتها .

٩- اطالب الحكومة بتخصيص عشرة ساعات يوميا من مياه عين التنورة في عرجان طيلة اشهر الصيف . واثناء ساعات النهار لري بساتين يعتمد عليها كليا ستة الآف مواطن هي الآن مهددة بالجفاف حيث ان سلطة المياه لا تسمح الا ببضع ساعات قليلة لا تفي بحاجة بضع دونمات .

١٠- انشاء محطة رلتربية الاغنام الشامية والابقار الحلوب في منطقة راجب نظرا لتوفر مراعي في هذه المنطقة وذلك لانتاج سلالات محسنة وتوزيعها على المواطنين حسب التكلفة .

١١- غور فارة الاوسط من الجنوب ابو سيدو ومن الشمال وادي اليابس هذه المنطقة محرومة من المياه ويطالب اصحاب الاراضي باستثمار اراضيهم رغم مرور المياه فيها .

١٢- فتح المحمية الممتدة من حدود بلدة راسون وحتى حدود بلدة محنا للمواشي حيث ان هذه المحمية تقع بين تجمع قرى كثيرة ولا مجال لرعي المواشي الا في هذه المحمية كما ان هذه المحمية اصبحت تفصل المواطنين عن اراضيهم حيث ان بعض الطرق الزراعية من خلال هذه المحمية .

في مجال التربية والتعليم والتعليم العالي

١- ضم كلية عجلون الى احدى الجامعات في اربد حيث ان اولوية التوظيف للجامعين كما ان وزارة التربية والتعليم عادت لتأهيل خريجين كليات المجتمع عدا عن اعداد خريجين كليات المجتمع اللذين ينتظرون التوظيف منذ عام ١٩٨٤ فلما لا تختصر الدولة الطريق وان تمنح البكالوريس لطلبة هذه الكليات ضمن قوانين وانظمة معينة .

٢- فتح كلية زراعة في لواء عجلون .

٣- انشاء مدرسة شاملة لمنطقة عرجان باعون راسون اوصرة اشتفينا محنا وكذلك مدرسة شاملة على مثلث الهاشمية خربة الوهادنة حلاوة .

٤- انشاء مدرسة للذكور واخرى للإناث في بلدة عرجان .

٥- بناء جناح لثانوية الذكور في خربة الوهادنة واستحداث صفوف ثانوية جديدة بها .

٦- بناء سور ووحدات صحية لثانوية بنات خربة الوهادنة والتي يزيد عدد طالباتها عن ٤٦٠ طالبة وبدون وحدات صحية .

٧- انشاء مدرسة ابتدائية في مدخل بلدة خربة الوهادنة نظرا لكثرة الطلبة ولبعد المدارس عن الاحياء الشرقية من البلدة .

٨- انشاء غرف صفية لمدارس راسون وترقيتها الى مدارس ثانوية كاملة .

٩- بناء جناح لمدرسة ذكور أوصرة وسور وصيانة ملعب المدرسة وكذلك تكملة الصفوف الثانوية في المدرسة .

١٠- ثانوية بنات حلاوة بحاجة الى انشاء غرف صفية وسبق ان احيل عطاء هذا المشروع وبقيمة ٩٨ الف دينار ولا زالوا اهل البلدة ينتظرون كما ان المدرسة ينقصها ملاعب ووحدات صحية .

١١- ثانوية ذكور حلاوة بحاجة الى سور وملاعب .

١٢- انشاء مدرسة ابتدائية للذكور واخرى للإناث في بلدة عبين وعبلين .

١٣- انشاء سور لثانوية عبين للبنين .

١٤- تعبيد جميع الساحات العامة في مدارس عبين عبلين نظرا لما يعانيه الطلبة اثناء فصل الشتاء .

١٥- انشاء مدرسة للإناث في بلدة محنا .

١٦- انشئت مدرسة شاملة على مثلث صخرة الا انها استعملت كمدرسة ثانوية فقط .

١٧- انشاء اسوار لكافة مدارس صخرة .

١٨- عام ١٩٨٢ تمت دراسة لانشاء جناح ٨ غرف صفية في ثانوية عرجان باعون وللآن ننتظر رغم الحاجة الماسة لهذه الغرف .

١٩- مدرسة باعون تحت التنفيذ الا ان الدور الاخير اختصر على نصف مساحة المبنى مع العلم ان تكملة المبنى لا يحتاج الا لسقف خمسة غرف صفية مع العلم الحاجة الماسة لهذه الغرف وهنا اطالب معالي وزير التربية تدارك الامور كسبا للنفع العام .

٢٠- رفع مستوى المدارس في مجمع قرى صنعار المرجم عصيم بير الدالية الى ثانوية .

٢١- تزويد مدارس صخرة وعبين عبلين وعجلون وعنجرة وعفنا وصنعار واشتفينا بتدفئة للصفوف وخاصة لما يعانيه الطلبة في المرحلة الابتدائية من برد شديد اثناء فصل الشتاء .

في مجال الادارة العامة

تحويل لواء عجلون الى محافظة ولريثما يتم ذلك نطالب الحكومة بفتح المديريات التالية في عجلون :

١- مديرية اشغال عامة .

٢- مديرية ترخيص للمركبات .

٣- مديرية جوازات سفر كاملة .

٤- مديرية اراضي ومساحة متكاملة .

٥- محكمة بداية .

في مجال الصحة

١- ينظر اهالي لواء عجلون بفارغ الصبر لانشاء مستشفى عجلون وعلى الارض المخصصة له في مثلث

اشتفينا ونطالب دولة الرئيس ان يكون هذا المشروع باكورة المشاريع الصحية في المملكة نظرا لحاجة اللواء الماسة لهذا المستشفى .

٢- يعاني اهالي لواء عجلون من نقص عيادات الاسنان التابعة لوزارة الصحة حيث لا يوجد في اللواء الا ثلاثة عيادات واذ نطالب بتزويد كل مركز صحي بعيادة اسنان وطبيب مقيم في هذه العيادة .

٣- انشاء مراكز صحية شاملة في كل من الهاشمية وحلاوة وخربة الوهادنة وعرجان وعنجرة وعبين .

٤- انشاء مراكز صحية في كل من صنعار واشتفينا .

٥- تخصيص طبيب دائم لمركز صحي اوصرة .

٦- فتح مراكز امومة متكاملة في بلدة حلاوة واشتفينا وصنعار وراسون وباعون .

٧- نقص العلاجات في المراكز الصحية اصبحت ظاهرة قلق وازعاج لكافة المواطنين .

في مجال الشباب

١- الاندية الرياضية شبه معطلة بسبب عدم مقدرتها المادية ولعدم وجود ملاعب رياضية حيث ان لواء عجلون يخلو من اي ملعب باستثناء الملاعب في المدارس لذا نطالب بدعم الاندية الرياضية وتوفير قطع اراضي مناسبة لانشاء ملاعب عليها .

٢- فتح نوادي رياضية وثقافية في كل من عرجان وباعون وراسون ومحنا وصخرة وخربة الوهادنة .

في مجال التموين

١- اعادة النظر في ارتفاع الاسعار وبشكل متزايد ووضع الحلول لهذا التزايد .

٢- فتح فروع للمؤسسة الاستهلاكية العسكرية والمدنية في كل من مثلث عبين وكلفرنجة ومثلث حلاوة الهاشمية خربة الوهادنة .

في مجال المجالس البلدية والقروية

١- تعين مدراء للبلديات .

٢- زيادة رواتب رؤساء المجالس البلدية والقروية حيث ما يتقاضون من رواتب اصبح لا يتناسب حتى مع رواتب صغار الموظفين في دوائرهم .

٣- ضم موظفين البلديات والمجالس القروية المصنفين الى كادر وزارة البلديات ودفع رواتبهم عن طريق وزارة البلديات وذلك بعد ان يخصم عن هذه البلديات من المحروقات نظرا لما يعانيه الموظفين من عجز في بلدياتهم ينعكس على رواتبهم .

٤- اعتبار جميع الموظفين المصنفين في البلديات خاضعين لما تراه مناسبا وزارة البلديات من تنقلات بينهم حسبما تقتضيه الحاجة وضمن دوائر وزارة البلديات .

٥- ترفيع الموظفين المصنفين عن طريق وزارة البلديات وحسب نظام الخدمة المدنية .

٦- ترفيع المجالس القروية التالية الى بلديات نظرا لتجاوزها العشرة اعوام ولكثرة عدد سكانها .

١- باعون ، راسون ، اوصرة ، راجب .

٧- وضع سقف اقصاه عشرة اعوام للتعديلات وللالغاء ولانهاء التخطيط التفصيلي ضمن المخططات الهيكلية المصدقة نهائيا من مجلس التنظيم الاعلى وذلك لوضع حدا لاستغلال هذه المخططات في الدعايات الانتخابية لمجالس البلديات وكي لا تبقى خاضعة لامزجة المجالس المتعاقبة .

٨- اعفاء وحدات الانارة التابعة للبلديات من الجمرك نظرا للاوضاع المادية التي تعاني منها البلديات والمجالس القروية .

٩- جدولة الديون والفوائد على البلديات بالقدر الذي يمكنها ان تسدد وذلك ليبقى لها الدور في تقديم الخدمات.

١٠- اعفاء قسم من قروض البلديات من السداد حيث ان مجمل ديون بعض البلديات مشاريع سلمت الى وزارة المياه والري ووزارة التربية والتعليم وبقيت قروض على هذه البلديات .

١١- احالة الطرق النافذة بكامل كلفتها داخل حدود البلديات مع وزارة الاشغال .

١٢- توزيع مخصصات المحروقات حسب المناطق الطبوغرافية للبلديات والمجالس القروية .

في مجال المياه

١- تعاني قرى الهاشمية ، خربة الوهادنة ، حلاوة ، صنعار ، عيبن ، صخرة ، محنا من ازمة مياه حادة اثناء فصل الصيف والسبب يعود قسم الى شبكات مياه تالفة قديمة وقسم لقلة توزيع المياه على هذه المناطق اذ نطالب بحل جذري لهذه القضية التي تعود سنويا على هذه القرى رغم كل وعود وزارة المياه والري بالحل سنويا وبدون جدوى .

٢- يوجد ينابيع في كل من حلاوة وأوصرة ومحنا يمكن صيانتها وتعميق الحفر بها وستكون كافية لهذه القرى بعد تحويلها الى خزانات خاصة .

في مجال الاتصالات الهاتفية

١- جميع قرى اللواء مزودة بخط هاتفي واحد لكل قرية رغم ان عدد المشتركين في هذه القرى يزيد عن الف مشترك وحيث قامت الوزارة باستملاك قطع اراضي في عدد من المناطق لانشاء محطات ميكرويف وانشاء

ايضا مقسم الآلي في عجلون وكفرنجة الا ان جميع هذه المشاريع مجمدة مع العلم ان احد هذه المشاريع وهو مبنى محطة ميكرويف عرجان باعون احيل عطائه وصممت مخططاته عام ١٩٨٤ ولا زال على الطريق لم يصل . اما هذه القرى فهي :

(أوصرة ، خربة الوهادنة ، عرجان ، حلاوة ، باعون ، الهاشمية ، راسون ، اشتفينا ، محنا ، صنعار ، الطيارة ، راجب ، السفينة ، الراس الاقرع ، ثغرة ازبين). اما بقية المناطق فهناك نقص كبير وواضح في الخطوط الهاتفية في عجلون وكفرنجة . وامام هذه القضية لا بد ان يتدخل ان يمكن المؤسسات في عمان تعالج خطوطا هاتفية اكثر من عشرة قرى في لواء عجلون والتي عدد سكانها يزيد عن اربعين الف مواطن.

في مجال السياحة

١- ترميم قلعة الربض وتوسيع الطريق المؤدية اليها واضافة استراحة تابعة للقلعة .

٢- انشاء فندق سياحي في تطوير مثلث اشتفينا وفتح مركز بريد ومركز امن ثابت في مثلث اشتفينا وتزويد هذا المثلث بالمياه والخدمات العامة .

في مجال الاشغال العامة

فهناك طرق بحاجة الى فتح وتعبيد واهمها طريق رحابا صنعار راسون .

عمل خلطة اسفلتية لطريق الهاشمية خربة الوهادنة حلاوة .

عمل خلطة اسفلتية لطريق اوصرة مثلث باعون .

فتح وتعبيد طريق راجب داحوس .

عمل خلطة اسفلتية لطريق عرجان جديتا .

قواتنا المسلحة

١- يعاني المتقاعدون العسكريون القدامى منهم من عدم وجود قروض اسكان لهم .

٢- رواتبهم التقاعدية رمزية ولم تعد تكفي بضع حاجاتهم .

٣- هناك معاناه من التقاعد المبكر .

٤- قروض الاسكان غير كافية نظرا لارتفاع مواد البناء كما ان هذه القروض حبذا لو منحت بدون الشرط في البناء وذلك كي يستطيع الفرد من استغلال هذه القروض في امور انتاجية اخرى سيما وانه قد يكون مالكا لمنزل .

في مجال الاوقاف

جامع بلدة وأصرة آل للسقوط وأهالي البلدة يناشدون وزارة الاوقاف انشاء جامع في البلدة .

في مجال وزارة الشؤون الاجتماعية

اعداد كبيرة من العائلات المحتاجة بحاجة ماسة لعطف هذه الوزارة عليهم وسأتقدم بقائمة بأسمائهم الى وزير الشؤون الاجتماعية كما ان توزيع المعونات والهبات حبذا لو كانت من خلال لجان تضم رؤساء واعضاء البلديات والمخاتير في كل قرية ومدراء المدارس كي توزع على المحتاجين بشكل عام وعادل .

واخيرا وفق الله لنا جلالة الحسين واطال في عمره .

واشكركم لاصغائكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

الطرق الزراعية في لواء عجلون

البلدة عرجان

١- ام الينابيع - عرجان ٢- خلة العرق - الدنة

٣- عين البيضا - ابو عبيد ٤- عين التنور-غدير الباعونية

٥- قابلا - طريق جديتا

البلدة باعون

١- الباعونية - حشتا ٢- الاستب باعون

٣- خلة عابد - دير الملح ٤- خلة احميد - باعون

٥- باعون وادي الملح ٦- الباعونية - راس البلاعة

البلدة راسون

١- راسون صنعار ٣- راسون ام السوكران

٢- راسون المتشط عصيم ٤- راسون محنا

٥- راسون الشمالية طريق رحابا جديتا

البلدة اوصرة

١- اوصرة - ابو الحمص - الاستب ٣- الجوفة عن طريق حلاوة عجلون

٢- الجلمة - السلم القبلي ترتبط بطريق خربة الصلاحيات

٤- طريق ظهر صوفان - حتى طريق اشتفينا ٥- طريق الدوار وادي بحر

البلدة عبين وعبلين

١- تعبيد الطريق الزراعي العورور المحافير عين جنا

٢- طريق الخارجة جنوب غرب عبين تسويه وتعبيد

٣- طريق سبع ابواب فتح وتعبيد

٤- طريق الجوارير غرب مثلث عبين ولنهاية الاراضي الزراعية

البلدة محنا

١- تعبيد طريق محنا اشتفينا ٣- عين محنا - خلة البطمة

٢- فتح طريق محنا الطيارة ام الينابيع ٤- محنا العلقه باعون

البلدة صخرة

١- صخرة - كفرريا ٢- صخرة دوحلا

٣- صخرة السقفان ٤- صخرة - عراق الصورة

٥- صخرة شطنا وهذه مقررة منذ عام ١٩٨٤ طريق قروية

البلدة راجب

١- راجب الاغوار ٢- الحوطة راجب داحوس

البلدة عنجرة

١- عنجرة سرابس الخلة السمراء ٣- عنجرة الصلصافة

٢- الشكارة الراس الاقرع لجدة

كما ان هناك طرق زراعية هامة منها ايضا طريق بلدة ام الرمل (عجلون) عين القنطرة الاغوار ، طريق الاغوار جميعا في منطقة كفرنجة /طريق سامتا من محطة حراج مغارة مفتاح حتى طريق النعيمة / تعبيد طريق مثلث رحابا النعيمة الجامعة .

البلدة خربة الوهادنه

١- خربة الوهادنه - الاغوار ومنذ عامان والعمل قائم فيها بشكل متقطع وبغير انتظام

٢- دير الصمادية الحروت

٣- طريق خربة الوهادنه العمايم صوفرا

٤- العمايم قانصا

٥- الوهادنه كفرنجة

٦- طريق الروس الخربة

البلدة الهاشمية

١- طريق الهاشمية حلاوة ٢- الهاشمية العريض

٣- الهاشمية حوض العرش ٤- الهاشمية خربة الوهادنه

البلدة حلاوة

١- طريق حلاوة دير حلاوة
٢- حلاوة خلة الشمقان الصيد
٢- حلاوة ابو الشروش
٤- عين الزقيق مشرع الدالية
٥- تكملة طريق حلاوة مثلث الهاشمية مع عمل خلطة اسفلتية لطريق حلاوة الهاشمية .

نائب رئيس الوزراء: والان ترفع الجلسة للاستراحة والغداء الخفيف وسنعود ان شاء الله لاستكمال المناقشة في تمام الساعة الرابعة – وهنا رفعت الجلسة للاستراحة وتناول طعام الغداء – وعادت [illegible] للانعقاد مرة اخرى –

معالي رئيس المجلس السيد سليمان عرار *: بسم الله الرحمن الرحيم ، [illegible] معالي وزير المالية فيه رغبة بالكلام [illegible]

معالي وزير المالية: بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ...حضرات النواب المحترمين .

يطيب لي في بداية حديثي ان اثمن عاليا [illegible] الدؤوب الذي تميزت به نشاطات اللجنة المالية في مناقشتها لمشروع قانون الموازنة العامة وانني لوطيد الثقة بأن ما تم تناوله من نقاش وما قدمته اللجنة المالية من مطالبات هو اثراء لعملية اعداد الموازنة وترسيخ لمعاني التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية .

معالي الرئيس ...حضرات النواب المحترمين ...

اقدم فيما يلي الايضاحات التي تجيب على بعض المطالبات التي وردت في تقرير اللجنة المالية الموقرة وكثير من الاسئلة التي اثارها السادة النواب المحترمين .

١- نسبة خدمة الدين العام الخارجي

استعرض تقرير اللجنة المالية خدمة الدين العام الخارجي وارجو ان ابين حول هذا الموضوع ما يلي :-

تؤكد الاحصائيات ان نسبة خدمة الدين العام الخارجي وهي " مجموع الاقساط والفوائد التي تدفع بالعملة الاجنبية الى اجمالي الصادرات من السلع والخدمات " للعامين ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ هي (٣٩٪) ، (٢٣٪) على التوالي ومن المتوقع ان تكون النسبة (٢٧٪) في عام ١٩٩٠ .

* وقد عاد من بغداد معالي رئيس المجلس السيد سليمان عرار وترأس الجلسة .

ويعزى ارتفاع النسبة عام ١٩٩٠ الى ان جزءا من فوائد عام ١٩٨٩ وهي بحدود ثمانين مليون دولار سيتم دفعها خلال العام الحالي ، ان هذه النسبة تزيد بسبع نقاط عن النسب المعقولة المتعارف عليها ، ولنا وطيد الثقة بأن اقتصاد الوطن قادر على استيعابها .

٢- الاستهلاك

تشارك الحكومة اللجنة الرأي في ان حجم الاستهلاك هو الحائل الرئيسي دون توفير المدخرات اللازمة للاستثمارات ، وان تخفيض هذا الاستهلاك تدريجيا الى ما دون نسبة (٩٢٪) من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩٣ هو امر مفيد للاقتصاد الوطني لانه يؤدي الى توجيه مزيد من المدخرات للاستثمار الذي يؤدي بدوره الى خلق مزيد من فرص العمل ، هذا الا ان تطبيق ذلك سيتطلب مزيدا من الاجراءات للحد من الاستهلاك بشقيه العام والخاص ، ولاعادة هيكلته مما سيؤدي الى تحمل المواطنين اعباءا كبيرة .

٣- تبويب الموازنة

ترحب الحكومة باقتراح اللجنة المالية اعداد موازنة عام ١٩٩١ على اساس التبويب وفق القطاعات والاقاليم التنموية اضافة الى التبويب الحالي وارجو ان اوضح في هذا المجال ما يلي :-

(أ) ان الجدول رقم (٢) في وثيقة الموازنة قد قدم ملخصا للنفقات الجارية والرأسمالية وفقا للنشاط الاقتصادي .

(ب) ستقوم وزارة المالية بالتنسيق مع اللجنة المالية بالنظر في ادراج جداول تفصيلية ملحقة بقانون الموازنة يبين فيها التوزيع القطاعي والتوزيع وفق الاقاليم .

٤- ملاحق الموازنة

توافق الحكومة اللجنة المالية على رأيها بعدم دستورية الانفاق بموجب ملاحق الموازنة قبل موافقة مجلسكم الكريم عليها وعليه فستلتزم الحكومة ابتداء من هذا العام بعدم صرف اي نفقات اضافية غير واردة في قانون الموازنة العامة الا بعد موافقة مجلسكم الكريم على اصدار التشريع الخاص بذلك .

٥- المؤسسة الاردنية للاستثمار

لقد تم تحويل صندوق التقاعد مؤخرا الى المؤسسة الاردنية للاستثمار وحولت جميع اسهم الحكومة للمؤسسة المذكورة لادارتها على ان تتحول الارباح التي تتحقق في نهاية كل عام للخزينة .

وتبلغ قيمة موجودات المؤسسة من الاسهم بالقيمة الدفترية اذا ما استثنينا مساهماتها في الشركات العربية

نحو (١٥٢) مليون دينار وتقدر الارباح التي ستحققها المؤسسة كعائدات على مساهماتها لعام ١٩٨٩ بحدود (٥,٦) مليون دينار في حين تقدر الارباح الرأسمالية التي تحققت خلال عام ١٩٨٩ بحدود (٦٠) مليون وتمثل الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية لاسهم المؤسسة .

وان الحكومة ستولي اهتماما خاصا باعادة النظر في مساهمة المؤسسة في بعض القطاعات وبيع هذه الاسهم للقطاع الخاص (كاسهمها في القطاع الفندقي على سبيل المثال) وتوجيه استثمارات المؤسسة لمشاريع انتاجية مع الاهتمام بالمشاريع الصغيرة الحجم الموفرة لفرص عمل جديدة .

٦- المكالمات الهاتفية

نتيجة انخفاض سعر صرف الدينار الاردني فقد تمت دراسة اجور المكالمات الهاتفية الخارجية وتبين ان ما يدفعه الاردن بالعملة الاجنبية لبعض الدول الخارجية يزيد على ما يحصله الاردن كاجور لهذه المكالمات بالعملة المحلية وعليه فإن الزيادة التي تمت على اجور هذه المكالمات كانت ضرورية لاصلاح هذا الخلل ولتجنب تسرب العملات الاجنبية من الاردن ، وبدراسة اثر هذه الاجراءات على ايرادات الاشهر ايلول ، تشرين اول ، تشرين الثاني ، كانون الاول من عام ١٩٨٩ تبين بأن هناك زيادة في الداخل المحلي بلغت نسبته حوالي (٣٠٪) عن نفس الفترة من عام ١٩٨٨ .

ومن المتوقع ان تزيد حصيلة التسويات الدولية لصالح الادارة الاردنية بمبلغ (٣,٦) مليون دولار لتصبح حوالي (١٨,٥) مليون دولار .

وستقوم الحكومة باستمرار باعادة النظر في اجور المكالمات الهاتفية لتأخذ بعين الاعتبار التطورات والمستجدات ومصلحة الوطن والمواطن معا ، كما ستقوم الحكومة بدراسة الهواتف الرسمية في مساكن المسؤولين في جهاز الدولة بقصد الغاء غير الضروري منها .

٧- النفقات الرأسمالية

لقد اشارت اللجنة المالية في تقريرها بأن مخصصات التنمية الفعلية من النفقات الرأسمالية لعام ١٩٩٠ لا تزيد عن (٩٠) مليون دينار اي ما نسبته (٨٪) من الموازنة .

ويبدو ان اللجنة الكريمة في تحديدها لهذا الرقم قد حصرت الانفاق التنموي بالمبالغ المسحوبة من القروض الخارجية للمشاريع الانمائية ولم تأخذ بعين الاعتبار ما يرصد من الايرادات المحلية لتمويل هذه المشاريع .

ومن الجدير بالذكر ان النفقات الرأسمالية التي تقوم بها الحكومة من خلال قانون الموازنة العامة سواء كانت ممولة من الايرادات المحلية او من القروض الخارجية انما يتم انفاقها على المشاريع الانتاجية ومشاريع الخدمات الاساسية والبنية التحتية (كالمواصلات والطرق والمدارس والمستشفيات .... الخ) لرفد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تؤدي في النهاية الى زيادة النمو الاقتصادي بشكل عام وتوفير المناخ

ساهمت هذه الاجراءات التي اتخذتها الحكومة في منتصف شهر نيسان ١٩٨٩ بتحقيق وفورات مقدارها (٥٨) مليون دينار منها (٤٦) مليون دينار زيادة في الايرادات و (١٢) مليون دينار خفض في النفقات على انه يجدر بالملاحظة ما يلي :

أ- لم تخصص الحكومة في موازنة عام ١٩٨٩ اي مبلغ لدعم المواد التموينية ، مما اضطر الحكومة بعد ذلك الى استصدار ملحق موازنة تم بموجبه تخصص مبلغ (٢٥) مليون دينار لذلك الدعم ، بالاضافة الى ما وفرته وزارة التموين من حساب الاتجار لتلك الغاية.

ب- كما لم تخصص الحكومة المبالغ الكافية لتسديد فوائد القروض الداخلية والخارجية ، مما اضطرها بعدئذ الى تخصيص مبلغ (٣٠) مليون دينار لهذه الغاية في ملحق الموازنة ..

جـ- بلغ عجز الرواتب في موازنة عام ١٩٨٩ (١٧) مليون دينار .

د- قدرت الحكومة فائض بيع النفط لعام ١٩٨٩ بمبلغ (٤٥) مليون دينار لم يتحقق منها سوى حوالي (٢٢) مليون دينار فقط على الرغم من زيادة اسعار المحروقات في منتصف شهر نيسان ١٩٨٩ .

ويتبين مما تقدم ان محصلة الزيادة في النفقات والعجز في الايرادات المقدرة لعام ١٩٨٩ قد بلغت (٨٥) مليون دينار ، ولما كان ما حققته اجراءات الحكومة في نيسان من عام ١٩٨٩ هو (٥٨) مليون دينار فقط فإن النتيجة كانت زيادة العجز بمبلغ (٢٧) مليون دينار .

ومن ناحية اخرى فإن النتائج الاولية لعام ١٩٨٩ قد اظهرت ان المجهود الحكومي في ضبط النفقات وزيادة الايرادات قد اثمر ونجح في تخفيض عجز الموازنة بشكل مقبول .

اورد النائب المحترم ان نسبة تغطية الايرادات المحلية للنفقات الجارية قد ارتفعت من (٥٨٪)عام ١٩٧٩ الى (٨٥,٢) خلال الاعوام ١٩٨٥ -١٩٨٨ ، وهذه المقارنة تعوزها الدقة نظرا لدعم الخزينة لاسعار المحروقات عام ١٩٧٩ في حين ان اسعار المحروقات قد حققت فائضا خلال الاعوام ١٩٨٦ -١٩٨٨ يزيد عن (٢٢١) مليون دينار ، ولعدالة مقارنة النسب بتحييد تأثير عامل المحروقات نفقة وايراداً، يكون معدل تغطية الايرادات المحلية للنفقات الجارية (٨٣,٣٪) خلال الاعوام ١٩٧٩ - ١٩٨٤ و (٧٦,٨٪) خلال الاعوام ١٩٨٥-١٩٨٨ .

وتقتضي الامانة العلمية ان ابين بأنه ليس صحيحا القول بأن تنفيذ برنامج التصحيح الاقتصادي قد بدأ عام ١٩٨٨ ، فإن كلمة مندوب صندوق النقد الدولي خلال مؤتمر نادي باريس في ١٩٨٨/٧/١٩ تشير الى ان اجراءات الحكومة خلال النصف الثاني من عام ١٩٨٨ كانت قاصرة عن معالجة الاوضاع الاقتصادية التي استمر تدهورها الامر الذي جعل من الضروري وضع برنامج متكامل للتصحيح الاقتصادي تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي بتاريخ ١٩٨٩/٤/١٣ حسب الوثائق المقدمة للجنة المالية الموقرة وتم تطبيقه بعد ذلك التاريخ .

لقد عرضت الحكومة تسلسل المديونية الخارجية عبر السنوات السابقة لاعطاء تقرير موضوعي لحجم تلك المديونية لكل سنة على حدة وتطورها على مدار السنوات السابقة لتحديد المسؤولية اجابة لعرض قدمه معالي النائب المحترم حول الموضوع .

ان التقديرات الاولية للمديونية الخارجية في نهاية عام ١٩٨٩ كما اوردتها في خطاب الموازنة هي (٨٠٦٠) مليون دولار في حين كانت في نهاية عام ١٩٨٨ (٨٣٠٣,٨) مليون دولار وقد نجم الفرق عن نقل مبلغ (٢٠١) مليون دولار الى الفوائد والفرق بين الاقتراض والتسديد لذلك العام واعادة تقييم القروض باسعار العملات في نهاية عام ١٩٨٩ . وان ارقام المديونية قابلة للتغير من عام لاخر نتيجة سعر التعادل بين الدولار والعملات الاجنبية اذ ان حوالي (٥٩٪) من المديونية الخارجية بعملات اخرى غير الدولار .

وتشير دراسة اولية الى انه قد تم خلال عام ١٩٨٩

تسديد ٣٠٥مليون دولار

التعاقد على ٣٢١,٧ مليون دولار

سحب ٣٥٠ مليون دولار من القروض المتعاقد عليها .

ولا تشمل هذه الارقام مسحوبات الشركات الصانعة من القروض العسكرية والتي لم تبلغ بها وزارة المالية بعد .

تشكل القروض غير المسحوبة قروضا تنموية واخرى عسكرية ، والقروض التنموية قروض طويلة الاجل وبشروط ميسرة ، ومشاريعها قيد التنفيذ وليس من المصلحة ايقاف تلك المشاريع لما يترتب على ذلك من خسارة وركود وبطالة اضافية . اما القروض العسكرية فإن عقودها ترتب على المملكة خسارة المبالغ المدفوعة للموردين والغرامات اذا ما الغيت عقودها وهي خسارة كبيرة تجعل مثل هذا القرار ضارا بالمصلحة الوطنية .

لقد طلب معالي النائب بضرورة وضع سقف للمديونية ، والحكومة تشاركه في ذلك الرأي وقد التزمت في بيانها الوزاري بعدم زيادة القروض في نهاية عام ١٩٩٠ عن رصيدها في نهاية عام ١٩٨٨ ، الا ان الامانة العلمية تقتضي ان اوضح ان سياسة الحكومة التي كان معالي النائب المحترم عضوا فيها تخالف ذلك وارجو ان اقرأ من محضر جلسة النواب المنعقدة بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢٣ رد الحكومة على اللجنة المالية:يبدأ الاقتباس

« اوصت اللجنة المالية بتعديل قانون الدين العام رقم (١) لسنة ١٩٧١ لمعاملة الديون الخارجية كالديون الداخلية في وضع سقف لها ، ان وضع سقف محدد للديون الخارجية امر ليس في مصلحة المملكة للسببين التاليين ...... الخ » انتهى الاقتباس .

ويجدر بالملاحظة هنا بأن من اهم معايير تحديد سقف المديونية الخارجية هو نسبة خدمة الدين العام الخارجي الى اجمالي الصادرات من السلع والخدمات وقد بلغت هذه النسبة خلال عام ١٩٨٦ (٢٨,٦٪)، وذلك بالرجوع الى ارقام ميزان المدفوعات كما تظهره نشرة البنك المركزي ، في حين ان الحكومة قد ابلغت مجلس النواب الموقر في جلسته بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢٣ ان تلك النسبة هي (١٢ر٤) اي اقل من نصف الرقم الحقيقي ويبدو انه عند احتساب تلك النسبة لم يتم احتساب خدمة القروض العسكرية والقروض المكفولة من الحكومة .

١٤- اما فيما يتعلق بما اورده سعادة النائب المحترم ليث شبيلات فارجو ان ابين ما يلي:-

اورد النائب المحترم بعض الارقام المتعلقة بالدين الخارجي وقد اوضحت فيما سبق وضع المديونية الخارجية والارقام الاولية لها كما هي في نهاية عام ١٩٨٩ . كما اشرت سابقا فان المبلغ المحسوب هو (٣٥٠) مليون دولار وليس (٣٥٠) مليون دينار ، وان المبلغ المسدد هو (٣٠٥) مليون دولار وليس (٢٤٣,٩) مليون دولار كما ورد في خطاب النائب المحترم ، ويعود الفرق بين الرقمين الى فروقات العملة على مجمل قيمة القروض بسبب اختلاف اسعار العملات الاجنبية مقابل الدولار في نهاية عام ١٩٨٩ عما كانت عليه عام ١٩٨٨ .

وقد ذكر ان الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ قد شهدت اعلى عجز في الميزان التجاري دون استعراض المتغيرات الاخرى المرتبطة بالعجز التجاري ، مثل معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي والتكوين الرأسمالي الاجمالي ولذا فلتصحيح الصورة فانه يجب ان يوضح ان متوسط معدل النموللناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة كان (٧,٦٪) للسنوات ١٩٨٠- ١٩٨٣ ، مقارنة مع (٢,٥٪) للاعوام ١٩٨٥ - ١٩٨٨ ، في حين ان معدل نسبة التكوين الرأسمالي الى الناتج المحلي الاجمالي للاعوام ١٩٨٠- ١٩٨٣ هي (٤٣,٢٪) انخفضت الى (٢٧,٤) للاعوام ١٩٨٥ -١٩٨٨ .

ومن البديهي ان النسبة العالية للتكوين الرأسمالي الاجمالي خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ قد ادت الى الارتفاع في قيمة المستوردات من السلع الرأسمالية خاصة وان تلك الفترة قد تميزت بزخم النشاط التنموي. كما ذكر ان مجموع القروض الخارجية التي اخذت لتمويل العجز في الموازنة العامة للسنوات ١٩٧٨- ١٩٨٨ ، بلغت (١,٢٧) مليون دينار دون ان ابين ان المبلغ المذكور يشمل ايضا قروضا لمشاريع الشركات المساهمة الكبرى والمؤسسات الحكومية المستقلة .

ولتقييم الانجاز المالي فالافضل ان يدرس عجز الموازنة قبل التمويل لتلك الفترة ، ويلاحظ في هذا المجال ان معدل عجز الموازنة السنوي قبل التمويل خلال السنوات ١٩٨١ - ١٩٨٣ كان (٩٥) مليون دينار في حين انه بلغ عام ١٩٨٤ (١١٧) مليون دينار بينما ارتفع هذا المعدل الى (١٦٧) مليون دينار للفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٨ .

١٥- اما بخصوص مطالعات سعادة النائب المحترم ابراهيم خريسات فارجو ان ابين ما يلي:-

لقد اشار سعادة النائب المحترم الى عدم بيان تفصيلات وافية ومبررات كاملة على ارقام وايرادات ونفقات مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٠ ضمن وثيقة الموازنة . ان وثيقة الموازنة العامة تصدر بقانون وهذا القانون لا يمكن ان يشمل بيان اسباب ومبررات كل رقم فيه والا اصبحت الموازنة بحاجة الى مجلدات كبيرة لاصدارها .

ان خطاب الموازنة اشار الى المرتكزات الاساسية والخطوط العريضة التي استند اليها مشروع قانون الموازنة العامة ، كما تضمن ايضا بعض الايضاحات الضرورية لتقدير الايرادات والنفقات ، ولقد اطلعت اللجنة المالية لمجلسكم الكريم خلال نقاشها المطول لوثيقة الموازنة على جميع المعلومات والتفصيلات والمبررات المتعلقة بارقام كل بند من بنود الايرادات والنفقات.

اما فيما يتعلق بالحساب الختامي ، فقد تم الانتهاء من اصدار الحساب الختامي للسنة المالية ١٩٨٨ ، وقد تم تزويد مجلسكم الكريم بنسخ منه ، اما فيما يتعلق بالحساب الختامي لعام ١٩٨٩ ، فليس بالامكان تقديمه مع مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٠ الذي يتوجب تقديمه حسب احكام الدستور الى مجلسكم الكريم قبل نهاية السنة المالية بشهر واحد في حين ان الحساب الختامي يحتاج اعداده الى عدة اشهر بعد انتهاء السنة المالية بحيث تتمكن وزارة المالية من المراجعة النهائية للبيانات الفعلية لعام ١٩٨٩ واجراء التسويات الختامية لبعض القيود تمهيدا لاصداره بشكل نهائي وسيتم تزويد مجلسكم الكريم بذلك الحساب حال الانتهاء من اعداده .

اما عن نفقات الجهاز المدني لعام ١٩٩٠ ، فإن ما اشارت اليه خلاصة النفقات الجارية من ان نفقات الجهاز المدني تبلغ (٢١٨,٤) مليون دينار بينما ورد في خلاصة الموازنة جدول رقم (٣) ان اجمالي هذه النفقات (٢١٤,١) مليون دينار ، فيعزى الى ادراج مخصصات الضمان الاجتماعي البالغة (٤,٢) مليون دينار والواردة في خلاصة الخدمات المدنية ضمن النفقات الاخرى كبند مستقل في جدول رقم (٣) المذكور .

وبخصوص الاعانات والمكافآت في وزارة المالية والتي تبلغ نحو (١٢٧,٨) مليون دينار فإن الجزء الاكبر منها والبالغ (٨٣,٠) مليون دينار هو رواتب المتقاعدين المدنيين والعسكريين والمبلغ المتبقي ومقداره(٤٤,٨) مليون دينار فهو دعم للمؤسسات التالية :

- (٢٥,٣) مليون دينار للمؤسسة الطبية العلاجية للوفاء بالتزاماتها العلاجية .
- (٧,٦) مليون دينار لوزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .
- (٦,٠) مليون دينار لدعم المجالس المحلية لتسديد جزء من استملاكات هذه المجالس وفوائد

المناسب والخدمات الضرورية لدعم مشاريع القطاع الخاص الانتاجية .

واذا اخذنا بعين الاعتبار جميع النفقات الرأسمالية التنموية والممولة من القروض والمبالغ المكملة لها من الخزينة فإن مجموعها يصل في عام ١٩٩٠ الى (١٨٢) مليون دينار مقابل (١٤١) مليون دينار لعام ١٩٨٩ .

٨- تعرضت اللجنة المالية الكريمة وبعض السادة النواب المحترمين الى موضوع القرض المقدم لشركة الاسمنت الاردنية الواردة في وثيقة الموازنة لسنة ١٩٩٠ واود ان ابين هنا مايلي:-

تم دمج شركة اسمنت الجنوب مع شركة مصانع الاسمنت الاردنية عام ١٩٨٥ ولتمكينها من معالجة اوضاعها المالية قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٦/٩/٢٧ تقديم قرض للشركة يعادل قيمة ضريبة الاستهلاك التي تتحقق على كميات مبيعاتها المحلية خلال السنوات ١٩٨٦ -١٩٩٠ على ان يتم تسديد هذا القرض على اساس اعتبار (٤٠٪) من قيمته مساهمة من الحكومة في رأسمال الشركة بالقيمة الاسمية للسهم اعتبارا من ١٩٩١/١/١ وعلى ان يسدد الرصيد على اقساط نصف سنوية متساوية خلال السنوات ١٩٩١ -١٩٩٥ .

وان المبالغ التي يتم رصدها في قانون الموازنة العامة هي تنفيذ للاتفاقية المعقودة بين الحكومة والشركة .

٩- ضريبة الدخل

تحدث كثير من السادة النواب المحترمين عن المبالغة في تقدير ايرادات ضريبة الدخل لعام ١٩٩٠ والتي قدرت انهاستزيد من (٥٤) مليون دينار عام ١٩٨٩ الى (١٠٠) مليون دينار عام ١٩٩٠ . ان ضريبة الدخل التي سيتم تحصيلها خلال هذا العام تعود للنشاطات المالية والاقتصادية والتجارية التي حصلت خلال عام ١٩٨٩ ، وبخاصة الارباح المتوقعة للشركات المساهمة الكبيرة في الاردن .

- من المتوقع ان تزيد حصيلة ضريبة الدخل على الشركات المساهمة من (٢٠) مليون دينار عام ١٩٨٩ الى (٦٠) مليون دينار منها ما لا يقل عن (٤٠) مليون دينار من شركة الفوسفات علاوة عن ارتفاع ضريبة البنوك والشركات المالية وشركات التأمين نظرا لارتفاع ارباحها وتعديل قانون ضريبة الدخل .
- من المتوقع ان تزيد حصيلة الضرائب على شركات التضامن وارباب الاعمال والمهن من حوالي (١٥)مليون دينار عام ١٩٨٩ الى حوالي (٢٠) مليون دينار عام ١٩٩٠ نتيجة تخفيض الاعفاءات على الايجارات واخضاع المتاجرة العقارية للضريبة وارتفاع قيمة المخزون السلعي بسبب فرق العملة وتحسين وتطوير وسائل التحصيل .

- اما فيما يتعلق بالموظفين والمستخدمين فإن الزيادة المتوقعة لا تتجاوز مليون دينار وهي تقل عن الزيادة التي تحققت خلال عام ١٩٨٩ ، ولن تطال تلك الزيادة ذوي الرواتب المتدنية والمتوسطة .

وبما يجدر ذكره ان حصيلة ضريبة الدخل خلال كانون الثاني لهذا العام قد بلغت (٦١) مليون دينار مقابل (١٧) مليون في العام السابق مما يؤكد ان الرقم واقعي وان حصيلة الضريبة ستتجاوز الايراد المستهدف .

١٠- الضرائب الجمركية

اشار بعض النواب المحترمين الى ارتفاع الضرائب الجمركية لعام ١٩٩٠ بمبلغ (٤١) مليون دينار عن عام ١٩٨٩ او ما نسبته حوالي (٣٤٪) .

لقد اوضحت اسباب الزيادة هذه اثناء مناقشة مشروع قانون الموازنة مع اللجنة المالية وزيادة في التوضيح ارجو ان ابين ما يلي :-

(أ) نتيجة لسياسة البنك المركزي في تقريب سعر صرف الدينار الرسمي مع سعر الصرف السائد في السوق بقصد توحيدهما فقد تمت اعادة النظر في سعر معادلة الدينار بالعملات الاجنبية للغايات الجمركية الامر الذي سيحقق زيادة في الرسوم تبلغ حوالي (٢٤) مليون دينار .

(ب) - تقدر قيمة الرسوم الناجمة عن فتح باب الاستيراد ابتداء من ١٩٩٠/١/١ للسلع التي حظر استيرادها في السابق بحوالي (١٧) مليون دينار .

١١- النفقات الجارية

اشار بعض السادة النواب ان النفقات الجارية لعام ١٩٩٠ قد ارتفعت عن ارقام ١٩٨٩ وكان اولى بالحكومة ان تقوم بتجميد هذه الارقام عند مستواها على الاقل او تخفيضها بدلا من زيادتها .

ان الحكومة حريصة على ضبط وترشيد النفقات الجارية ولكن المتفحص لاسباب الزيادة والتي تم ايضاحها بشكل تفصيلي في خطاب الموازنة العامة يجد ان هذه الزيادة نتجت عن زيادة بعض بنود الانفاق التي لا تستطيع الحكومة تخفيضها ، وهي كما يلي :-

	مليون دينار
- الزيادة السنوية في الرواتب والاجور والعلاوات للجهاز المدني والعسكري ورواتب الشواغر المطلوبة	١٢
- زيادة فوائد القروض الخارجية	٤١
- زيادة دعم المواد التموينية	٣٥

- رواتب المتقاعدين الجدد	٩
- نقل مخصصات دعم المجالس المحلية من الموازنة الرأسمالية الى الجارية	٦
- زيادة النفقات الاخرى لكل من وزارتي التربية والتعليم والصحة لمواجهة ارتفاع اسعار الادوية والكتب	٢
المجموع	١٠٥

وفي هذا يتبين بأن النفقات الجارية لعام ١٩٩٠ بدون هذه الزيادات التي لا يمكن تخفيضها اقل من النفقات الجارية لعام ١٩٨٩ بمبلغ (٧,٣) مليون دينار بالارقام المطلقة.

هذا وان هذه النفقات تظهر انخفاضا ملحوظا بالاسعار الحقيقية اذا ما اخذ بعين الاعتبار الانخفاض الذي طرأ على سعر صرف الدينار .

١٢- اعادة جدولة القروض الخارجية

لقد تساءل بعض السادة النواب المحترمين لماذا لم تسع الحكومة الى اعادة جدولة كامل المديونية الخارجية ولماذا لم تسع كذلك الى تخفيض جزء من تلك المديونية خلال تفاوضها مع الدول المقرضة ؟

يمكن تصنيف قروض الاردن الخارجية على اساس قابليتها لاعادة الجدولة على الوجه التالي :

(أ) قروض من مؤسسات دولية وصناديق عربية واقليمية وهي غير قابلة لاعادة الجدولة لان هذه المؤسسات والصناديق تستمر باقراض الاردن مقابل ما يتم تسديده لها ، وتشكل تلك القروض نحو (١٨٪)من مجموع القروض .

(ب) قروض من حكومات اجنبية وهي قابلة لاعادة الجدولة منحت لتمويل المشاريع الانمائية والتسلح وتشكل ما نسبته حوالي (٦٣٪) من مجموع القروض في نهاية عام ١٩٨٨ .

(جـ) قروض من البنوك التجارية الاجنبية وهي قابلة ايضا لاعادة الجدولة منحت لتغطية عجز الموازنة ولتمويل بعض المشاريع التنموية والتسلح وتشكل ما نسبته (١٩٪) من مجموع القروض في نهاية عام ١٩٨٨ .

يعتبر الاردن من الدول ذات الدخل المتوسط حيث ان متوسط دخل الفرد فيه يزيد على (٨٠٠) دولار ، والدول الدائنة لا تقبل الغاء اي من قروضها لمثل تلك الدول بل تعمل على تخفيف عبء مديونيتها من خلال اعادة جدولة القروض فقط ، علما بأن خطاب الموازنة قد لخص التطورات العالمية المتعلقة بتخفيف عبء المديونية على الدول النامية .

١٣- اما بالنسبة لما اشار اليه معالي النائب السيد ذوقان الهنداوي فإنه لا بد من توضيح مايلي :

خلافا لما اورده النائب المحترم لم يعتمد خطاب الموازنة المؤشرات الاقتصادية لسنة واحدة لتقييم الاوضاع الاقتصادية اذا ان خطاب الموازنة قد حدد بشكل واضح انه تمت انجازات ملحوظة في السبعينات وبداية الثمانيات وان الاقتصاد الاردني شرع في التراجع في السنوات الاخيرة الا ان عام ١٩٨٨ تميز بتفاقم المشكلة الاقتصادية وظهورها الى السطح وبيان حجمها الحقيقي وجرى بعد ذلك بشكل مختصر استعراض المؤشرات الاقتصادية التي سادت ذلك العام .

سينظر الى عام ١٩٨٨ في الاردن من وجهة نظر اقتصادية كعام الازمة اذا توقفت فيه المملكة عن تسديد ديونها الخارجية وتوقف البنك المركزي عن توفير العملات الاجنبية لتلبية احتياجات المواطن بعد ان تصرف بجزء من احتياطي الذهب وتم تعويم الدينار الاردني دون تخطيط مسبق وما ترتب على ذلك من سلبيات، بالاضافة الى ذلك فإن عام ١٩٨٨ هو اول عام منذ عام ١٩٧٣ يشهد فيه الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي تراجعا بالارقام المطلقة ، علما بأن نسبة التراجع تتجاوز (٢٪) .

اشار النائب المحترم ان نسبة الاستهلاك الى الناتج المحلي الاجمالي كانت (١٢٧٪) عام ١٩٧٩ وانخفضت الى (١٠٣٪) عام ١٩٨٨ وهو امر يجب تثمينه في رأيه . ان هذا الامر لا يتفق مع التوجه العلمي في التعامل مع متغير الاستهلاك ، اذا يجب الربط بين تطور الاستهلاك وتطور الناتج المحلي الاجمالي .

لقد كان متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٣ بسعر السوق وبالاسعار الجارية (٢١٪) سنويا في حين ان معدل مجمل الاستهلاك زاد بالمتوسط بما نسبته (١٩٪) سنويا للفترة ذاتها اي ان معدل النمو زاد عن معدل الاستهلاك بنسبة (٢٪) .

اما متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة ١٩٨٤ -١٩٨٨ بسعر السوق وبالاسعارالجارية فقد بلغ (٢٪) فقط سنويا في حين ان معدل مجمل الاستهلاك زاد بالمتوسط بما نسبته حوالي (٣٪) سنويا للفترة ذاتها اي ان نسبة نمو الاستهلاك فاقت نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (١٪) .

ونحن نتطلع خلال السنوات ١٩٨٩ - ١٩٩٣ الى تحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الاجمالي يصل في المتوسط الى (٣٪) سنويا ، وفي نفس الوقت تخفيض نسبة الاستهلاك بمقدار حوالي (٢٪) بالمتوسط سنويا، وبالتالي تحقيق زيادة جيدة في معدل النمو يرافقها تخفيض في نسب الاستهلاك .

كما اشار النائب المحترم الى ان الاجراءات المالية التي اتخذت في منتصف نيسان ١٩٨٩ هي التي ادت الى زيادة الايرادات المحلية والحد من النفقات .

واقساط القروض التي التزمت الحكومة بتسديدها عنها وفق قرارات مجلس الوزراء في عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ والتي تبلغ بحدود (٢٤,٠) مليون دينار .

- (٢,٢) مليون لصندوق المعونة الوطنية يمثل حصيلة ضريبة الخدمات الاجتماعية التي خصصت للصندوق بموجب قانونه ويصرف هذا المبلغ عن طريق التنمية الاجتماعية للاسر الفقيرة على شكل معونات نقدية للذين لا يستطيعون العمل او لتأهيل القادرين على العمل وفق اسس حددها الصندوق .
- (٢,٠) مليون دينار لامانة عمان الكبرى لتعويضها عن جزء من حصتها من ايرادات عوائد المحروقات.
- (١,٢) مليون دينار لمؤسسة التدريب المهني لتمكينها القيام بواجباتها وخاصة لتنمية المهارات وتمكين قوة العمل الاردنية من اشغال فرص عمل اضافية .
- (٠,٥) مليون دينار لمعهد الادارة العامة ولمؤسسات اخرى تصرف بقرار من مجلس الوزراء .

واما فيما يتعلق بمخصصات البرامج الاجنبية / الاذاعة والتلفزيون ، فإنها تغطي (١٠٩٢) ساعة بث سنويا تشمل البرامج الرياضية والوثائقية مقابل (٦٦٣) ساعة بث للبرامج العربية ، وستقوم الحكومة بدراسة متعمقة للبرامج الاجنبية بهدف ترشيد وضبط الانفاق عليها ، وتوجيه البرامج بشكل عام بما يتناسب مع عاداتنا وتقاليدنا الاسلامية .

اما عن مدرسة المستجدين فإن هذه المدرسة لتدريب المنتسبين الجدد للقوات المسلحة ، تقوم بتنفيذها مديرية التموين والتزويد اليوغسلافية لتمكين شركة الفوسفات من تحصيل ديونها على الحكومة اليوغسلافية ، والمدرسة قيد التنفيذ ويتوقع انجازها في نهاية العام وقد تم موافاة اللجنة المالية بالمعلومات التفصيلية عن تلك المدرسة .

وبالنسبة لموضوع الادوية فإن وزارة المالية تعطي اولوية خاصة لتوفير الادوية والعلاجات لكل من وزارة الصحة والمؤسسة الطبية العلاجية بما يضمن توفير مخزون امن دوائي مناسب .

تم رصد المخصصات اللازمة لتوفير الادوية والعلاجات للمراكز الصحية في موازنة وزارة الصحة وموازنة صندوق التأمين الصحي لعام ١٩٩٠ على النحو التالي :

(أ) تم رصد مبلغ (١,٧) مليون دينار في موازنة وزارة الصحة .
(ب) تم تخصيص مبلغ (١,٥) مليون دينار من موازنة صندوق التأمين الصحي لعام ١٩٩٠ .
(جـ) كما سيتم تخصيص حوالي (٨,٥) مليون دينار في موازنة المؤسسة الطبية العلاجية لعام ١٩٩٠ لتغطية احتياجات المستشفيات من الادوية والعلاجات .

اما فيما يتعلق بنفقات القوات المسلحة والامن العام والدفاع المدني ، فقد تم اطلاع اللجنة المالية لمجلسكم

الكريم على تفاصيل موازنات الامن العام والدفاع المدني ، اما بالنسبة للقوات المسلحة فقد تم الاتفاق على ان يقوم مجلسكم الكريم بزيارة للقيادة العامة للاطلاع على كافة التفاصيل المتعلقة بنشاط القوات المسلحة ونفقاتها .

وبخصوص مشاريع الطرق ، فإن مشروع الموازنة قد اورد مخصصات كل طريق رئيسية على حدة وكلفة كل منها ، ويلاحظ بأن الغالبية العظمى من تلك المشاريع هي مشاريع قيد التنفيذ من سنوات عدة والمرصود هو ضروري لاستمرار العمل بها ، اما مشاريع الطرق القروية والزراعية فسيتم اعداد قوائم بها بالتشاور مع الحكام الاداريين ونواب المناطق . وبذلك فقد اجبت على النقاط التي اثارها سعادة النائب المحترم ابراهيم خريسات .

١٦- وفي معرض الرد على كلمة سعادة النائب المحترم فارس النابلسي فارجو ان ابين ما يلي :-

فيما يتعلق بالمديونية الداخلية فقد حدد مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٠ ان مجموع الاقتراض الداخلي سيكون بحدود (٣٤) مليون دينار في حين ان المبالغ التي سيتم تسديدها هي (١٩.٢) مليون دينار ، وعليه فلم يتعرض الى تسديد سندات الدين العام واذونات الخزينة التي تستحق خلال عام ١٩٩٠ لانه سيتم اصدار سندات واذونات بدلا منها ، وبذا فسيكون صافي الاقتراض الداخلي حوالي (١٥) مليون دينار فقط وهو مستوى منخفض كما اشار اليه تقرير اللجنة المالية ويتفق مع متطلبات المرحلة الحالية وتعزيز اوضاع ميزان المدفوعات .

اما فيما يتعلق بتحويلات الاردنيين العاملين في الخارج فقد بين خطاب الموازنة العامة ان المؤشرات الاولية تدل على انه سيتوقف التراجع في حوالات الاردنيين العاملين في الخارج خلال هذا العام ، وسيساهم في ذلك استقرار سعر صرف الدينار الاردني واستيراد الثقة بالاقتصاد الاردني .

واستعادة الثقة بالاقتصاد الوطني مرتبطة ارتباطا وثيقا بتحسن اساسياته المتمثلة في استئناف النمو بنسب معقولة وزيادة الصادرات وتخفيض المستوردات من السلع والخدمات وتقليص الاستهلاك وتخفيض العجز في الموازنة العامة ، بالاضافة الى تحسين المناخ الاستثماري المناسب بما في ذلك التطوير المؤسسي كما ورد في البيان الوزاري.

ولهذا فإن الحكومة تبنت تنفيذ برنامج التصحيح الاقتصادي الشامل باعتباره الاطار المناسب لتحسين اساسيات الاقتصاد الوطني واعادة الثقة به .

وتولي الحكومة اهمية خاصه لبناء الاحتياطيات الوطنية للمحافظة على استقرار سعر الصرف ، ولذا فإن جزء كبير من المبالغ التي ستيم اقتراضها خلال هذا العام من المؤسسات الدولية باجال طويلة وفترة امهال

مناسبة فتذهب لبناء الاحتياطي الوطني من العملات الاجنبية بقصد استقرار سعر صرف الدينار .

اما فيما يتعلق بمستوى الاسعار لهذا العام فقد توقع خطاب الموازنة انخفاضا ملحوظا في نسبة ارتفاع المستوى العام للاسعار بسبب الاستقرار المتوقع في سعر الصرف و الاستمرار في تنفيذ السياسات المالية والاقتصادية التي تبنتها الحكومة ، بما في ذلك ضبط النفقات الحكومية لتقليص العجز في الموازنة العامة والحد من الاستهلاك بشقيه العام والخاص والحد من الزيادة في الدين العام الداخلي والتحكم في الكتلة النقدية بما يتناسب والزيادة في الناتج المحلي الاجمالي والتوسع المتوقع في الانتاج الزراعي مما سيقلل من الضغوط التضخمية .

١٧- المساعدات العربية

لقد اثار بعض النواب موضوع المعونات العربية وكيف تم تقديرها وهل هناك التزام بها ؟

لقد حصلت الخزينة عام ١٩٨٩ على مبلغ (٥١٦) مليون دولار نتيجة للجهود الخيرة التي قام بها جلالة الملك المعظم مع الدول العربية الشقيقة وقدرت هذه المساعدات لعام ١٩٩٠ بمبلغ لا يقل عن (٣٦٠) مليون دولار نتيجة لتقييمنا للاتصالات السابقة ولثقتنا بأن الدول العربية الشقيقة لن تتوانى عن تقديم الدعم لهذا البلد .

ولا يسعني في النهاية الا ان اكرر شكري وتقديري للسادة النواب اعضاء اللجنة المالية على تقريرهم القيم وأن اتقدم الى مجلسكم الكريم بالشكر على ما بذلتموه في مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٠ ، آملا ان يتجاوز اقتصادنا الوطني الصعوبات التي تجابهه حاليا ولوطننا العزيز التقدم والازدهار ولابنائه الرفاه تحت رعاية جلالة الملك الحسين المعظم راعي المسيرة الخيرة حفظه الله .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس | دولة رئيس الوزراء

دولة رئيس الوزراء

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ... حضرات النواب المحترمين ...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

اتقدم باسم الحكومة بالشكر الوفير الى اللجنة المالية التي امضت الايام الطويلة على دراسة هذه الموازنة دراسة علمية وعميقة لابعاد هذه الموازنة والتي سترسم السياسة المالية والاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٠ .

وتشاطر الحكومة اللجنة المالية والسادة النواب المحترمين الرأي بأن وثيقة الموازنة لا تعكس الاتفاق العام

للدولة لعدم شمولها موازنات المؤسسات العامة المستقلة الا ان ذلك لا يعتبر مخالفة دستورية حسب المادة (١١٥) من الدستور .

لقد انشئت المؤسسات العامة بموجب قوانين واعطيت الاستقلال المالي والاداري بشكل قانوني وحسب نص الدستور بهدف توفير المرونة لها لتقديم افضل الخدمات للمواطنين وهي خاضعة لرقابة ديوان المحاسبة ، وستقوم الحكومة بعرض موازنات المؤسسات العامة على اللجنة المالية حال الانتهاء من اعدادها وفي موعد لا يتجاوز نهاية شهر نيسان المقبل للاطلاع على اوضاع تلك المؤسسات بشكل تفصيلي .

اما فيما يتعلق بتوصية اللجنة بتعديل قانون تنظيم الميزانية رقم (٣٩) لسنة ١٩٦٢ باضافة نص يتضمن مصادقة اللجنة المالية على موازنات هذه المؤسسات فستقوم الحكومة بدراسة هذه التوصية ضمن التوجه العام باعادة النظر في اوضاع هذه المؤسسات بهدف الغاء المؤسسات التي استنفذت الغرض من انشائها او دمج المؤسسات ذات النشاط المتكامل.

برنامج الاصلاح الاقتصادي

لقد سبق وان اوضحت عند مناقشة البيان الوزراي بأن برنامج الاصلاح الاقتصادي الشامل برنامج وطني يمثل سياسة الاردن في زيادة الاعتماد على الذات وعلى الموارد المحلية بهدف ايجاد اقتصاد وطني قادر على استمرار النمو واستيعاب اي ظروف طارئة . ولم يفرض ذلك البرنامج على الاردن من اي جهه وبالتالي فليس صحيحا القول بان هدف البرنامج خدمة المقترضين وحدهم ، وقد ساعد ذلك البرنامج الحكومة على اعادة جدولة قسط كبير من القروض الاجنبية الامر الذي اعطى الاقتصاد الوطني فسحة من الوقت للتكيف واستئناف النمو بمعدلات مقبولة .

دعم المواد التموينية الاساسية

حرصا من الحكومة على توفير السلع الاساسية للمواطنين باسعارها الحالية دون تحميلهم فروقات انخفاض سعر صرف الدينار الاردني وبالرغم من ارتفاع اثمان هذه السلع في بلد المنشأ فقد رصدت الحكومة مبلغ (٦٠) مليون دينار في وثيقة الموازنة لهذا العام دعما لهذه المواد علما بان الدعم الحقيقي المتوقع سيكون بحدود نفس الدعم الذي تحملته الحكومة في العام الماضي والبالغ حوالي (٧٢) مليون دينار وسيتم تغطية الفرق بين المخصص في الموازنة ومقدار الدعم الحقيقي عن طريق اعفاء السكر من الرسوم الجمركية والتي تقدر بحدود (٧) مليون دينار وسيتم تغطية الرصيد الباقي من ارباح وزارة التموين من نشاطاتها الاخرى في المطاحن والصوامع والمخابز .

اشار بعض السادة النواب الى ان هذا الدعم لا يفرق بين الغني والفقير والحكومة واعية لذلك ، وقد تدارست البدائل المختلفة مع اللجنة المالية لايصال الدعم الى مستحقيه الحقيقين من الفقراء وذوي الدخل المحدود بشكل عادل وستسعى الحكومة الى ترشيد الدعم ودراسة الوسائل الممكنة لتوصيله لمستحقيه وهي ترحب باي

مقترحات محددة يقدمها مجلسكم الكريم في هذا المجال .

زيادة رواتب الموظفين

تعرض عدد من السادة النواب الى موضوع زيادة رواتب الموظفين ، ان الحكومة تولي عناية خاصة للجهاز المدني والعسكري باعتباره قاعدة العمل والانجاز الحكومي ، وقد اولت الحكومة واللجنة المالية امر زيادة الرواتب الكثير من الاهتمام والنقاش وقد تبين ان تلك الزيادة سوف تؤدي الى زيادة عجز الموازنة وبالتالي الى زيادة المديونية الناجمة عن الاقتراض لتمويل العجز ، كما سيترتب على هذه الزيادة انعكاس تضخمي في الاسعار .

ان زيادة دينار واحد في رواتب الموظفين العاملين والمتقاعدين سيترتب عليها كلفة سنوية بحدود (٤,٢) مليون دينار وهذا يعني انه في حال زيادة الرواتب بمعدل (١٠) دنانير فان الكلفة السنوية ستكون بحدود (٤٢) مليون دينار مما يعني عجز الموازنة بهذا الرقم .

وحرصا من الحكومة على تخفيف العبء الذي يعاني منه الموظفون والمتقاعدون المدنيون والعسكريون نتيجة ارتفاع الاسعار فقد استمرت بتبني سياسة دعم المواد التموينية الاساسية وثبات اسعارها .

بالاضافة الى ما تتحمله الخزينة من دعم لكل من المؤسسة الاستهلاكية المدنية والعسكرية يتجاوز (٤) مليون دينار وستعمل الحكومة على توسيع خدمات المؤسستين لتمكين الموظفين من العيش الكريم ولن تالو جهدا في العمل على تحسين اوضاع الموظف والمتقاعد بمختلف الوسائل والسبل المتاحة .

موضوع البطالة

تدرك الحكومة بشكل واضح الابعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لتفاقم مشكلة البطالة وبنفس القدر تدرك تماما وكما هي التجارب في الدول الاخرى انه ليس هناك حل سحري سريع يعالج هذه المشكلة بشكل مرض لجميع الفئات ومن هذا المنطلق فإن سياسة الحكومة ستتم بالحرص الشديد على تتبع هذه المشكلة وابراز الحلول العملية الممكنة للحد منها مع ملاحظة ما يلي :-

١- لم يتمكن الاقتصاد الاردني بمعدلات النمو القائمة من استيعاب كامل الزيادة في اعداد الداخلين الى سوق العمل في الوقت الذي شهد فيه سوق العمل في دول الخليج انخفاضا في الطلب على العمالة الاردنية عما كان عليه في العقود الماضية .

٢- تعاني البلاد من وجود اكثر من ثمانين الف عاطل عن العمل في الوقت الذي يوجد فيه اكثر من (١٧٥) الف عامل غير اردني وهذا يعني ان هناك فرص عمل للاردنيين يمكن توفيرها من خلال احلال العمالة الاردنية محل العمالة غير الاردنية.

٣- على الرغم من وجود ما عرف بالبطالة الهيكلية (اي ان هناك اعدادا كبيرة من المتعلمين لا تجد عملا) فإن هناك ما يشير الى ان النسبة الكبرى من العاطلين هم من الذكور من ذوي المهارات المحدودة والذي سهل

وان عملوا والان اصبحوا عاطلين عن العمل .

٤- يتصف الاردن بزيادة كبيرة في اعداد القادمين الى سوق العمل بسبب ارتفاع معدلات النمو السكاني بنسب تتجاوز (٣,٤٪) سنويا .

ان الحكومة وهي تأخذ هذه الحقائق بعين الاعتبار ستعمل على معالجة مشكلة البطالة وادارتها وفق الاسس التالية :-

أ- تنظيم سوق العمل الاردني من خلال اعتماد برنامج متكامل لاحلال العمالة الاردنية محل العمالة الوافدة وعلى مراحل ودون خلق اختناقات في القطاع الانتاجي.

ب- زيادة فرص العمل من خلال اعطاء اولوية للاستثمار المكثف للعمالة ولما كانت عملية الاستثمار مستمرة ومتحركة بحاجة الى متابعة دائبة فإن تطوير الانظمة والقوانين والحوافز سيكون احد المحاور الرئيسية للحكومة بحيث يصبح المناخ الاستثماري مناخا جاذبا ومحفزا للاستثمار المحلي والاجنبي وفي نفس الوقت فان الحكومة ستعمل على التحول من التركيز على المشاريع الكبيرة الى المشاريعالصغيرة واعطاء جميع الحوافز والدعم لمثل هذه المشاريع لتقوم بدور اكبر في استيعاب الايدي العاملة الفائضة وسينعكس هذا الاتجاه في تعديلات القوانين والانظمة بحيث لا تقل المزاياوالاعفاءات الممنوحة للمشاريع الصغيرة عن تلك الممنوحة للمشاريع الكبيرة .

جـ- ايجاد الصيغ المناسبة لتحفيز المؤسسات الاردنية على تصدير خدماتها ومنتجاتها الى الخارج كوسيلة لزيادة حجم الاستثمار والطلب على الايدي العاملة .

د- تطوير مؤسسات التدريب والتأهيل لتصبح اكثر قدرة على التحرك بسرعة وكفاءة لمواجهة المستجدات في الطلب على القوى العاملة واعداد المؤهلين منهم وتكثيف برامج التدريب للعمالة الاردنية لتوفير فرص عمل للاردنيين في الوظائف التي يعمل فيها غير الاردنيين .

هـ- تطوير الصيغة المؤسسية لتخطيط القوى العاملة بهدف توفير المعلومات المناسبة عن سوق العمل بشكل مستمر وفي الوقت المناسب .

و- الاسراع في انشاء صندوق التنمية والتشغيل الذي سيصبح المظلة الكبيرة لتفعيل دور المؤسسات الوطنية بايجاد فرص عمل وتشغيل خاصة بالعاطلين عن العمل من ذوي المهارات المحدودة وذلك من خلال توفير التمويل والدعم الفني لمشاريعهم بالاضافة الى مساندتها ومتابعتها .

ز- تسهيل انشاء مكاتب الاستخدام لايجاد فرص العمل المناسبة وتوفير المعلومات عنها للعاطلين عن العمل .

حـ- السعي لزيادة فرص العمل للاردنيين في الخارج من خلال الاتصالات والاتفاقيات وتنشيط دور الملحقين العماليين في الخارج.

موضوع الغلاء والاسعار

تعتمد سياسة الحكومة في معالجة موضوع الاسعار والغلاء الاسس والمعايير التالية :-

١- أن تؤدي هذه السياسة الى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توفير المواد الاساسية باسعار معقولة ، وبشكل خاص للفئات الاقل حظا في المجتمع .

٢- ان لا تؤدي هذه السياسة الى احجام القطاع الخاص عن الاستثمار واحباط الانتاج المحلي وما يترتب على ذلك من اثار سلبية كبيرة على مجالات الدخل وايجاد فرص عمل جديدة.

٣- ان لا تؤدي هذه السياسة الى تدني جودة الانتاج المحلي مما يؤدي الى عدم قدرة المنتجات الاردنية على المنافسة في اسواق التصدير ، ويؤدي بالتالي الى تراجع وارداتنا من العملات الاجنبية .

وفي ضوء هذه المعايير توجهت الحكومة نحو التمييز بين اربعة انواع من السلع والخدمات .

النوع الاول :هو السلع الاساسية الغذائية التي يعتمد عليها ذوو الدخل المنخفض في معيشتهم ، وستتبع الحكومة لتوفير هذه المواد التوجه التالي :-

في المدى القصير ، استمرار دعم اسعار هذه السلع وتحمل الخزينة الفرق بين سعرها العالمي وسعر البيع .

اما في المدى المتوسط فسوف تلجأ الحكومة الى تأكيد مبدأ العدالة الاجتماعية من خلال توجيه الدعم لهذه السلع نحو الطبقات الفقيرة في المجتمع وذلك وفق نظام متكامل ومحكم لتوزيع السلع المدعومة .

النوع الثاني: هو الخدمات الاجتماعية التي توفرها المؤسسات الحكومية ومنها: الكهرباء ، والمياه ، وخدمات التعليم ، والصحة ، وفي مجال تسعير هذه الخدمات تتجه الحكومة نحو تحقيق العدالة من خلال استخدام نظام الشرائح السعرية التي تفرق بين المستهلكين الصغار الذين يكونون عادة من ذوي الدخل المحدود والمستهلكين الكبار ،كما توفر الحكومة مجانا خدمات التعليم في المرحلة الالزامية لجميع فئات المجتمع ، وتدعيم التعليم العالي كما ويعفى الفقراء من كافة الرسوم المترتبة على الخدمات الصحية ، وستتجه سياسة الحكومة في المستقبل نحو مزيد من التفريق بين عبء تحمل كلفة هذه الخدمات بين الفئات الفقيرة والميسورة بحيث تمنح الفئات الفقيرة كامل الدعم ، بينما تتحمل الفئات المقتدرة عبئا اكبر من الكلفة .

النوع الثالث : هو تلك السلع التي تنتج او توزع بشكل احتكاري وسيكون توجه الحكومة في المدى القصير نحو الاستمرار في تسعير هذه السلع بما يتلاءم مع كلفتها ، اما التوجه في المدى الطويل فهو ارساء البنية الاستثمارية التي تشجع المنافسة المحلية والخارجية مما يكفل كسر احتكار هذه السلع .

النوع الرابع : هو كسائر السلع الاخرى المتداولة التي لم ترد ضمن الفئات الثلاث السابقة ومنها ما يخضع

حاليا لسياسة التسعير ومنها ما لا تخضع للتسعير الحكومي ، ولما كانت معظم تلك السلع تتسم بكونها غير اساسية ، ولا تخضع لاحتكار محلي في تبادلها او انتاجها فإن توجه الحكومة هو السماح لقوى السوق بتحديد اسعارها .

نظرا لاثر هذه السياسة على الانتاج والاستثمار فستكون السمة الرئيسية لهذه السياسة هي الوضوح والاستقرار بحيث تضمن الحقوق الاقتصادية للمستثمر والصناعي والتاجر دون ان تخل بمبادئ العدالة الاجتماعية ، وستسعى الحكومة الى اقامة الاسواق الموازية الضرورية لمواجهة اي حاجة ملحة للحد من الغلو في الاسعار بحيث يستطيع ذوو الدخل المحدود باستمرار اللجوء اليها والحصول على السلع التي يحتاجونها باسعار معقولة .

سياسة الاستثمار

يقوم برنامج التكيف الاقتصادي اساسا على تطوير كفاءة القطاع العام وتقليص حجمه ما امكن مقابل زيادة وتوسيع وتنويع نشاط القطاع الخاص الاستثماري والبرنامج بشكله العام قد اخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد ومن هنا فإن السياسة الاستثمارية ستشهد تحولا واضحا باتجاه الاستثمار من اجل التصدير سواء كان ذلك في قطاعات الانتاج السلعي او قطاع الخدمات لتحقيق هدفين رئيسيين :-

الاول : هو زيادة الدخل من العملات الاجنبية للمساهمة في معالجة ازمة المديونية .

الثاني : هو ايجاد فرص عمل جديدة لمواجهة الزيادة في اعداد طالبي العمل وستقوم الحكومة باتخاذ الاجراءات التالية لتشجيع الاستثمار :-

١- الغاء القيود الادارية على انشاء الصناعات بحيث يمنح المستثمرون حرية اقامة هذه الصناعات دون اي قيود ادارية والاكتفاء بمراقبة النوعية .

٢- اعادة النظر في قانون تشجيع الاستثمار وتبسيط معايير منح الاعفاءات اضافة الى وضع وزن اكبر لمنح الاعفاءات للمشاريع التي تستخدم ايدي عاملة اكثر او تتجه نحو التصدير .

٣- دراسة دور مديرية المواصفات والمقاييس وهيكلها بهدف تطويرها لتلعب دورا رائدا في تحسين النوعية والكفاءة وزيادة القدرة التنافسية للصناعة الوطنية .

٤- اقامة اطار مؤسسي لعملية تمويل الصادارات ومنح مزيد من التسهيلات المصرفية من قبل البنك المركزي للصادرات غير التقليدية او تلك التي تتجه نحو الاسواق غير التقليدية .

٥- تطوير التسهيلات التي تمنحها مؤسسة المدن الصناعية والمناطق الحرة وتوفير مزيد من الاموال والموارد لبنك الانماء الصناعي ليقوم بدوره في تمويل الاستثمار الصناعي والسياحي اضافة الى مزيد من الدعم لصندوق الحرفيين في ذلك البنك الذي سيسعى الى دعم الصناعات الحرفية.

٦- تبسيط اجراءات التصدير والحد من القيود عليها .

ونظرا لاهمية قطاع الخدمات في الاردن حيث يشكل نسبة كبيرة من الدخل المحلي تبذل الجهود حاليا لدراسة انجع السبل لتطوير هذا القطاع ليصبح قادرا على استيعاب المزيد من الايدي العاملة وخلق المؤسسات الخدمية في القطاع الخاص القادرة على تصدير هذه الخدمات للدول المجاورة للمنطقة مما سيكون له دور كبير في تنمية الانتاج المحلي من خلال تطوير خدمات التسويق وبشكل خاص تطوير شركات التسويق المحلية وشركات الادارة الصناعية وشركات الخدمات المحاسبية وخدمات الحاسوب .

معالي الرئيس ...حضرات النواب المحترمين ...

لقد استمعت بكثير من الاهتمام ومزيد من الحرص ، الى كل ما تفضل به النواب المحترمون من مطالب واقتراحات وآراء ، حول المحافظات والمناطق التي يمثلونها . وقد تعززت لديّ القناعة التامة باهمية القيام بدراسة شاملة جادة حول هموم الشعب وتطلعاته وسوف تقوم الحكومة باجراء مسح اقتصادي واجتماعي وادراي يستند الى دراسة عملية موضوعية بهدف تحليل الابعاد ، وتحديد الاولويات والتكاليف ، وبصورة تنأى عن نمطية التقارير المباشرة التي لا تنظر الى عمق المشكلة ، ولا تقدم تحليلا شاملا لابعادها .

ان مثل هذا المسح ، سوف يساعد الحكومة في الوصول الى آلية دقيقة يمكن من خلالها حصر جميع هذه المطالب ، وتصنيفها ، ومن ثم محاولة ايجاد الحلول المناسبة لها .

ولعل نظرة سريعة الى طبيعة الطلبات والاراء والمقترحات التي استمعت اليها من حضراتكم حول المحافظات والمناطق التي يمثلونها ، يمكن ان تقودنا الى تصنيفها تصنيفا عاماً واولياً على الوجه التالي :

اولا : **طلبات ادارية ويمكن تحديدها في النماذج الآتية**

أ- طلبات يمكن حلها اداريا دون انفاق عام .

ب- طلبات يمكن حلها اداريا وتتوفر نفقاتها في الموازنة العامة .

جـ - طلبات يمكن حلها اداريا ، الا انها تحتاج الى انفاق لم يرصد له مخصصات في الموازنة العامة.

ثانيا : **طلبات تنموية ، ويمكن اجمالها على الوجه الاتي :**

أ - طلبات تنموية يمكن تحقيقها ضمن الموازنة العامة .

ب - طلبات تنموية يحتاج تحقيقها الى رصد اموال اضافية في الموازنة العامة .

جـ - طلبات ذات بعد تنموي طويل الامد ، ويحتاج تنفيذها الى رؤية شاملة على مستوى الوطن.

سوف تعمل الحكومة ما بوسعها لتنفيذ اقصى ما تستطيعه من الطلبات التي تحتاج الى اجراءات ادارية فورية او الى اجراءات ادارية مرتبطة بانفاق مرصود في الموازنة . كما تتعهد

بالعمل على الاسراع في تنفيذ جميع المشاريع التنموية التي يمكن استيعابها ضمن الموازنة العامة .

اما بالنسبة للاجراءات الادارية التي تحتاج الى انفاق خارج الموازنة ، او الطلبات التنموية التي تحتاج الى انفاق مستجد ، فستدرس بجدية اثناء اعداد الموازنة القادمة .

وفيما يخص وزارة الاوقاف : فقد ركزت كلمات الاخوة النواب على القضايا التي استشعرت الحكومة ضرورتها ، ولهذا ضمنتها بيانها الوزاري .

وقد باشرت الوزارة بالتحضير لهذه الامور ، وارجو ان اوضح بانه ليس من الواقعي ان تظهر نتائج عملية لهذه المطالب خلال المدة القصيرة التي مضت منذ تشكيل الحكومة ، مرورا بمداولات جلسات الثقة ووصولا الى مناقشة الموازنة العامة .

اما في مجال الزراعة

١- حول صندوق التأمين على المحاصيل الزراعية :

قطعت اللجنة المكلفة بدراسة هذا الموضوع مرحلة متقدمة في دراستها للتأمين على المحاصيل الزراعية ، وتم توفير مبلغ متواضع من المال لاقامة مشروع ريادي للتأمين الزراعي ويتوقع ان تنهي اللجنة اعمالها وتقدم توصياتها في وقت قريب .

٢- توزيع الاعلاف وفتح مراكز جديدة

يجري توزيع الاعلاف عن طريق ٢٦ مركزا موزعة على محافظات المملكة وقررت لجنه الجفاف مؤخرا فتح عشرة مراكز جديدة تغطي معظم المناطق الهامة في مجال تربية الاغنام .

٣- المحميات الرعوية

انشأت وزارة الزراعة عشرين محمية رعوية مساحتها (٥٥٠) الف دونم بهدف تطوير المراعي ووقف التصحر ، وسيتم فتحها للرعي في دورة رعوية .

وفي مجال التربية والتعليم

١- يتضمن شروع التطوير التربوي انشاء (٤٣٠) مدرسة في جميع ارجاء المملكة ، بحيث يتم الاستغناء عن مباني المدارس المستأجره والغاء نظام الفترتين في مدارس وزارة التربية والتعليم . ولقد رصد في موازنة عام ١٩٩٠ المخصصات اللازمة لانشاء (٦٧) مدرسة جديدة وذلك بالاضافة الى استكمال مدارس المشروع التربوي السابع وعددها (٥٨) مدرسة . كما ان مشروع الموازنة يتضمن بناء اضافات لـ (١١٤) مدرسة قائمة وتشمل هذه الاضافات المكتبات والمختبرات والمشاغل اللازمة لهذه المدارس.

٢- اما بالنسبة للتعليم الجامعي والتوسع فيه ، فسوف تستمر الحكومة في دعم الجامعات الاربع حتى

تتمكن الجامعات من اداء دورها التنموي وتطويرها من خلال مجالس امنائها التي سيتم تشكيلها مباشرة بعد استكمال التشريعات اللازمه لذلك ، هذا وستؤكد الحكومة على انشاء جامعات اهلية في التجمعات السكانية التي تفتقر لها .

وفي مجال الطاقة والثروة المعدنية

١- بالنسبة لطلبات ايصال الكهرباء الى بعض القرى والتجمعات السكنية ارجو ان ابين ان تأخر توصيل الكهرباء لتلك المناطق حتى الان يعود اما لعدم وجود مخطط تنظيمي لبعض تلك المناطق ، او بسبب عدم توفر المخصصات المالية اللازمة لذلك وستقوم وزارة الطاقة بدراسة هذه القضايا على ضوء الامكانات الفنية والتنظيمية والمالية .

٢- اما بالنسبة لتوصيل الكهرباء خارج حدود البلديات فأنه يتم ايصال الكهرباء الى المشتركين حسب نظام الخدمات خارج التنظيم ، للتجمعات السكانية خارج حدود البلديات والتي تتطلب شبكات خاصة بها ، وهذا الامر هو موضوع اعادة نظر شاملة في الوقت الحاضر .

٣- وجوابا على سؤال حول ثمن الغاز - اود ان اذكر ان ما تم حرقه من الغاز الطبيعي عام ١٩٨٩ والبالغ (٢.٧) مليون قدم مكعب قد استعمل لاغراض التجارب على الابار ومعدات الغاز والتوربينات الغازية ، والتي لا تزال تحت التجارب ، ولم يتم استلامها نهائيا من المتعهدين .

اما بالنسبة لعام ١٩٩٠ فمن المتوقع حرق (٥) مليار قدم مكعب من الغاز لاغراض توليد الكهرباء وقد شكلت لجنة متخصصة لدراسة اسس تسعير الغاز المستعمل في توليد الكهرباء . اما بالنسبة لحفر والبحث والتنقيب عن آبار النفط ، وعن ما ذكره سماحة النائب المحترم الشيخ عبدالمنعم ابو زنط فان عادة البحث والتنقيب عن النفط في الاردن يتم كما هو معتاد عنه في جميع انحاء العالم . تخرج آبار فاشلة وجافة ولكن في الوقت نفسه تخرج آبار ايضا متحركة وبها نفط . ان البحث عن النفط في الاردن يجب ان يستمر بهذه الطريقة ولا يوجد طريقة اخرى غير ذلك هنالك في البداية تصوير جوى ومن ثم دراسات اهتزازية تعطى دلالات لبعض المناطق انها يمكن ان تحوي النفط تأتي الحفارات لتحسم هذا الموضوع حسما كاملا فيما اذا كان موجود ام لا ، لاتأتي الحفاره الى تلك المناطق إلا بعد دراسات فنيه جوية واهتزازية . وان شاء الله عندما يخرج النفط بكميات كبيرة نكون قد عملنا بالطريق الصحيح ولن نتأسف على ما صرفناه بأذن الله .

اما في مجال الاتصالات والبريد

فقد تم الغاء الخطة الخمسية لمؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية مؤخرا تمشيا مع سياسة الحد من الانفاق الرأسمالي الحكومي لانه يأتي بقروض .

هذه الخطة كان مصمما لها ان تستجيب بالكامل لكل الملاحظات والطلبات التي وردت في كلمات السادة النواب والتي كانت تنصب بمعظمها على تحويل الاتصالات الهاتفية الحالية من يدوية او نصف الية الى الية مباشرة وكانت الخطة تتجاوز كل ذلك لتحقق الخدمات الالية المباشرة لا كثر من (٦٠٠) مدينة وقرية من مدن وقرى المملكة بالاضافة الى تعزيز الاتصالات العربية الاقليمية والاتصالات الدولية.

ان ما رصد بموازنة هذا العام يكفي فقط لشراء اللوازم وعمل الصيانة .

فلذلك لا بد من المصارحة بانه يتعذر تلبية تلك الطلبات نظرا لضخامة الرساميل التي تحتاجها المؤسسة اذا ما اريد لها العودة الى تنفيذ بعض تلك المشروعات التي اتى على ذكر بعضها السادة النواب .

ومع كل ذلك فلسوف تعمل المؤسسة كل ما في وسعها لمعالجة الاولويات الضرورية ضمن امكاناتها الحالية.وهذا ينطبق ايضا على مقسم معان الذي هو نصف آلي والذي لا يزال يستخدم في كثير من الدول المتقدمة. وان شاء الله عندما الامور تتحسن سنباشر في البداية بمقسم معان باذن الله .

اما عن التعرفة المحلية في الكرك

فأن مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية بسبيل اجراء مراجعة شاملة للتعرفة الداخلية .

اما ما طلبه السادة النواب من فتح وكالات ومكاتب بريديه من اجل ايصال الخدمة الهاتفية والبريدية لمناطقهم فان الاجراءات اللازمة تتخذ حاليا لفتح وتطوير وكالات ومكاتب بريدية في مختلف انحاء المملكة وسيتم التنفيذ بالقريب العاجل وفق المخصصات المرصودة في الموازنة .

وفي مجال المجالس المحلية

وحول اعفاء الهيئات المحلية من الاقساط والفوائد المستحقة عليها هذا العام ، او اعادة جدولة الديون والاقساط : فقد قامت الحكومة في العام الماضي بتحمل كافة الاقساط والفوائد المتحققة على هذه الهيئات عن عام ١٩٨٩ ، كما انها (اي الحكومة) تحملت مبالغ طائلة عن هذه الهيئات بدل الاستملاكات واعفتها من الاستملاك او بدلات الاستملاك للمدارس والمراكز الصحية والمرافق الحكومية الاخرى . ومع ذلك فان مجلس ادارة بنك التنمية سيتخذ قرارا باعفاء هذه الهيئات من ٢٥ ٪ من قيمة فوائد عام ١٩٩٠ وعندما يعفيهم من هذه الفوائد فلا يستفيد بنك التنمية اية فائدة على الاطلاق وهو مبلغ يعادل مليون دينار اردني تقريبا وذلك تشجيعا منه للبلديات المتعثرة ، على انه من الضروري ان اشير الى تقصير البلديات في تحصيل استحقاقاتها والى اقامتها عددا من المشاريع الفاشلة التي اغرقتها في هذه الديون .

وفي مجال المياه

تقوم سلطة المياه حاليا بدراسة موضوع الفاقد من شبكات المياه ، ولسوف تعمل ضمن الموازنات المتاحة ،

على تحديث التالف منها .

واما بخصوص سياسة تسعير المياه ، فان الحكومة تعلم مجلسكم الكريم بان اسعار مياه الري التي يتم تقاضيها ، لا تشكل الا ما نسبته ٤٠٪ من كلفة التشغيل والصيانة ، وما نسبته ١٥٪ فقط من الكلفة الرأسمالية مضافا اليها كلفة التشغيل والصيانة .

واما فيما يتعلق بموضوع تلويث مياه الاودية من جراء جريان المياه العادمة المعالجة الناتجة من محطات التنقية ، فان الحكومة قد باشرت بدراسة شاملة لكل هذه المحطات واثارها على البيئة ، ولسوف يباشر بتنفيذ ما يتم التوصل اليه اولا باول ، ووضع التعليمات الخاصة باستعمال نواتج تلك المحطات لاغراض الزراعة المقيدة ، واخضاعها للرقابة الدائمة من قبل الجهات المعنية .

اما فيما يتعلق بسلطة وادي الاردن

فسوف تعمل الحكومة على انجاز مهام التنظيم الموكلة اليها خلال هذا العام ، ومن ثم يتم تسليم مشاريع التنظيم الى وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة ، واما ملاحظة اللجنة المالية بشأن اقتراض السلطة ، فان المادة (٩) من قانون سلطة تطوير وادي الاردن رقم (١٩) لسنة ١٩٨٨ لا يسمح للسلطة ان تقترض الا بموافقة مجلس الوزراء ، وبناء عليه فلن يتم اي اقتراض من قبل السلطة الا من خلال وزارة التخطيط .

كما ستقوم سلطة وادي الاردن بحل موضوع تملح مياه الري في منطقة الرامة بصورة جذرية ، وسوف تقوم بدراسة جادة لموضوع ملكيات الوحدات الزراعية ووحدات الاراضي السكنية في الاغوار بالتعاون مع اللجنة الخاصة التي شكلها مجلسكم الكريم لهذه الغاية .

وفي مجال الطرق والاسكان

سيتم توزيع مخصصات الطرق القروية والزراعية على المحافظات مع الاخذ بعين الاعتبار عدد السكان ومساحة المنطقة المأهولة واطوال الطرق المنفذه حاليا . وسيتم تحديد الطرق التي ستنفذ خلال عام ١٩٩٠ بالتعاون مع نواب المحافظة والحكام الاداريين ومديري الزراعة في المحافظات .

اما الطرق الرئيسية فان المرصود هو لاكمال مشاريع قائمة باستثناء طريق معان الجفر لإكمال طريق معان الحدود العراقية .

اما فيما يتعلق بفوائد قروض الاسكان فقد شكلت لجنة من المختصين تنفيذا لالتزام الحكومة امام مجلسكم الكريم باستيفاء كلفة المشاريع من حيث الاعمار والتمويل بدلاً من استيفاء فائدة بنكية .

اما فيما يتعلق بمستشفى الكرك

١- ان المشروع ممول بمنحة من الحكومة الايطالية تقررت بتاريخ ١٩٨٧/٦/٧ وقد خصصت الحكومة

الايطالية مبلغ (١٢) مليون دولار بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٦ لرفع مستوى الخدمات الصحية في محافظة الكرك وانشاء مستشفى جديد بسعة (١٠٠) سرير.

٢- اشترط الجانب الايطالي اعداد مخططات المشروع والحكومة الاردنية تقوم بتحضير الموقع .

٣- رغم تكرار المذكرات والمراجعات مع الجانب الايطالي فانه لم يقدم مخططات المشروع حتى تاريخه الامر الذي اضطر الحكومة لالغاء عطاء تحضير الموقع بعد ان تم تخصيص الارض ورصد المبالغ اللازمة للبنية التحتية .

٤- سيتم اعادة بحث الموضوع مع الجانب الايطالي في اجتماع المتابعة القادم بين الحكومتين في شهر حزيران .

٥- واذا لم يتم التوصل الى تنفيذ المشروع من قبل الجهة الممولة فستقوم الحكومة باتخاذ الاجراءات اللازمة لتأمين التمويل نظرا لاهمية المشروع .

أما باقي الطلبات فقد قمنا بتصنيفها على الكمبيوتر لأنها بدها كمبيوتر الصحيح ، وكنت سأذكر قسم منها من الكمبيوتر لكن جمعت ثلاثة بنود اربعة بنود فقط . وهي فقط للتذكير وكبر حجم المشكلة المطلوبة .
أنا بدي عشر دقائق عشر دقائق فقط . المستشفيات ، المطلوب من الاخوة النواب انشاء (١٠) مستشفيات وتجهيز وتحسين (٨) مستشفيات وانشاء (٣٥) مركز صحي و(٣) جامعات و(٣) كليات تابعة للجامعات و(٩) كليات مجتمع و(٤) مصانع . ساكتفي من اجل ما ذكر الاخوان لقرب موعد الصلاة واستعجل بالاخير .

اما ما ورد في كلمة النائب المحترم الاستاذ حسين المجلي بأن مناقشة مشروع قانون الموازنة واقراره قبل النظر في القوانين المؤقتة التي بني عليها المشروع يشكل مخالفة جسيمة للنصوص الدستورية اذ يجب على المجلس النظر في القوانين المؤقتة التي بنيت عليها الموازنة اولا ، فانني اختلف معه في هذا الرأي للاسباب التالية:-

اولا :انه لم تصدر قوانين مؤقتة تجلب للخزينة اكثر من نصف الايرادات المحلية . الذي صدر حسب علمي قانون تعديل ضريبة الدخل والذي يتمشى مع المبادئ التي ذكرها معالي النائب المحترم وجميع النواب بتخفيض العبء الضريبي على ذوي الدخل المحدود والفقراء وزيادة الضرائب على ذوي الدخل المرتفع والشركات الكبرى اذن فالقانون المؤقت لا يخالف الدستور لانه سيعرض على مجلس النواب الكريم .

ثانيا: اما ما اورده النائب المحترم ان مشروع قانون الموازنة المعروض يعتمد من حيث الاساس على اتفاقات قروض واتفاقات اعادة جدولة قروض وهذه لم تعرض على مجلس النواب وبالتالي فانها تمثل مخالفة دستورية : ارجو ان اوضح بأن قرار الديوان العالي لتفسير الدستور رقم (١) لسنة ١٩٦٢ والمنشور في الجريدة الرسمية رقم (١٦٠٩) تاريخ ١٩٦٢/٤/١٠ وضح بأن الاتفاقات المقصودة في الفقرة الثانية من المادة (٣٣) من الدستور يقصد منها الاتفاقات التي تعقد بين الحكومة الاردنية والحكومات الاخرى وليس الاتفاقات التي تجري بين الحكومة والبنوك والصناديق المالية

الاجنبية ، هذا الديوان العالي لتفسير الدستور .

اما ما ورد في استفسار النائب المحترم الدكتور يوسف الخصاونة عن ان عملية زرع قلب لمواطن في العام الماضي كلفت (٦٤) الف دينار لمريض واحد فأنني اذكر بان هذه العملية هي عملية فريدة يتعذر اجراؤها في قسم كبير من دول العالم وان اجراء عملية زراعة القلب في الاردن هو حدث طبي تاريخي في هذا البلد رفع اسم الاردن عاليا في مضمار الطب في اقطار العالم وخاصة في منطقةالشرق الاوسط . علما بأن مركز القلب في مدينة الحسين الطبية كان قد قدم لنا كمساعدة واعانة لاجرء مثل هذه العمليات واصبح هذا المركز يستقطب اعدادا كبيرة من المرضى في المنطقة العربية . لا بل اكثر من ذلك اصبحت السمعة الطبية في المملكة الاردنية الهاشمية سمعة متفردة في عالمنا العربي حيث اصبحت المملكة مركز استقطاب للمرضى في العالم العربي الذين يحضرون الى مستشفيات المملكة في القطاع الخاص والعام والى عيادات الاطباء في القطاع الخاص حيث انتقلنا الى مركز الصناعة الصحية .ولا يخفي معنى ذلك على الاخوة النواب ويقتضى مني هذا الامر الشكر والعرفان لكل الذين ساهموا في رفع المستوى الطبي في بلدنا وصنعوا بعلمهم ومعرفتهم ومثابرتهم السمعة العالمية في مجالات الطب .

اما ما ورد على لسان النائب المحترم الاستاذ ليث فرحان الشبيلات من " ان مجلسكم هذا أتى في مثل هذه الظروف الحالكة التي اجبرت الذين لم يحبوا يوما ما ان يشاركهم احد المسؤولية ، عندما كانت مغنما ، ان يبحثوا عمن يتضامن معهم في حملها بعد ان اصبحت مغرما تنوء تحت ثقله الجبال " فانني استغرب مثل هذا القول من الذي اتى بمجلسكم الكريم ؟ هل السلطة ام الشعب بانتخابات حرة نزيهة تمنيناها منذ زمن ، وهل اجبرت السلطة احد منكم للتقدم للترشيح امام الشعب ؟ وهل آتى بهذا المجلس لكي " يعلق عليه مسؤولية عدم ايجاد الحلول لهذا الشعب البائس " كما يذكر النائب المحترم . ام ان هذا الشعب الحر المتطلع دوما الى الامام بثقة وعزم هو الذي اتي بهذا المجلس الكريم لا ادرى لمصلحة من يقال مثل هذا الكلام ؟ انني اعتقد ان مثل هذا الكلام هو تهرب من المسؤولية ولا يمكن بتفسيري الشخصي ان يكون غير ذلك . ان نظرة الاحباط الواضحة من هذا الكلام لا تخدم الوطن والشعب . اعرف ان هنالك تحدي كبير امام الدولة بسلطاتها الثلاث فلنكن جميعا السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية القضائية على مستوى التحدي الكبير الذي يتعرض له الشعب والوطن ، نعمل بتعاون مخلص وبعزم اكيد وبخطى ثابتة وقوية الى الامام . هذا الذي يجب ان يكون وهذا الذي يمكث في الارض (واما الزبد فيذهب جفاءا واما ما ينفع الناس فيمكث في الارض) .

معالي الرئيس... حضرات النواب المحترمين

لقد جهدت الحكومة ان يكون ردها على تعليقات وطلبات النواب المحترمين وافية وواقعية ، واذا كنت ومعالي وزير المالية قد حاولنا تغطية القسم الاكبر من المواضيع ، فإن جميع التعليقات والمطالب ستأخذ حقها من الدراسة والتمحيص بهدف الوصول الى قناعة مشتركة مع مجلسكم الكريم حول السياسة العامة للدولة ، واننا

لعلى يقين ان التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية هو القاعدة المثلى للوصول الى فهم مشترك قائم على مصلحة الوطن وتلبية حاجات المواطنين في سبيل بناء الاردن الجديد النموذج بتوجيه من قائد الوطن ورائد الامة جلالة الملك الحسين المعظم .

" وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون "
" وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان "
صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس
ترفع الجلسة الى السادسة والنصف وشكرا .
–وهنا رفعت الجلسة للاستراحة واداء الصلاة –
– وعادت الجلسة للانعقاد –

معالي رئيس المجلس
بسم الله الرحمن الرحيم ، على بركة الله نستأنف جلستنا ، السيد مقرر اللجنة المالية ، التصويت على توصيات اللجنة المالية ثم التصويت على القانون مادة مادة ثم الفصول . السيد المقرر تفضل توصيات اللجنة المالية. توصيات اللجنة المالية موجودة في صفحة (٢٤) و (٢٥) و (٢٦) بـند (٣) و (٤) و(٢٩) بـند (د) و (هـ) و (و) وتكملتها.وصفحة (٣٦) وصفحة (٣٧) . تفضل السيد المقرر .

مقرر اللجنة المالية
السيد عبد الله العكايلة
صفحة (٢٤) لو سمح الاخوان .
التوصية (الطلب من الحكومة ان يكون اعداد موازنة عام ١٩٩١ القادمة على اساس التبويب وفق (أ) القطاعات (ب) الوزارات والمؤسسات – كما هو معمول به حاليا (ج) الاقاليم .

معالي رئيس المجلس
هذه التوصية مطروحة للاقتراع ، يوافق عليها المجلس الكريم ؟

الجميع
موافقون

معالي رئيس المجلس
موافقة . التوصية التالية .

مقرر اللجنة المالية
السيد عبد الله العكايلة
صفحة (٢٥)

(تعديل قانون رقم (٣٩) لسنة ١٩٦٢ قانون تنظيم الميزانية بحيث ينص على انه بالرغم مما ورد في اي قانون آخر فان موازنة المؤسسة العامة يجب ان يصادق عليها من اللجنة المالية بمجلس النواب).

معالي رئيس المجلس
كان هذا هو النص الذي ورد في تقرير اللجنة . ان يصادق عليها من قبل مجلس النواب ، موافق المجلس الكريم على ان يصادق عليها من قبل مجلس النواب ؟

الجميع
موافقون

معالي رئيس المجلس
وتمضي التوصية . لا نقاش يا اخ ليث . وافق المجلس .

السيد ليث شبيلات
ايضا تقديم الحسابات الختامية لمجلس النواب . في نفس التوصية ان تشمل التوصية تقديم الحسابات النهائية للعام ما قبل الماضي . يعني اذا قدم ميزانية ١٩٩٥ يجب ان يقدم ١٩٩٣ .

معالي رئيس المجلس
لا نستطيع ان نفتح هذا الباب ، الحقيقة بالنسبة للتوصيات لا نستطيع، عندنا توصية واحدة فكان الاجدى ان تقدم هذه التواصي للجنة المالية . السيد المقرر تفضل .

مقرر اللجنة المالية
السيد عبدالله العكايلة
الصفحة السادسة والعشرين
ترى اللجنة ان توصي مجلسكم الكريم ان يقرر (رد اي مشروع قانون ملحق بقانون الموازنة اذا تم الصرف على حسابه مسبقا وذلك اعتبارا من عام ١٩٩٠) .

معالي رئيس المجلس
هذه التوصية موافق المجلس الكريم عليها ؟

الجميع
موافقون .

معالي رئيس المجلس
موافق عليها ، غير موافق عليها الاخ ليث . ياسيدي لا نستطيع فتح باب النقاش في هذا . المهم توصية ووافق عليها المجلس تفضل السيد المقررالتوصية التالية .

مقرر اللجنة المالية
عبد الله العكايلة
في صفحة (٢٩) . وقد استجاب معالي وزير المالية جزئيا .
رخص التلفزيون (ترى اللجنة اقتصار هذه الضريبة على مالك الجهاز فقط) .

معالي رئيس المجلس
موافق المجلس الكريم على هذا ؟

الجميع: موافقون

معالي رئيس المجلس: ويؤخذ بالتوصية . التوصية التالية .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبد الله العكايلة: توصي اللجنة ، الفقرة (هـ) صفحة (٢٩)

– توصي اللجنة ان تقوم الحكومة بدراسة اثر الاجراءات الاخيرة الخاصة باعادة النظر باجور المكالمات على التقاص مع الدول الاخرى في ضوء توفير العملات الصعبة وتحقيق الايراد في آن واحد .

معالي رئيس المجلس: موافق المجلس الكريم على هذا ؟

الجميع: موافقون

معالي رئيس المجلس: ويؤخذ بهذه التوصية . التوصية التالية .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبد الله العكايلة: -توصي اللجنة بالغاء الهواتف الرسمية في مساكن المسؤولين في جهاز الدولة – .

معالي رئيس المجلس: موافق المجلس الكريم على اضافة كلمة بعض ؟ التوصية كما وردت من اللجنة ؟ ما بدنا نفتح باب النقاش استاذ يوسف . توصي اللجنة بالغاء الهواتف الرسمية في مساكن المسؤولين في جهاز الدولة . هكذا وصلتنا . هل يوافق المجلس الكريم على ذلك ؟ عد الاصوات ، ارجوك يا اخ ليث ما فيه نقطة نظام في توصية امامنا . فمن يوافق على هذه التوصية كما جاءتنا من اللجنة ؟ يرفع يده . كم الاصوات اخذت (٢٨) صوت .

اصوات: العد ليس دقيق

معالي رئيس المجلس: يا سيدي اصبر شوية لنسمع كلام دولة الرئيس . بتكون فرصة لنسمع كلامه ثم نعد .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبد الله العكايلة: لا نقاش الان اذا سمحتوا

معالي رئيس المجلس: دولة الرئيس للتوضيح . رجاءً من يوافق على هذه التوصية ؟ ما بدنا نفتح باب المناقشة يا دولة الرئيس .

دولة رئيس الوزراء: مش فاتح باب النقاش انا بدي استفسر من المقرر انه كل هواتف المسؤولين

يلغيها ؟يعني اذا بدكم تلغوها الغوا الدنيا كلها . هذا شغل السلطة التنفيذية هي تقدر الموضوع . شغلنا هذا ، هذا تدخل فينا ، انا بعرف مين المسؤول المحتاج للتلفون اكثر من غيره ، يقال انه توصي اللجنة بتخفيف هواتف المسؤولين . اما فيه مسؤول مضطر ان احط له تلفون اذا بدي اياه احمل حالي بسيارتي واروح على بيته انا ؟!!!! .

معالي رئيس المجلس: يا استاذ حسني ما فيش نقاش فيها الله يخليك يا حسني ما فيه نقاش فيها ؟

السيد ليث شبيلات: معالي الرئيس ، اننا نود ان نسمع هذا من الحكومة .

معالي رئيس المجلس: الحكومة قالت هذا الكلام وانت مش في المجلس . الحكومة قالت ندرس وبعض الهواتف وانت لم تكون موجود . الحكومة قالت سابقا من هذه المنصة قالت هذا الكلام . قالت بعض المسؤولين . انت ما كنت موجودة ، نأتي لهذا الاقتراح الان . فيه هنالك توصية عدلتها الحكومة لما كانت على المنصة . توصي اللجنة بالغاء الهواتف الرسمية من مساكن بعض المسؤولين في جهاز الدولة . من يوافق على هذه التوصية . عد الاصوات من يوافق على هواتف بعض المسؤولين ؟ عد الاصوات السيد الامين .

السيد الامين العام: (٤٧)

معالي رئيس المجلس: (٤٧) ويؤخذ بالتوصية ، التوصية التالية .

السيد ليث شبيلات: معالي الرئيس اذا كان هناك ... من الحكومة على امر ....

معالي رئيس المجلس: يا اخ ليث انا سبق اني قلت لو كنت موجود من بداية الجلسة هذا جرى الرد عليه . تفضل السيد المقرر في نفس الصفحة.

مقرر اللجنة المالية

السيد عبد الله العكايلة: وتوصي اللجنة باعادة النظر في ملكية بعض الاسهم التي تملكها الحكومة خاصة منها ما كان في القطاع الفندقي واعادة استثماره في النشاطات الانتاجية ذات الحجم الصغير آخذه بالاعتبار توليد فرص عمل جديدة.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على هذه التوصية ؟

السيد الامين العام: الاكثرية

معالي رئيس المجلس: وتثبت ويؤخذ بالتوصية ، التوصية التالية

مقرر اللجنة المالية

السيد عبد الله العكايلة: الصفحة (٣٠)

كما توصي اللجنة بأن تقوم الحكومة بواجبها تجاه ضبط الانفاق في الشركات المساهمة العامة ، واستئصال اسباب البذخ والاسراف والفساد فيها.

معالي رئيس المجلس موافق المجلس الكريم

الجميع موافقون

معالي رئيس المجلس التوصية التالية . صفحة (٣٦)

مقرر اللجنة المالية

السيد عبد العكايلة ترى اللجنة ان كثيرا من المؤسسات العامة بحاجة الى مراجعة شاملة للوقوف على واقعها المالي والاداري كما ان كثيرا من هذه المؤسسات تقوم بنشاطات متشابهة . كما ان بعضها قد استنفذ الغرض الذي انشئت من اجله . المطلوب هنا هو النظر في اعادة دمج بعض الشركات والمؤسسات في هذا المجال . ترى اللجنة مراجعة شاملة للوقوف على واقعها المالي والاداري.

معالي رئيس المجلس ومن هنا فأن دراسة اوضاع هذه المؤسسات باتت ضرورة ملحة لادماج المتشابة منها . هنا التوصية .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبد الله العكايلة الفقرة الثانية تشير الى المعنى هذا .

من هنا فإن دراسة اوضاع هذه المؤسسات باتت ضرورة ملحة لادماج المتشابة منها في مؤسسة واحدة ، والغاء ما استنفذ منها غرضهُ وذلك تجنباللفوضى في العمل والازدواجية في الادا والهدر في الموارد .

معالي رئيس المجلس هذه هي التوصية ، هل يوافق المجلس الكريم على هذه التوصية ؟ عد الاصوات . خلينا نعد الاصوات بالله يا اخ سليم . نقطة نظام لماذا ؟ هذه كانت امامكم يا اخ وما حدا انتقدها التوصية ، هذا نقاش جديد وليس نقطة نظام .من هنا فإن دراسة اوضاع هذه المؤسسات باتت ضرورة ملحة لادماجها . تفضل السيد المقرر .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبد الله العكايلة يا اخوان التوصية المطلوبة هي اعادة النظر في اوضاعها المالية والادارية . وقد قدمنا امثلة للتوضيح وليس من باب الالزام للحكومة بان تدمج المنظمة التعاونية بالتسويق الزراعي ، ولكن النشاط متشابة . التوصية

هي اعادة النظر الشاملة في الارضاع المالية والادارية لهذه المؤسسات .

معالي رئيس المجلس من يوافق على هذه التوصية يرفع يده ؟

الجميع موافقين

معالي رئيس المجلس التوصية التالية . تفضل السيد المقرر .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة الصفحة (٣٣)

(٨) تقليص النفقات المقترحة في قانون الموازنة :

توصي اللجنة بأنقاص النفقات المقترحة او نقلها الى بند آخر ضمن الفصل نفسه كما يلي :

(أ) – النفقات الجارية : (بالالف دينار)

رقم الفصل	البرنامج/المادة	التخصيص الاصلي	التخصيص المقترح	التقليص أو الزيادة
جميع الفصول الجارية	٢٠٨ الكهرباء	٤٫١٢٢	٣٫٧١٠	٤١٢٫
جميع الفصول الجارية	٢٠٩ المحروقات	٢٫٥٣٥	٢٫٢٨٢	٢٥٣

جميع الفصول الجارية في البندين (٢٠٨) و (٢٠٩) الكهرباء والمحروقات هذه تتكرر في فصول النفقات الجارية كافة . اقترحت اللجنة ان تخفض هذه النفقات بنسبة ١٠٪ مما سيوفر في فاتورة الكهرباء ٤١٢ الف وفي فاتورة المحروقات ٢٥٣ الف .

معالي رئيس المجلس من يوافق من المجلس الكريم على هذه التوصية ؟ يرفع يده .

الجميع موافقون .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة الآن نستكمل التصويت على فصول الموازنة مع التغييرات التي طرأت عليها فصلاً فصلاً .

معالي رئيس المجلس ثم نعود للموازنة بعد القانون . تفضل

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة التوضيح هنا سنعود الى وثيقة الموازنة . النفقات الجارية صفحة (١) .

معالي رئيس المجلس لا بعد ذلك نعود الى القانون ، احنا الان في بقية التوصيات .

مقرر اللجنة المالية
السيد عبدالله العكايلة: اذا ثبت مواد القانون دون احداث التعبيرات المقترحة هنا ، فستقره كما هو .

معالي رئيس المجلس: في صفحة (٣٣) من التوصيات . الفصل ١/٢ مجلس الأمة تفضل السيد المقرر .

مقرر اللجنة المالية
السيد عبدالله العكايلة: اولاً . الديوان الملكي . صفحة (١)

معالي رئيس المجلس: انتم في صفحة تواصيكم فصل رقم ١/٢ مجلس الأمة .

مقرر اللجنة المالية
السيد عبدالله العكايلة: نريد ان ننتهي مرة واحدة معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس: لا بأس ، تفضل السيد رئيس اللجنة .

رئيس اللجنة
السيد عبدالله النسور: حتى الاخوان يقدروا يتابعوا يعني . جلد الموازنة هذا المجلد الكبير ، فيه فاصل لونه زهري أول ثم يتبعه فاصل ازرق ثم يتبعه جدول ثم صفحة رقم (١) . لانه الموازنة مش مرتبة بصفحات متسلسلة . فصفحة (١) بعد الجدول الديوان الملكي ونبدأ من هنا .

معالي رئيس المجلس: تفضل .

مقرر اللجنة المالية
السيد عبدالله العكايله: صفحة (١) الديوان الملكي . الفصل ١/١ الديوان الملكي (٦٢٠٤٠٠٠) .

معالي رئيس المجلس: يا سيدي حتى يعدلها لأنه موصي فيها هنا . تفضل السيد المقرر . هذه توصيات اللجنة .

مقرر اللجنه الماليه
السيد عبدالله العكايله: سنأتي لها من خلال قرأة فصول الموازنة الديوان الملكي ١/١ الفصل ، مجمل النفقات (٦٢٠٤٠٠٠) مطروحة للاخوان للموافقة .

معالي رئيس المجلس: هذه ليست في توصياتكم يا سيدي !!

مقرر اللجنة المالية
السيد عبدالله العكايله: معلش نحن نريد أن نقرها يا سيدي .

معالي رئيس المجلس: لا بدنا التواصي ثم تأتي هذيك في الموازنات .

مقرر اللجنة المالية
السيد عبدالله العكايله: اذا سمحتوا يا اخوان نريد ان نصوت على فصول هذه الموازنه بما في ذلك التوصيات فصلاً فصلاً .

معالي رئيس المجلس: معالي عبدالله النسور السيد رئيس اللجنة

رئيس اللجنة المالية
السيد عبدالله النسور: معالي الرئيس ، اذا كل واحد من الاخوان امامه جلد الموازنة فتح على الديوان الملكي . الان في نفس الوقت بده يفتح الجدول التصحيحي اللي بدنا فيه ننزل النفقات . فبده ينظر الى الجدولين معاً ، الان اذا أمر بس الرئيس سأخذ الديوان الملكي وننظر اليه في اسفل الصفحة مخصصات الديوان (٦٢٠٤٠٠٠) اذا نظرنا الى الجدول المفرد اللي في قرار اللجنة لجد انه لا يوجد تخفيض في النفقات الجارية . فلانأخذ شيئاً من ذلك الجدول ونصوت على (٦) ملايين . ان وافق المجلس ، عفواً سيدي الرئيس اذا قلبنا الصفحة لجد مجلس الأمة ، مجلس الأمة(١٢٨٢٠٠٠) هناك اقتراح بالتخفيض عليه لجده ،لجد هذا التخفيض في الجدول اللي وزعناه عليكم في صفحة (٣٣) اللي فيه ٣ تخفيضا ت التخفيض الاول من المادة (١٠٣) إذا الاخوان يطلعوا على(١٠٣)وعلى (٢١٠) وعلى (٣٠١) فيه تخفيض (١٢) الف ، تخفيض (٣٥) السيف واعــادة تخصيص (٤٧) الف وهكذا نسير باقي الليلة . شكراً

معالي رئيس لمجلس: تفضل اخ عبدالله .

مقرر اللجنة المالية
السيد عبدالله العكايله: وضحت ؛ فصل ١/٢ مجلس الامة . لم يجري تخفيض في .مجمل الفصل لان ما خفض أعيد تخصيصه كما ترون في الجــدول المرفق فالمجموع (١٢٨٢٠٠٠) ، كل الذي طرأ كما ترون في الجدول المرفق من اللجنة المالية كما أشار معالي الرئيس ، رئيس اللجنة . التخفيضات في رالمواد (١٠٣) و (٢١٠) على التوالي (١٢) و (٣٥) الـسـف ثم اعيداستحداث بند (٣٠١) ب بواقع (٤٧) الف وهو مجموع الرقمين المخفضين داخل الفصل نفسه .

معالي رئيس المجلس: تفضل اخ عبدالله

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايله: وضحت ؟ فصل ١/٢ مجلس الامة . لم يجري تخفيض في .مجمل الفصل لان ما خفض أعيد تخصيصه كما ترون في الجدول المرفق فالمجموع (١٢٨٢٠٠٠) ، كل الذي طرأ كما ترون في الجدول المرفق من اللجنة المالية كما أشار معالي الرئيس ، رئيس اللجنة . التخفيضات في والمواد (١٠٣) و (٢١٠) على التوالي (١٢) و (٣٥) الـــف ثم اعيداستحداث بند (٣٠١) ب بواقع (٤٧) الف وهو مجموع الرقمين المخفضين داخل الفصل نفسه .

معالي رئيس المجلس: تفضل اخ عبدالله

رئيس اللجنة المالية

السيد عبدالله النسور: معالي الرئيس ، اعطيته الكلمة ؟

معالي رئيس المجلس: خطأ رقمي ؟ تفضل

السيد ليث شبيلات: معالي الرئيس ، الخطأ سيقع عندما نتلو هذا الرقم ونقول (١٢٨٢٠٠٠) وكأنه الرقم الصحيح ، وقد نسينا مثلاً انه قد نقص عليه الكهرباء . لذلك يجب علينا كما أرى ان نوافق على تقرير اللجنة بتخفيض التخصيصات ثم بعد ذلك نوافق على المواد كما جاءت فصول بما فيه قرار اللجنة . حتى تتم الحسابات خارجاً ، وإلاّ فانا سنصوت على رقم غير صحيح .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: هو اسهل هذا ، بس هذا ادق . كل فصل مع تخفيضاته

السيد ليث شبيلات: اذن فلتقل اذا أمرت (١٢٨٢٠٠٠) ما عدا أي أمر خصم

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: مع الأخذ بعين الاعتبار تخفيض الكهرباء والمحروقات في هذا الفصل .

السيد ليث شبيلات: حتى لا تسجل علينا .

معالي رئيس المجلس: ماشي ، استمر اخ عبدالله . فيما يتعلق بمجلس الامة هل يوافق الاخوان؟ على التوصية الواردة في مجلس الامة اللي هي تخفيض في جهة .

الجميع: موافقين

معالي رئيس المجلس: مجلس الوزراء .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: ١/٣ مجلس الوزراء. مجموع الفصل (٧٤٤٠٠٠) اخذاً بعين الاعتبار ما سيلحقه من تخفيض الكهرباء والمحروقات .

معالي رئيس المجلس: السيد رئيس اللجنة .

رئيس اللجنة

السيد عبدالله النسور: معالي الرئيس ، بالنسبة لمجلس الوزراء فيه بالجدول الفرداوي اللي لوحده . فيه تخفيض (١٠) آلاف دينار من المادة (١٠٣) اذا اطلعوا الاخوان مرقمة المواد في الجدول . (١٠٣) هذه الموظفون بعقود . ففيه خصم وظائف بعقود مقدارها (١٠) آلاف دينار من مجلس الوزراء. كان التخصيص (٢٦) الف ، نُزّل الى (١٦) الف ، الوفر (١٠) آلاف . هكذا يقرأ الجدول .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبد الله العكايلة: نعم كما هو في الكشف صحيح . مجلس الوزراء اذن يصبح (٧٣٤٠٠٠) مع الأخذ بعين الاعتبار فاتورة الكهرباء والماء . ديوان المحاسبة ١/٤ لم يجري تخفيض عليه إلا ما يخصه من فاتورة الكهرباء، والماء ، (٨٧٩٠٠٠) .

معالي رئيس المجلس: موافق المجلس الكريم على رئاسة الوزراء ؟

الجميع: موافقين

مقرر اللجنه الماليه

السيد عبدالله العكايلة: ديوان المحاسبة (٨٧٩٠٠٠) .

معالي رئيس المجلس: موافق المجلس الكريم على مخصص ديوان المحاسبة ؟ رجاء رفع ايدي الموافقين . عد الاصوات . كم ؟

السيد الأمين العام: ٤٦ صوت .

معالي رئيس المجلس: ٤٦ واحد ، موافق عليه . المادة التالية

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: ١/٥ ديوان الخدمة المدنية . (٣١٦٠٠٠) لا تغيير ، باستثناء ما يخصه من الكهرباء والمحروقات .

معالي رئيس المجلس: موافق المجلس الكريم ؟

الجميع: موافقون

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: ١/١١ وزارة الدفاع . لا تغيير إلا فيما يخصه من فاتورة الكهرباء

والمحرروقات . مجمل الفصل (٢٠٥٠٠٠)

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم ؟ من يوافق يرفع يده ، عد الاصوات

السيد الأمين العام: الاغلبية

معالي رئيس المجلس: ماشي ،

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: ١/١٢ المركز الجغرافي (٨٢٨٠٠٠).

معالي رئيس المجلس: موافق المجلس الكريم ؟ من يوافق ؟

الجميع: موافقون

معالي رئيس المجلس: المادة التالية .

مقرر اللجنة

السيد عبدالله العكايلة: وزارة الداخلية ، ١/٢١ (١٥٥٣٠٠٠) باستثناء طبعاً ما يخصها من فاتورة الكهرباء والمحروقات . في كل مرة نقول ما يخصها ،موافقين على هذا الكلام ؟

الجميع: موافقين .

معالي رئيس المجلس: المادة التالية

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: ١/٢٢ وزارة الداخلية . مجموع الفصل صفحة (١١) الموازنة (٢١٦٧٠٠٠) . المجموع مجموع الفصل

معالي رئيس المجلس: من يوافق من المجلس الكريم على هذا التخصيص ؟ يرفع يده رجاء .

الجميع: موافقون

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: ١/٢٣ وزارة الداخلية ، الامن العام . التعديل كما ترون في الجدول المقترح ، التخصيص الاصلي كان (٤٥٥٢٥٠٠٠) التخصيص المقترح (٤٤٠٠٠٠٠٠) التوفير أو التخفيض في العجز (١٥٢٥٠٠٠) كما تقترحه اللجنة المالية .

معالي رئيس المجلس: من يوافق على اقتراح اللجنة المالية ؟ الان فيه عندنا اقتراح يا اخ ليث ، فيه عندنا اقتراح في التخفيض (١٥٢٥٠٠٠) . من يوافق على هذه التوصية ؟ بالتخفيض من يوافق ؟ وتبقى المخصصات كما هي ، ما فيه اقتراحات ، السيد المقرر ما فيه يا ليث اقتراحات الان ، هذا ليس وقت

المناقشة انتم لم تتقدموا بشيء للجنة المالية .

السيد ليث شبيلات: لكن هذه مش صحيح .... في مشروع القانون ،اما في اللجنة فليس لنا كلام إلا عن الخطابات

معالي رئيس المجلس: في خطاباتكم ما جانا شيء ، ما جانا شيء في هذا

السيد ليث شبيلات: ....

معالي رئيس المجلس: هذا للامن العام نتكلم الان احنا ، تفضل سيدي

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: ١/٢٤ وزارة الداخلية ، الدفاع المدني . صفحة (١٤) مجموع الفصل (٤٢٥٠٠٠٠) لم يجري عليها تخفيض .

معالي رئيس المجلس: من يوافق على الفصل الخاص هذا ، التوصية هذه ؟

الجميع: موافقون

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: ١/٢٥ العدل . هذه كما ترون لم يحدث اي إنقاص نهائي في مجموع الفصل لان مبلغ ال (٥٠٠٠٠) قد اعيد تخصيصها داخل الفصل نفسه، ولذلك المجموع يبقى كما هو (٣٢٧٩٠٠٠) .

معالي رئيس المجلس: موافق المجلس الكريم ؟

الجميع: موافقون.

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: ١/٢٦ دائرة قاضي القضاة . صفحة (١٧) مجموع الفصل (١١٢١٠٠٠)

معالي رئيس المجلس: من يوافق من المجلس الكريم على هذا التخصيص ؟ عد الاصوات ، موافقة .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: ١/٣١ وزارة الخارجية ، مجموع الفصل (٨٦١١٠٠٠)

معالي رئيس المجلس: موافق المجلس الكريم على هذا ؟

الجميع: موافقون

معالي رئيس المجلس: موافقة ، المادة التالية .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: صفحة (١٩) هي تفصيل لما قبلها . الفصل ١/٣٢ وزارة الخارجيه

دائرة الشؤون الفلسطينية ، مجموع الفصل (٢٦٩٠٠).

معالي رئيس المجلس: من يوافق ؟

الجميع: موافقون

معالي رئيس المجلس: وتبقى ، غيرها

مقرر اللجنة
السيد عبدالله العكايلة: وزارة المالية ١/٤١ ،مجموع الفصل في صفحه(٢٦)(٣٨٠٩٧٩٠٠٠) جرى على ذلك كما ترون في الكشف المرفق من قبل اللجنة المالية . المواد ١/٤١ أ الفصل (ب) (٢٠١) (٢١٣) و (هـ/) و (هـ/٥) و (هـ/١٠) كما هي مفصلة لديكم . مجموع التخفيض في هذا الفصل (٢٤٥٠٠٠) بعد اعادة التخصيص داخل الفصل نفسه . التخفيض الذي جرى على هذا الفصل بجملة ما قيمته(٢٤٥٠٠٠) .

معالي رئيس المجلس: يوافق المجلس الكريم على التخفيض ؟ على المالية

مقرر اللجنة المالية
السيد عبدالله العكايلة: الكشف مرفق لديكم ، الكشف امامكم كما ترون .

معالي رئيس المجلس: معالي رئيس اللجنة المالية

رئيس اللجنة المالية
السيدعبدالله النسور: سيدي معالي الرئيس ، وزارة المالية فصل١/٤١٠ . أ/الادارة . ب/الصفحة التالية هي النفقات العامة وهذه هي التي جرى عليها التخفيض . ب/٢٠١ ، عنا مبلغ (٣٥٠٠٠٠) دينار في البند رقم ٢٠١ اللي مكتوب أجور النقل . هذا كان مخصص(٣٥٠٠٠٠) . في العام الماضي كان مخصصاً لاجور النقل وهذا يتناول أجور تنقلات اصحاب المعالي الوزراء والاعيان في الماضي والنواب في الحاضر حصراً ولا يتنقل أحد غيرهم . كان المنفق في سنة ١٩٨٨ كما ترون (٥٩٩٠٠٠)فعلي وإعادة التقدير سنة ١٩٨٩ (٤٣٠٠٠٠) فعلي . المخصص المقترح هذا العام القادم (٣٥٠٠٠٠) اقترحت اللجنة تخفيضه الى (٢٠٠٠٠٠) نسيت ان اقول انه يشمل استضافة الوفود الرسمية والقمة وما شابه ذلك . فهي اذن خفضت بمقدار (١٥٠٠٠٠) دينار . التنزيل الثاني سيدي الرئيس في المادة (٢١٣) نفس الصفحة

في المادة (٢١٣) في عنا مبلغ اسمه المتفرقة في وزارة المالية،(٤٥٠٠٠٠) دينار وتفصيلاته على الصفحة اليسرى المقابلة ، تفصيلاته تقرأ كما يلي . نفقات الحفلات والضيافة في الدولة وليس في القمة وما شابه ذلك(٥٠٠٠٠) دينار ، طبع طوابع الواردات (٥٠٠٠) دينار ، النفقات الاخرى (٣٩٥٠٠٠) دينار نفقات اخرى ليست طواري، او شغلات عارضة بل نفقات اخرى . من هذا المبلغ نزلنا (٩٥٠٠٠) دينار وابقينا مبلغ (٣٠٠٠٠٠) دينار . وفي حقل الايضاحات سوف يخصص لوزارة العدل مبلغ (٢٠٠٠٠٠)دينار من اجل توسعة الطابق الاعلى اللي راح يبنى على قصر العدل لتوسعة المحاكم وتعيين (١٥) قاضي . بما ان مجلس النواب لا يستطيع ان يزيد النفقات وبالنظر في مواجهة القضايا التي ستحال الى القضاء ، من مجلسكم الكريم ، فهناك اذن تخصيص شوية غريب مش مألوف يعني عادة لكنه قانوني .

معالي رئيس المجلس: بقي شيء ؟

رئيس اللجنة المالية
السيد عبد الله النسور: هذا اللي كنت اقرأ منه أسمه وزارة المالية وفوق يلاحظ الزملاء مكتوب البرنامج (ب) . الصفحة اللي بعديها صفحة (٢٤) اسمها فوائد الدين العام ، هذا ما تدخلنا فيه (جـ) ، (د) النفقات الطارئة هذه اللي فيها (٢٠٠٠٠٠) لاغاثة النازحين ، طارئة اخرى (١٠٠٠٠٠) دعم المنتوجات الزراعية (١٠٠٠٠٠) ودعم المواد التموينية (٦٠٠٠٠٠) دينار ، هذا ابقيناه كما هو ونأمل ان لا يزيد الانفاق عن هذا .الان نأتي الى (هـ) اللي هي صفحة (٢٦) تحت وزارة المالية اسمها الاعانات والمكافآت . اول واحد لو نظرنا الى (٥ امانة عمان الكبرى إلها دعم مباشر من الموازنة مقداره (٢٠٠٠٠٠) دينار وكان مخصصاً في العام الماضي(٢٠٠٠٠٠) دينار، والعام الذي سبقه فعلي (٢٢٨٠٠٠) دينار . اقترحت اللجنة المالية تخفيض دعم امانه العاصمة من (٢٠٠٠٠٠) الى (١٥٠٠٠٠) دينار .الان المادة(١٠)تحت في التصنيف ، في دعم المجالس المحلية اقساط واستملاكات . بدنا نأخذ هذا البنا بحذر . هذا ليس مبلغاً تدفعه

وزارة المالية للبلديات والمجالس المحلية . ليس كذلك ، من اجل مشروعاتها أو ما شابه ، الأمر ليس كذلك الأمر هو أنه في العام الماضي حين قررتالحكومة في العام قبل الماضي اخذ ما يترتب على البلديات من إستملاكات للمواطنين ، أخذت هذا الأمر على عاتقها، يعني جُيِّر الدين على وزارة المالية بدلاً من البلديات و البلديات لا علاقة لها بهذا المبلغ ، ولذلك اقترحنا على وزارة المالية تخفيفاً للعجز ان ننزل هذا المبلغ من ستة ملايين الى اربعة وكأنه جدولة وليس تخفيفاًفعلياً . الأن في هذا البرنامج (هـ) اللي اسمه الاعانات والمكافآت اصبح عندنا فائض (٢٠٠٠٠٠) من دعم المجالس المحلية ، و (٥٠٠٠٠) امانة العاصمة، المجموع (٢٥٠٠٠٠) . هذا المبلغ اضيف الى البند (٢) ، البند (٢) اسمه صندوق المعونة الوطنية ، اللجنة المالية رأت ان صندوقالمعونة الوطنية انفق في العام الماضي فعلياً (٢٢٠٠٠٠)ديناروالسنة اللي قبلها (٢١٢٢٠٠٠) دينار . ورأت وزارة المالية تخصيص (٢٢٠٠٠٠) دينار ، هذا المبلغ (٢٢٠٠٠٠) استوحته وزارة المالية من ضريبة اسمها ضريبة الخدمات الاجتماعية ، هي نسبةمعينة من ضريبة الدخل التي تترتب علي أي مواطن . وكان التخصيص في باب الايرادات (٢٥٠٠٠٠) فقصت منه (٣٠٠٠٠) وخصصت لصندوق المعونة الوطنية (٢٢٠٠٠٠) . اللجنة المالية تعترف ان كل اجراءات التصويب الاقتصادي وبرنامج التصحيح هي في معظمها مواضيع بعيدة المدى وان تؤتي اكلها سوف يقتضي وقتاً طويلاً ، وان الفقراءيتكاثرون وان الجوعى العريانين يتكاثرون وان العاطلين يتكاثرون ، العاطلون عن العمل يتكاثرون ، فخصصت هذا المبلغ ، وهذه واحدة من إشراقات صراحة ومن أحسن ما فعلته اللجنة المالية في اعادة التخصيص بالاضافة الى لمسات في الموازنة الرأسمالية في باب الطرق الزراعية وما شابه . هذه واحدة من احسن ما فعلته اللجنة واضافت (٢٥٠٠٠٠) دينار الى (٢٢٠٠٠٠) ليصبح المجموع (٤٧٠٠٠٠) دينار . هذا هو التغيير الذي جرى في وزارة المالية وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم ؟ من يوافق يرفع يده مشكوراً .

الجميع: موافقون

معالي رئيس المجلس: موافقة . البند التالي

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: ١/٤٢ وزارة المالية/الموازنة العامة . دائرةالموازنة العامة . مجموع الفصل (١٤٦٠٠٠)

معالي رئيس المجلس: موافق المجلس الكريم على هذا ؟

الجميع: موافقون

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: وزارة المالية دائرة الجمارك .(١/٤٣) . هذا الفصل جرى عليه تخفيض (١٢٠٠٠) دينار فقط . صفحة (٢٨) البند (١٠٣) . الفصل (١/٤٣) . اللي هم موظفون بعقود واللي هو اتجاه عام كان لدى اللجنة ان تخفض من الموظفين بعقود ما أمكن .

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على التخفيض ؟ عد الاصوات . موافقة . تفضل

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: الفصل (١/٤٤) دائرة ضريبة الدخل . هذه لم تُمس باعتبار انهاتأتي لنا بدخل كبير . (١٩٥٥٠٠٠) .

معالي رئيس المجلس: موافق المجلس الكريم ؟ موافقة . المادة التالية

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: (١/٤٥) وزارة المالية . دائرة الاراضي والمساحة . هذه ايضاً بقيت كما هي .

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم ؟

الجميع: موافقون

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: (١/٤٦) اللوازم العامة . بقيت كما هي .

معالي رئيس المجلس: موافق المجلس الكريم ؟

الجميع: موافقون

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: (١/٥١) وزارة الصناعة والتجارة . بقيت كما هي .

معالي رئيس المجلس موافق المجلس الكريم ؟

الجميع موافقون

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة (١/٥٢) وزارة التخطيط . بقيت كما هي .

معالي رئيس المجلس موافق المجلس الكريم ؟

الجميع موافقون

مقرر اللجنة المالية

عبدالله العكايلة (١/٥٣) وزارة التخطيط . الاحصاءات العامة . بقيت كما هي

معالي رئيس المجلس موافق المجلس الكريم ؟

الجميع موافقون

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة (١/٥٤) السياحة والآثار . بقيت كما هي

معالي رئيس المجلس موافق المجلس الكريم ؟

الجميع موافقون

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة (١/٥٥) وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة . بقيت كما هي .

معالي رئيس المجلس موافق المجلس الكريم ؟

الجميع موافقون

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة (١/٥٦) وزارة الطاقة والثروة المعدنية . بقيت كما هي

معالي رئيس المجلس موافق المجلس الكريم على هذا ؟

الجميع موافقون

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة (١/٥٧) وزارة الطاقة/سلطة المصادر الطبيعية . بقيت كما هي

معالي رئيس المجلس موافق المجلس الكريم ؟

الجميع موافقون

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة (١/٥٨) وزارة الاشغال العامة والاسكان . بقيت كما هي

معالي رئيس المجلس وزارة الاشغال العامة والاسكان . هل يوافق المجلس الكريم ؟ رجاءً من

يوافق يرفع يده حتى نشوفه . موافق المجلس الكريم على رقموا كما هو؟.
رجاءً من الموافق يرفع يده . كم يا سيدي ؟

السيد الأمين العام ٤٨ صوت

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة (١/٦١) وزارة الزراعة . بقيت كما هي .

معالي رئيس المجلس وزارة الزراعة . موافق المجلس الكريم ؟

الجميع موافقون

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة (١/٦٢) التسويق الزراعي . بقيت كما هي

معالي رئيس المجلس التسويق الزراعي . موافق المجلس الكريم على التسويق الزراعي ؟

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة لا . فصل واحد

معالي رئيس المجلس مؤسسة التسويق الزراعي . من يوافق يرفع يده ؟

الجميع موافقون

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة (١/٦٣) وزارة المياه والري . اصلاً في هذا الفصل لم يخصص لها شيء جديد.

معالي رئيس المجلس وزارة المياه والري . موافقين ؟

الجميع موافقون

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة (١/٦٤) وزارة المياه /سلطة وادي الاردن .

معالي رئيس المجلس من يوافق على مخصصات سلطة وادي الاردن ؟ عد الاصوات . هذه كلها رواتب ومافيش شيء جديد . من يوافق على نفقات سلطة وادي الاردن؟ عد الاصوات . موافقة .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة (١/٦٥) وزارة التموين . بقيت كماهي .

معالي رئيس المجلس وزارة التموين ؟ موافقة

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة (١/٧١) وزارة التربية والتعليم . مجموع الفصل اذا تريدوا الانتقال

اليه فهو في صفحة (٧٢) . (٩٣٠٠٠٠٠) جرى بعض المناقلة داخل الفصل لكنها لم تؤثر على قيمة الفصل نفسه . بواقع (١٠٠٠٠) دينار كما هي موضحة في الفقرة (١/٧١) (و/٢١٣) في الكشف المرفق لديكم . لكن قيمة الفصل كما تعلمون لم يجري عليها تخفيض باكمله.

معالي رئيس المجلس: موافقة على وزارة التربية والتعليم ؟

الجميع: موافقون

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: (١/٧٢) وزارة التعليم العالي . مجموع الفصل ، يرجى الانتقال الى صفحة (٨٠) مجموع الفصل . (٩٩٥٠٠٠٠) بقيت كما هي وزارة التعليم العالي .

معالي رئيس المجلس: موافق المجلس الكريم ؟ من يوافق عل موضوع وزارة التعليم العالي ؟

الجميع: موافقون

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: (١/٧٣) وزارة الصحة . كما هي

معالي رئيس المجلس: وزارة الصحة . من يوافق على وزارة الصحة ؟

الجميع: موافقون

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: (١/٧٤) التنمية الاجتماعية . وكان هذا التبويب قبل فصل وزارة التنمية عن الصحة . مجموع الفصل يرجى الانتقال الى صفحة (٨٥) . بقي هذا الفصل كما هو .

معالي رئيس المجلس: موافق المجلس الكريم علي التنمية ؟

الجميع: موافقون

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: (١/٧٥) وزارة العمل . كما هي

معالي رئيس المجلس: وزارة العمل . من يوافق من المجلس الكريم ؟

الجميع: موافقون

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: (١/٨١) الاعلام . التخفيض الذي جرى مجموعة (١٣٦٠٠٠) على هذا الفصل .

معالي رئيس المجلس: توصية اللجنة بالتخفيض ، من يوافق على توصية اللجنة بالتخفيض ؟ من يوافق على التخفيض عن وزارة الاعلام ؟

مقرراللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: البنود موجودة عندك يا حضرة عضو اللجنة المالية . في صفحة (٨٩).

معالي رئيس المجلس: الدكتور عبدالله النسور رئيس اللجنة .

رئيس اللجنة المالية

السيد عبدالله النسور: هذا التخفيض هو الموجود في صفحة (٨٩) . في صفحة (٨٩) أربعة بنود .البند الاول متعلق بمكتب الاعلام في واشنطن . مكتب الاعلام في واشنطن يجعل من بيت السفارة القديم مقراً له . من المعلوم اننا اشترينا بيتاً للسفارة ومقر للسفير جديدين منذ بضعة سنوات والبناء القديم الذي تملكه الدولة يشغله مكتب الاعلام في واشنطن . كان اتجاه شديد عند اللجنة في الغاء هذا المركز صراحة ، وتلقينا بيانات تؤكد ضرورة وجوده على الاقل في المرحلة الحاضرة . واقتنعنا من معالي وز. المالية من العرض الذي قدمه وهو عرض مفصل باقصى درجات التفصيل فأستطعنا اذن ان ننزله من (٢٧٠٠٠٠) دينار الي (٢٠٠٠٠٠) دينار. (٧٠٠٠٠) دينار كان التخفيض .

معالي رئيس المجلس: كم نزل يا اخي ؟

رئيس اللجنة المالية

السيد عبدالله النسور: كان التخصيص سيدي الرئيس (٢٧٠٠٠٠) دينار والتخفيض الذي اجريناه (٧٠٠٠٠) دينار.

معالي رئيس المجلس: من يوافق على هذا التخفيض ؟

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: كله مع بعضه . الفصل بجمله .

رئيس اللجنة المالية

السيد عبدالله النسور: للآن ما كملت سيدي الرئيس . فيه عندك مديرية الاعلام التنموي .

معالي رئيس المجلس: ارفع صوتك بالله حتى يسمعوك .

رئيس اللجنة المالية

السيد عبدالله النسور: الباب الثاني الوزارة المركز (٧٤٠٠٠) دينار ، هذا لعقود النظافة والمحروقات وما شابه ذلك ، فيبقى الثالث هو مديرية الاعلام التنموي

ومجلة التنمية اللي تحتها في صفحة (٤) . وجدنا من المفيد الاقلال من النشرات الحكومية وان يكون هذا توجهاً شاملاً .للاسف في كل الموازنة ما وجدنا تخصيص لمجلة او لنشرة إلاّ في هذه الموازنة اذاً البقية بيطلعوا بصورة غير شرعية الظاهر .فنتوجه الى السادة الوزراء بان نستغني عن هذه النشرات مع الاحترام لها جميعاً ، واخص مجلة التنمية بالثناء لكن الحقيقة قرائها قلة وبالامكان خلض النفقات اللي هي بعضها موظفين وبعضها ، فهنا شطبنا المجلة (٢١٠٠٠) ، رُب قائل انه هذه يجيبها دخل.مزبوط هي اشتراكات من اجهزة الحكومة ولذلك الاضافة الاقتصادية محدودة . هي انتقال دنانير الدولة من جيب وزارة ما الى جيب وزارة اخرى فبالتالي لا تعتبر هذه موارد بالمعنى الاقتصادي للكلمة . فلذلك شطبنا من وزارة الاعلام هذه المبالغ ومقدارها (٧٠٠٠٠) ، (٤٥٠٠٠) و(٢١٠٠٠) وتساوي (١٣٦٠٠٠) دينار .
شكراً سيدي الرئيس

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على هذا التخفيض ؟

الجميع: موافقون

معالي رئيس المجلس: الفصل بعض التخفيض ؟ ايضاً موافقةٌ عليه . المادة التالية .

مقرر اللجنة المالية
السيد عبدالله العكايلة: (١/٨٢) وزارة الثقافة والاعلام/مؤسسة الاذاعةوالتلفزيون التخفيض الذي جرى (١٤٦٠٠٠) في المواد (١٠٣) صفحة (٩٠) والمادة (٢١٣) صفحة (٩٤) . والمجموع (١٤٦٠٠٠) التخفيض الذي جرى في هذا الفصل .

معالي رئيس المجلس: من يوافق على توصية اللجنة بالتخفيض ؟

الجميع: موافقون .

مقرر اللجنة المالية
السيد عبدالله العكايلة: (١/٨٣) وكالة الانباء الاردنية . صفحة (٩٥) ، بقيت كما هي .

معالي رئيس المجلس: يوافق المجلس الكريم ؟

الجميع: موافقون .

مقرر اللجنة المالية
السيد عبدالله العكايلة: (١/٨٤) وزارة الشباب . مجموع الفصل في صفحة (٩٨) التغيير

الذي طرأ هو في المادة (أ/٣٠٤) التخصيص الاصلي كان (٥٠٠) كما ترون في الكشف الذي هو مرفق لديكم . التخصيص المقترح (٥٣٠) فالمناقلة (٣٠) .(١/٨٤) جرى عليها تخفيض (٣٠٠٠٠) فهذا هو الذي حل محل ذاك . فحقيقة لم يجري تخفيض في مجمل الفصل كما هو ، ولكن هذا المبلغ نقل لدعم اندية الشباب .

معالي رئيس المجلس: موافق المجلس الكريم ؟

الجميع: موافقون .

مقرر اللجنة المالية
السيد عبدالله العكايلة: (١/٨٥) وزارة الثقافة والاعلام/الثقافة . هنا يرجى فصل وزارة الثقافة وإعادة بتبويب هذا الفصل . لان الثقافة انفصلت كوزارة عن الاعلام . بقي كما هو

معالي رئيس المجلس: موافق المجلس الكريم ؟

الجميع: موافقون .

مقرر اللجنة المالية
السيد عبدالله العكايلة: (١/٨٥) المركزالثقافي الملكي . بقي كما هو .

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم ؟ رجاءً من الموافق يرفع يده . رجاءً من المجلس الكريم الموافقين على المركز الثقافي الملكي يرفعوا ايديهم .
ماشي

السيد الأمين العام: الاغلبية .

مقرر اللجنة المالية
السيد عبدالله العكايلة: (١/٨٦) وزارة الثقافة والاعلام/دائرة المكتبات والوثائق الوطنية بقيت كما هي .

معالي رئيس المجلس: موافق المجلس الكريم ؟

الجميع: موافقون .

مقرر اللجنة المالية
السيد عبدالله العكايلة: (١/٨٧) وزارة السياحة والآثار /دائرة الآثار العامة بقيت كما هي .

معالي رئيس المجلس: موافق المجلس الكريم ؟

الجميع: موافقون .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: (١/٩١) وزارة النقل والاتصالات . بقيت كما هي .

معالي رئيس المجلس: موافق المجلس الكريم ؟

الجميع: موافقون .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: (١/٩٢) وزارة النقل والاتصالات/المؤسسة العامة للبريد والتوفير البريدي . بقيت كما هي .

معالي رئيس المجلس: موافق المجلس الكريم ؟

الجميع: موافقون .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: (١/٩٣) وزارة النقل والاتصالات/مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية . بقيت كما هي .

معالي رئيس المجلس: موافق المجلس الكريم ؟

الجميع: موافقون .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: (١/٩٤) وزارة النقل والاتصالات/سلطة الطيران المدني تبقى كما هي.

معالي رئيس المجلس: موافق المجلس الكريم على هذا ؟

الجميع: موافقون .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: (١/٩٥) وزارة النقل والاتصالات/دائرة الارصاد الجوية بقيت كما هي.

معالي رئيس المجلس: موافق المجلس الكريم ؟

الجميع: موافقون .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: الآن ننتقل الى النفقات الرأسمالية . بعد الخلاصة ستعرض النفقات . نبدأ بالفصل الأول . (٢/٤) ديوان المحاسبة لا شيء في هذا العام . فصل (٢/١٢) اللي هو المركز الجغرافي (١٥٠٠٠) دينار . صفحة (٢) النفقات الرأسمالية . (٢/٢١) وزارة الداخلية صفحة (٣) في النفقات الرأسمالية ، بقيت كما هي .

معالي رئيس المجلس: موافق المجلس الكريم ؟

الجميع: موافقون .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: (٢/٢٢) وزارة الداخلية/الاحوال المدنية والجوازات لا شيء في هذا العام

معالي رئيس المجلس: موافق المجلس الكريم ؟

الجميع: موافقون .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: (٢/٢٣) الأمن العام . مجموع الفصل كما هو .

معالي رئيس المجلس: موافق المجلس الكريم ؟

الجميع: موافقون .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: اقساط سيارات يا اخوان هذه كلها .

معالي رئيس المجلس: موافق المجلس الكريم يا سيدي . ما فيه شيء جديد ، غيره .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: (٢/٢٤) وزارة الداخلية/الدفاع المدني . كما هي .

معالي رئيس المجلس: موافق المجلس الكريم ؟

الجميع: موافقون .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: (٢/٢٥) وزارة العدل . لا شيء في هذا العام .

معالي رئيس المجلس: لا شيء في هذا العام ، موافق المجلس الكريم ؟

الجميع: موافقون .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: (٢/٢٦) دائرة قاضي القضاة ، لا شيء في هذا العام .

معالي رئيس المجلس: موافق المجلس الكريم ؟

الجميع: موافقون .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: (٢/٣١) وزارة الخارجية ، خصصت (١٧٠٠٠) دينار هي على التوالي، شراء سيارات (٦٠٠٠) دينار ، دراسات وتصاميم (١٠٠٠) دينار ، تأثيث سفارات (١٠٠٠٠) دينار .ارتأت اللجنة

ان لا يكون شيء من هذه في هذا العام .

معالي رئيس المجلس: موافق المجلس الكريم ؟ دولة الرئيس .

دولة رئيس الوزراء: موضوع تأثيث السفارت ، مش تأثيث لسفارات مؤثثة ، لدينا سفارات في بلاد عربية غير مؤثثة على الاطلاق ، ما فيها كرسي ، ثلاث سفارات زي ما بيقولوا على العظم وكذلك قنصليتنا في جدة ، فتح قنصلية في جدة وموضوع سفارتنا في ليبيا ، هذا المبلغ لها ، اذا ما بدكم تفتحوها أشطبوها .

معالي رئيس المجلس: بعد ما سمعتم كلام دولة الرئيس . من يوافق على توصية اللجنة ؟ السيد رئيس اللجنة المالية .

رئيس اللجنة المالية السيد عبدالله النسور: اذا امرت سيدي الرئيس . لان البيانات التي قدمت لدينا كانت في كل الوقت صراحة كاملة وتلبي متطلبات الاخوان النواب انما كما علمت اخطأ الفريق المفاوض من وزاره المالية اخطأهم التوفيق حين لم يشيروا الى منزل السفارة في روما الذي يوجد البناء ولا يوجد الاثاث ، ما قالوا لنا هذا الكلام ، والقنصلية في جدة التي لا اثاث فيها والبناء موجود . وثالثاً احتمال فتح سفارة أخرى ، فتح سفارة اخرى ليست مذكورة في الوقت الحاضر لاسباب سياسية . هذه بذلك تخصص لها تخصيصات ، أنا اقترح ان المبلغ اللي شطبناه سيدي الرئيس والبالغ (١٧٠٠٠٠) دينار ، يكون (١٢٠٠٠٠) دينار لمواجهة السفارة الجديدة والبنائين اللي معانا المفتاح دون اثاث . فأقترح تعديل هذا الرقم حتى نكون واقعيين من (١٧٠٠٠٠) ننزل الى (١٢٠٠٠٠) فيبقى لهم (٥٠٠٠٠) . شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على اقتراح اللجنة ؟ ارجوكم ما فيه نقاش في هذا الموضوع . هو حكي توضيح وليس نقاش . رئيس اللجنة وضح توضيحاً فما فيه نقاش ولا هو مفتوح . السيد المقرر فيه عندك كلام ؟

مقرر اللجنة المالية السيد عبدالله العكايلة: ارجو أن لا يؤخذ باقتراح معالي الرئيس في هذا الباب والتصويت على توصية اللجنة .

معالي رئيس المجلس: يا سيدي التصويت على توصية اللجنة ، من يوافق على توصية اللجنة؟ وعد الاصوات . توصية اللجنة بشطب (١٧٠٠٠٠) دينار من يوافق؟ عد الاصوات . (٢١) صوت أخذت توصيتكم فيبقى رقم الحكومة . اخذت التوصية (٢١) صوت . يا سيدي ارفعوا اصابعكم مرة ثانية من يوافق على توصية اللجنة بشطب (١٧٠٠٠٠) دينار ؟ خلص يا اخ عبدالله سمعنا توصيتك ونرجع لها بعدين . خلينا نعد الاصوات ارجوك. من يوافق على شطب هذا المبلغ ؟

رئيس اللجنة المالية السيد عبدالله النسور: يا معالي الرئيس ، انا اقترحت اقتراح معقول وواقعي وتريد أن تمرر الجلسة بدونه ، هذا شيء غير صحيح ، أنا عندي اقتراح محدد .

معالي رئيس المجلس: يا سيدي خلينا نيجي لتوصيتكم انتم وبعد هذا نرجع لاقتراح الحكومة .

رئيس اللجنة المالية السيد عبدالله النسور: يا معالي الرئيس ، فيه معلومات جديدة في الموضوع . الآن سقول الاقتراح اسمح لي سيدي ، في أن نشطب ال (١٧٠٠٠٠) دينار ، انا بقول نشطب (١٢٠٠٠٠) دينار ونبقي (٥٠٠٠٠) دينار ، وحضرتك تصر إلا نخصص (١٧٠٠٠٠) .

معالي رئيس المجلس: اخ عبدالله الحقيقة في المنطق والعدالة إحنا الأن نتكلم على توصية اللجنة اللي بين ايدينا واللي جاءت للاخوان هي توصية اللجنة ، من يوافق على توصية اللجنة ؟ وبعد ذلك نرجع للاصل . اقترع (٢١) وبالتالي سقطت توصية اللجنة . التعديل ما جاءني يا اخ عبدالله في الوقت المناسب ، انا عندي توصيات مكتوبة . توصيتكم مكتوبة ولم تفز، وهذه الديمقراطية ، اخ عبدالله . اذا الحكومة بتحب تنقص هي حرة بعدين ، تقترح الحكومة التنقيص احنا بنقبل ، معالي وزير الخارجية ، اذا اقترح تنقيصاً هذا يصير يا اخي . رجاءً الله يخليكم . معالي وزير الخارجية ، ما فيه تعليق ؟ طيب ويبقى الرقم كما جاءنا من الحكومة . ما جاءنا اقتراح بغير ذلك ، المادة التالية رئيس اللجنة تفضل . دولة الرئيس .

دولة رئيس الوزراء: للتطمين فقط اني درست موضوع السيارات ، اجرد سيارة كانت موديل (٨٠) لدى السفراء . ولم اكن موافقاً على ذلك إلاّ من بعد ما شفت

الشراء اني وجدت أجود سيارة ، وهو موضوع استبدال وليس موضوع شراء جديد . فأجود سيارة كانت موديل (٨٠) عم تتقطع بعض السفراء في الطرق . فهذا اللي خلاني افتح هذا الموضوع . نحن التزمنا بعدم شراء سيارات في الداخل بالمناسبة ، التزمنا وملتزمين أما عندما أجد سفير من سفراء المملكة سيارته توقف في الطريق موديل (٧٩) وموديل (٧٨) وموديل (٨٠) خلاني اسكت في هذا الموضوع ، يجب أن تباع هذه السيارات هذه واستبدالها .

معالي رئيس المجلس ما فيه نقاش باب النقاش غير مفتوح ، السيد رئيس اللجنة .

رئيس اللجنة المالية

السيد عبدالله النسور معالي الرئيس ، الواقع نحن نريد ان ننجز عملنا ولا نعمل أي معوقات . نحن لدينا قناعة أنه بسبب الاجراءات التصويبية خصص لوزارة الخارجية ما لسنا مقتنعين فيه ، لان معاليك تصر على تصويتين إماما اقترحنا تخفيضه سابقاً وإما ما هو وارد من الحكومة ولا تريد معاليك أن تستمع الى رقم بين الرقمين .وما اقترحه انا هو ان نخفض التخفيض، فهذا اقترحناه بحيث نخفض (١٢٠٠٠٠) دينار ونرصد (٥٠٠٠٠) دينار لمواجهة الحالات مع احترامي لما تفضل فيه دولة الرئيس ، فنريد أن نجري تصويت سيدي الرئيس، وهذا أمر ديمقراطي .

معالي رئيس المجلس شكراً شكراً ، المادة التالية .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة الفصل (٢/٤١) وزارة المالية ، هذا الفصل جرى عليه تخفيضات مجملها (٨٩٥٠٠٠٠) وهي موضحة في الكشف المرفق لديكم . والتخفيضات أو المناقلات طرأت على المواد (١/٤٠٣) وهي بناء مدرسة المستجدين كانت (٣٥٠٠٠٠٠) فخفضت الى (٣٠٠٠٠٠٠) دينار فكان الوفر (٥٠٠٠٠٠) دينار . ثم (٥٠٨) المساهمات في نفس الصفحة (١٢) من النفقات الرأسمالية . الجامعات الاردنية مساهماتها كانت (٦٠٠٠٠٠٠) دينار خفضت الي (٤٠٠٠٠٠٠) دينار .

معالي رئيس المجلس خلهم واحدة واحدة ونطرحهم للتصويت .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة اذا سألتم عن التفصيلات ، هذه التفصيلات في الكشف المرفق لديكم ،

قدمنا لكم مجمل التخفيضات (٨٩٥٠٠٠) ما تقتنعون به تقرونه وما لا تقتنعون به الأمر لكم .

معالي رئيس المجلس خذها فقرة فقرة اخ عبدالله .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة لا مجمل الفصل أبو محمد . التصويت فصلاً فصلاً مش بنداً بنداً.

معالي رئيس المجلس تفضل اخ عبدالله على التوصيات واحدة واحدة .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة طيب ، بناء مدرسة المستجدين (٣٥٠٠٠٠٠) دينار . التخفيض الذي جرى عليها (٥٠٠٠٠٠) فقط .

معالي رئيس المجلس دكتور عبدالله النسور .

رئيس اللجنة المالية

السيد عبدالله النسور معالي الرئيس ، اولاً بالدستور يكون التصويت فصلاً فصلاً ، ما فيش بنداً من مادة من فصل من برنامج ، الواقع ما بيصير إلا نصوت عليها مجملة ، اما اذا فيه تسمع ايضاحاً للنقاط وهي مهمة صراحة . تجهيز مدرسة المستجدين ، مدرسة المستجدين ، اخذت يعني طرقها الكثير من الاخوان النواب هذه المدرسة المتعلقة بديون صراحة لشركة الفوسفات الاردنية قيمتها نحو (٤٥٠٠٠٠٠٠) دولار على الحكومة اليوغسلافية ومرت سنوات ويوغسلافيا لا تسدد . لكن في النهاية بعد طويل اتصالات دبلوماسية وسياسية على أعلى المستويات وصلو منذ أربعة سنوات او ثلاثة سنوات الى الاتفاق على مشروع لانشاء مدرسة للمستجدين كلفتها نحو (٤٥٠٠٠٠٠٠) دولار هذه ال (٤٥٠٠٠٠٠٠) دولار دفع منها دفعة (كاش) نقداً (٢٠٪) دفعة اولى على الحساب ، بحيث يسدد من قرض الاسكان ما لا يقل عن (٦٠٪)والباقي يبقى للشركة ، هذه هي القضية وهذا عقد ملزم ، لا نستطيع تغيير العقد ، الدستور يقول " لا يجوز لمجلس النواب أن يلغي عقداً كان معقوداً بين الحكومة وبين غيرها " هذا أمر غير وارد والمدرسة في مراحلها الاخيرة ، والان وصلنا الى موضوع المستفيد ، المستفيد منها هو القوات المسلحة الاردنية لانها موجودة في مدينة المفرق .

معالي رئيس المجلس توصيتكم انتم ما هي ؟

رئيس اللجنة المالية

السيد عبدالله النسور توصيتنا تنزيل هذا المبلغ من (٣٥٠٠٠٠٠) الى(٣٠٠٠٠٠٠) دينار.

معالي رئيس المجلس مطروحة على المجلس الكريم .

رئيس اللجنة المالية

السيد عبدالله النسور لا ما بيصير بدك الفصل كله ، النص الدستوري يقول " في اثناء مناقشة الموازنة لا يجوز ان تلغي عقوداً قائمة ، ان تلغي تخصيصات وفق عقود قائمة " هذا موجود في الدستور .

معالي رئيس المجلس نرجوكم خلي الكلام معي ، خلينا في الموازنة اخ عبدالله ، مطروح هذا التخفيض على المجلس الكريم ، هل يوافق المجلس الكريم على هذا التخفيض ؟

رئيس اللجنة المالية

السيد عبدالله النسور لازم كل الفصل .

معالي رئيس المجلس لا في تواصيكم ثم نأتي للفصل ، نأخذ التوصية اللي تقدمت فيها اللجنة المالية بهذا التخفيض ، هل يوافق المجلس الكريم على هذا التخفيض ؟

اصوات موافقون .

معالي رئيس المجلس موافقة ، غيره اخ عبدالله .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة بعد ان كان اتجاه اللجنة لالغاء المبلغ كله لكن معالي الوزير شرح للجنة ان هنالك التزامات وانه اذا تم الالغاء ستخسر وتتكبد الخزينة مبالغ نتيجة التزام . ولذلك كان الاتجاه اكثر من هذا الرقم ، ولهذا رأت اللجنة بعد ذلك أن تخفض الرقم الى (٥٠٠٠٠٠) دينار .

معالي رئيس المجلس يا اخ عبدالله ، تفضل في التوصية التالية من تواصيكم .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة المادة (٥٠٨) في نفس الصفحة (١٢) اللي هي مساهمة الجامعات الاردنية .

معالي -رئيس المجلس هذه مطروحة على المجلس الكريم ، دكتور عبدالله النسور .

رئيس اللجنة المالية

السيد عبدالله النسور اولاً يوجد عطف على الجامعات هذا شيء أكيد وإحنا كلنا طالبنا

بتوسيع قاعدة القبول ، نحن ندرك المصاعب التي تعاني منها الجامعات و لدينا ارقام العجز على كل جامعة ، لدينا كشف بالمشاريع الرأسمالية التي يجري إشادتها في الوقت الحاضر . كل هذه المواضيع ما غفلنا عنها بالتأكيد ، يعني لا يتوقع منا ان لا ندرس الموضوع . استمعنا الى معالي وزير التعليم العالي وفريق مصاحب له في جلسة طويلة اخذت الحقيقة وقت طويل ، تبين لنا سيدي الرئيس ان الجامعات نالها في العام الماضي من المخصصات الجمركية نحو (١٨٠٠٠٠٠٠) دينار ، نحو (١٨٠٠٠٠٠٠) دينار من الرسوم الجمركية نصيبها من الرسوم الجمركية.ينتظر في العام القادم بالنظر لان عائدات الجمارك قد ارتفعت من (١٧١٠٠٠٠٠٠) دينار الى (٢١٢٠٠٠٠٠٠) دينار ، ينتظر ان يزيد نصيب الجامعات في العام القادم بما يتراوح بين (٣٥٠٠٠٠٠) دينارالى (٤٠٠٠٠٠٠) دينار ، لما نزلنا هذا المبلغ وجدنا أنه بالتحصيل سوف يزيد وارد الجامعات بمقدار (١٥٠٠٠٠٠) دينار عن العام الماضي.هذا ما لدي من معلومات عن هذا البند .البند الذي يليه هو المجلس الاعلى للعلوم والتكنولوجيا.

معالي رئيس المجلس خلصت دكتور عبدالله ؟ الان بعد شرح الدكتور عبدالله رئيس اللجنة ، من يوافق على تخفيض هذا المبلغ ؟ وعد الاصوات بدقة .

السيد الأمين العام (١٧) واحد .

معالي رئيس المجلس (١٧) واحد بيقول ابو سليم . الان يبقى هذا الرقم كما هو ، المادة التالية.

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة المادة التي تليها ، سلطة أقليم العقبة اللي هي (٤) كان المخصص (٣٥٠٠٠٠) دينار اصبح (٣٠٠٠٠٠) دينار والوفر (٥٠٠٠٠) دينار

معالي رئيس المجلس من يوافق ؟ رجاءً كلمني انا يا يعقوب ، كلمني انا ما بيصير تتكلم بدون اذن . من يوافق على توصية اللجنة ؟ عد الاصوات

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة التخفيض (٥٠٠٠٠) دينار سلطة اقليم العقبة .

معالي رئيس المجلس موافقة بالاغلبية ، المادة التالية .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: المجلس الاعلى للعلوم والتكنولوجيا (٧) كان مخصص له في العام الماضي (٩٠٠٠٠٠) دينار ، في هذا العام (١١٠٠٠٠٠)دينار رأت اللجنه ان تبقى مخصصات المجلس الاعلى كما هي في العام الماضي . اي بتخفيض (٢٠٠٠٠٠) دينار .

معالي رئيس المجلس: من يوافق عل هذا التخفيض ؟ من يوافق على هذه التوصية ؟ موافقة وتقر . غيره .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبد الله العكايله: ا لفصل مستمر الصفحه ١٣ المساهمه في الشركات بعد ذلك حـ قروض للشركات . شركة مصانع الاسمنت الاردنية كان مخصص ان تقرض مبلغ (١٢٠٠٠٠٠) دينار ، رأت اللجنة ان يخفض هذا القرض الى (٦٠٠٠٠٠) دينار نظراً للظروف التي تمر بها المملكة .

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم ؟

الجميع: موافقون .

معالي رئيس المجلس: كمل يا دكتور عبدالله . تفضل

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: (٥٠٩) في نفس الصفحة ، (٥٠٩) مكافآت وضع المناهج خفض هذا المبلغ (٢٠٠٠٠) دينار ، كان (٥٠٠٠٠) دينار فاصبح (٣٠٠٠٠) دينار .

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم ؟ من يوافق على تخفيض (٢٠٠٠٠) دينار في هذا البند ؟

الجميع: موافقون .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: وزارة المالية/الجمارك (٢/٤٣) هذا الفصل خفض بواقع (٣١٠٠٠) دينار . اللي هي توسعات في مركز جمرك عمان .

معالي رئيس المجلس: من يوافق ؟

الجميع: موافقون .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: (٢/٤٤) مستمر ، (٢/٤٥) بقي كما هو .

معالي رئيس المجلس: موافق المجلس الكريم على هذا المبلغ ؟ بقي كما هو

الجميع: موافقون .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: (٢/٤٦) اللوازم . كما هي

معالي رئيس المجلس: موافق المجلس الكريم . على هذا الفصل ؟

الجميع: موافقون .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: (٢/٥١) الصناعة والتجارة . كما هي

معالي رئيس المجلس: موافق المجلس الكريم على هذا الفصل ؟

الجميع: موافقون .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: (٢/٥٢) التخطيط . كما هي

معالي رئيس المجلس: موافق المجلس الكريم ؟

الجميع: موافقون .

معالي رئيس المجلس: موافقة يا سيدي ما فيه إعتراض على هذا الموضوع ، يعني بدنا نلغي موظفين نقول لهم روحوا !!!

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: (٢/٥٣) الاحصاءات العامة . كما هي صفحة (٢٤) .

معالي رئيس المجلس: ما فيه زيادة في الرأسمالية اطلاقاً .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: (٢/٥٤) وزارة السياحة/السياحة . كما هي

معالي رئيس المجلس: ماشي .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: (٢/٥٥) وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة . لا شيء .

معالي رئيس المجلس: لا شيء ، كله لاشيء ، موافق المجلس .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: (٢/٥٦) وزارة الطاقة والثروة المعدنية ، دراسات الطاقة شطبت كاملة (٨٥٠٠٠) دينار . لانه فيه (٨٥٠٠٠٠) دينار دراسات وابحاث في كل الموازنة الرأسمالية .

معالي رئيس المجلس: موافق المجلس الكريم ؟

الجميع: موافقون .

معالي رئيس المجلس: موافق ، غيره

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: (٢/٥٧) وزارة الطاقة/المصادر الطبيعية ، كما هو .

معالي رئيس المجلس: كما هو ولا جديد . موافقة

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: (٢/٥٧) مستمر كله ، الان مجمل الفصل كله في صفحة (٤٠) .

معالي رئيس المجلس: كم يا اخي ؟

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: مجمل الفصل في صفحة (٤٠) ، (٢/٥٧) . الان (٢/٥٨) مجمل الفصل في صفحة (٤٦) .

معالي رئيس المجلس: نعم ، موافق المجلس الكريم ؟ دقيقة فيه عند الدكتور عبدالله النسور تعليق .

رئيس اللجنة المالية

السيد عبدالله النسور: يعني سيدي الاشغال ، نحكي عن البند الخامس الصفحة الاولى . فيه عندنا طريق باير/الجفر ، الرصفة الخرسانية هذا مخصص له (١٢٠٠٠٠٠) دينار ، خفض الى (١٠٥٠٠٠٠) دينار وزع على البندين السابقين ، يعني على (٤) و(٣) . الطرق الزراعية زيدت من (٤٥٠٠٠٠) الى (١٥٠٠٠٠٠) دينار بواقع (١٠٥٠٠٠٠) دينار زيادة على الطرق الزراعية وهذه هي حقيقة اللمسة التنموية الواضحة لخدمة القطاع الزراعي .الامر الثاني بالنسبة للبند (٢) إنشاء وتحسين الطرق القروية والثانوية هذه ايضاً من منظور تنموي للمملكة كافة طبعاً زيدت من (١٧٥٠٠٠٠) الى (٢٢٠٠٠٠٠) دينار . فهنا جرى تخفيض (١٥٠٠٠٠٠) ونقله الى بنود اخرى وبالتالي مجموع هذا الفصل لا يتأثر سيدي الرئيس . بس مناقلات من ضمنه .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: مجموع هذا الفصل لم يتغير ولكن جرى مناقلات معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس: موافق المجلس الكريم على هذا الفصل ؟ ما فيه جديد ما تغير .

الجميع: موافقون .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: (٢/٦١) وزارة الزراعة ، هذا الفصل مجمله في صفحة (٥٤) . ٦ ا

محضر الجلسة الثالثة عشرة من الدورة العادية الاولى المنعقدة صباح يوم السبت ١٩٩٠/٢/٣ ميلادية

هو هذا الفصل .

معالي رئيس المجلس: موافق المجلس الكريم على بقاءه كما هو ؟

الجميع: موافقون .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: انتقال الى صفحة (٦٣) (٢/٦٤) وزارة المياه/سلطة وادي الاردن . مجمل الفصل في صفحة (٦٣) اللي هو (٦٣٠٠٠٠٠) دينار ، بقيت كما هي .

معالي رئيس المجلس: بقي كما هو ؟

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: نعم . يا سيدي (٣/٦٤) هي في اخر وثيقة الموازنة في النفقات الرأسمالية اللي جاي بعد تسديد القروض والالتزامات ذلك بند لوحده ، جاي متأخر . وزارة التموين (٢/٦٥) بقيت كما هي . وزارة التربية والتعليم (٢/٧١) .

معالي رئيس المجلس: دولة الرئيس .

دولة رئيس الوزراء: كأنهم منزلين من سلطة وادي الاردن (١٠٠٠٠٠) دينار ، (٣/٦٤) .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: دولة الرئيس ، هو في أخر الوثيقة بعد الورقة الزرقاء اللي مكتوب عليها تسديد القروض والالتزامات ، اخر شيء .

معالي رئيس المجلس: الآن صفحة (٦٥) .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: صفحة (٨) أخر شيء ، اذا تفتح الصفحة أخر ورقة زرقاء في صفحة (٨) جاي (٣/٦٤) . أخر شيء التي تكلم عنها دولة الرئيس قبل تسديد القروض والالتزامات مباشرة .

معالي رئيس المجلس: كمل اخ عبدالله ، استمر ، معالي رئيس اللجنة .

رئيس اللجنة المالية

السيد عبدالله النسور: يبدو أنه فيه غموض في التبويب معه حق دولة الرئيس ، سيادي اللي كنا نقرأ وما زلنا نقرأ فيه الان هي النفقات الرأسمالية الممولة من الخزينة ، هذه مخصصة من خزينة المملكة بعد ان تنتهي هذه الصفحات ، صفحة (١٠١) اذا الزملاء يتابعوا تنتهي صفحة (١٠١) مسؤولية الحكومة

عن المشاريع ، يتلوها ويقابلها من قروض ممولة من الخارج تبدأ من صفحة (١) الى صفحة (٨) ويظهر هنا فصلان واحد لوزارة التخطيط وواحد لسلطة وادي الاردن لانها الوحيدة اللي بتقدر تقترض زي ما قلنا خارج مظلة وزارة التخطيط ، تجد السلطة وارد اسمها هناك مرة اخرى .

معالي رئيس المجلس: دكتور عبدالله خلينا نيجي لها بعدين .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: صفحة (٦٥) وزارة التربية التعليم مجمل الفصل موجود في صفحة (٧١) .

معالي رئيس المجلس: موافق عليه ؟

الجميع: موافقون .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: (٢/٧٢) وزارة التعليم العالي ، كما هو . (٢/٧٣) وزارة الصحة والتنمية الاجتماعية ، مجمل هذا الفصل على صفحة (٧٦) وهنالك تخفيض (٤٠٠٠٠٠) دينار هي في البند كما ترون على الصفحة (٧٦) في البند (٤) من نفس الفصل المادة (٥٠٩) ، هذه مسؤولية شركة الكهرباء .

معالي رئيس المجلس: موافق المجلس الكريم ؟

الجميع: موافقون .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: الفصل (٢/٧٤) مجمله على الصفحة (٧٨) ، بقي كما هو .

معالي رئيس المجلس: (٢/٧٤) كم مجمله ؟

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: (٥٥٠٠٠٠) دينار .

معالي رئيس المجلس: موافق المجلس الكريم علي هذا الفصل ؟

الجميع: موافقون .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: (٢/٧٥) وزارة العمل ، كما هي .

معالي رئيس المجلس: موافق المجلس الكريم على وزارة العمل كماهي ؟

الجميع: موافقون .

معالي رئيس المجلس: يا سيدي هذه ما جرى عليه مشاريع جديدة ، للتوضيح . هذه زي ما هي ما جرى عليها مشاريع ، يا اخ ليث احنا حتى يعني لما نقول تصويت أو غير تصويت . واضح في القضايا اللي فيها تصويت ان الناس يصوتوا على شيء جرى جديد ، هذه ما جرى فيها شيء ما فيه مخصصات لها ما فيه شيء جديد . انت ما عم تقرأ بس . هذه ما فيه مخصصات شو نساوي لها يعني !!! هذه التصويت عليها يجري لان الدستور ينص على التصويت لكن ما فيه مخصصات .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: فصل (٢/٨٢) وزارة الثقافة والاعلام . مجمل الفصل موجود على صفحة (٨٣) ، بقي كما هو . جاء مدير الموازنة وشرح بالتفصيل .

معالي رئيس المجلس: الدكتور عبدالله النسور .

رئيس اللجنة المالية

السيد عبدالله النسور: يعني منسي في تمديد منطقة البث العربي والاجنبي والبرامج الموجهة والخاصة .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: معالي الرئيس . في جلسة قال عنها معالي رئيس اللجنة جاء مدير الموازنة وشرح لاعضاء اللجة المبررات لهذا المبلغ واقتنعت اللجنة ووافقت على المبلغ .

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على هذه ؟ إرفعوا ايديكم الان ، تفضل .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: (٢/٨٣) وزارة الثقافة والاعلام/وكالة الانباء الاردنية . لا شيء في الفصل اصلاً ولا في العام المنصرم .

معالي رئيس المجلس: هذا صفر موافقين ؟

الجميع: موافقون .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: (٢/٨٤) وزارة الشباب ، خفض البند (٥) من المادة (٥٠٧) إكمال ابنية الاتحادات الرياضية الفروسية والسكواش والتايكواندو ، ورأت اللجنة ان لا ضرورة لهذا المبلغ في ظل هذه الظروف .

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على توصية اللجنة ؟

الجميع: موافقين .

معالي رئيس المجلس: على الفصل برمته ؟ تفضل

معالي وزير الشباب: انا عندي اقتراح على أساس نقل هذه المادة الى المنشآت الرياضية للمحافظات . بدل انه مخصص لبناء التايكواندو والسكواش في مدينة الحسين .

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على توصية اللجنة ؟

الجميع: موافقون .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: (٢/٨٧) وزارة السياحة والآثار ، كما هي

معالي رئيس المجلس: كما هي موافق المجلس الكريم ؟

الجميع: موافقون .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: (٢/٩١) النقل والاتصالات . لاشيء في هذا العام .

معالي رئيس المجلس: موافقين على لا شيء في هذا العام ؟

الجميع: موافقون .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: (٢/٩٢) وزارة النقل والاتصالات/المؤسسة العامة للبريد كما هي .

معالي رئيس المجلس: موافقة ؟ مين موافق من المجلس الكريم ؟

الجميع: موافقون .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: (٢/٩٣) مجمل الفصل في صفحة (٩٧) . لا شيء بقي المبلغ كما هو.

معالي رئيس المجلس: موافق المجلس الكريم ؟

الجميع: موافقون .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: (٢/٩٤) وزارة النقل والاتصالات/سلطة الطيران المدني خفض هنا هذا الفصل (١٠٠٠٠) دينار فقط ، اللي هي تغيير بلاط وارضية المطار

معالي رئيس المجلس: الفصل كما هو بعد التخفيض ؟

الجميع: موافقون .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: (٢/٩٥) وزارة النقل والاتصالات/دائرة الارصاد الجوية . بقي كماهو .

معالي رئيس المجلس: موافق المجلس الكريم على هذا الفصل كما هو ؟

الجميع: موافقون .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: بعد النفقات الرأسمالية الممولة من الخزينة ، الان الممولة من القروض ، (٣/٤١) وزارة المالية ، لا شيء في هذا العام خفض .

معالي رئيس المجلس: موافقة ؟

الجميع: موافقون .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: (٣/٥٢) وزارة التخطيط /المجلس القومي . مجمل هذا الفصل موجود في صفحة (٥) ، بقي كما هو .

معالي رئيس المجلس: موافق المجلس الكريم على بقاءه كما هو ؟ رجاء ممن يوافق يرفع يده ، موافقين غيره .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: (٣/٦٤) سلطة وادي الاردن . هنا اللي اثارها دولة الرئيس ، خفض المبلغ (١٠٠٠٠) دينار من باب دراسات وخدمات هندسية لمشروع تقييم قناة الملك عبدالله من (٤٠٠٠٠) اصبح (٣٠٠٠٠) دينار وقد جاء هذا التصحيح من قبل سلطة وادي الاردن نفسها حين اعترضت اللجنة على المبلغ وكان هنالك تضارب بين أن يكون منحة وأن يكون قرضاً فجاء الكلام انه في هذا الرقم (٣٠٠٠٠) وليس (٤٠٠٠٠) دينار .

معالي رئيس المجلس: من يوافق على هذه التوصية بتخفيض (١٠٠٠٠) دينار ؟ يرفع يده. موافقة وتقر التوصية ، (وهذا هو ما وافق عليه المجلس من التخفيضات بالصيغة النهائية) .

تقليص النفقات المقترحة في قانون الموازنة :

توصي اللجنة بإنقاص النفقات المقترحة أو نقلها الى بند أخر ضمن الفصل نفسه كما يلي :

أ- النفقات الجارية : (بالألف دينار)

رقم الفصل	البرنامج/المادة	التخصيص الأصلي	التخصيص المقترح	قيمة التخفيض او المناقلة
جميع الفصول الجارية	٢٠٨الكهرباء	٤١٢٢	٠٣٧١٠	٠٤١٢
جميع الفصول الجارية	٢٠٩ المحروقات	٠٢٥٣٥	٠٢٢٨٢	٠٢٥٣
١/٢ مجلس الأمة	١٠٣	٠٠٠٢٥	٠٠٠١٣	٠٠١٢
١/٢ مجلس الأمة	٢١٠	٠٠٠٣٥	-----	٠٠٣٥
١/٢ مجلس الأمة	٣٠١ (ب) محدث	-----	(٤٧)	(٤٧)
١/٣ مجلس الوزراء	١٠٣	٠٠٠٢٦	٠٠٠١٦	٠٠١٠
١/٢٥ العدل	١٠١/أ	٠١٠٥٠	١٠٧٠	(٢٠)
١/٢٥ العدل	١٠٥/أ	٠٠٢٩٠	٠٠٢٩١ر٥	(١ر٥)
١/٢٥ العدل	١٠٦/أ	٠٠١٥٥	٠٠١٥٦ر٥	(١ر٥)
١/٢٥ العدل	١٠٨/أ	٠٣٨٠	٠٠٣٩٥	(١٥)
١/٢٥ العدل	١٠٩/أ	٠١٤٠	٠٠١٥٢	(١٢)
١/٢٥	ب/٣٠١	٠٠٠٥٠	-----	٠٠٥٠
١/٤١ المالية	ب/٢٠١	٠٣٥٠٠	٠٢٠٠٠	١٥٠٠
١/٤١	ب/٢١٣	٠٣٩٥٠	٠٣٠٠٠	٠٩٥٠
	النفقات الأخرى			
١/٤١	٢/ (هـ)	٠٢٢٠٠	٠٤٧٠٠	(٢٥٠٠)
١/٤١	٥/ (هـ)	٠٢٠٠٠	٠١٥٠٠	٠٥٠٠
١/٤١	١٠/(هـ)	٠٦٠٠٠	٠٤٠٠٠	٢٠٠٠
١/١/٤٣الجمارك	١٠٣	٠٠٠١٢	-----	٠٠١٢
١/١/٧١التربيه	و/٢١٣	٠٠٠٠١	٠٠٠١١	(٠٠١٠)
١/٧١	ز/٢١٢	١٢٥	١١٥	١٠
١/٨١ الاعلام	١/٢١٣	٢٧٠	٢٠٠	٧٠
	٣/٢١٣	٠٠٠٤٥	-----	٠٠٤٥
	٤/٢١٣	٢١	-----	٢١

رقم الفصل	البرنامج/المادة	التخصيص الأصلي	التخصيص المقترح	قيمة التخفيض او المناقلة
١/٨٢ الاذاعة والتلفزيون	١٠٣/أ	٣٨٠	٣٣٠	٥٠
١/٨٢	جـ/٢١٣	٩٦	-----	٩٦
١/٨٤ الشباب	٣٠٤/أ	٥٠٠	٥٣٠	(٣٠)
١/٨٤	ب/١٠٤	١٨٠	١٥٠	٣٠
	المجمـــوع :			

النفقات الرأسمالية : (بالألف دينار)

توصي اللجنة بانقاص النفقات الرأسمالية المقترحة أو نقلا من الفصل نفسه كما يلي :

رقم الفصل	البند	التخصيص الأصلي	التخصيص المقترح	قيمة التخفيض او المناقلة

٢/٤١ المالية	١/٤٠٣	٠٣٥٠٠	٠٣٠٠٠	٠٥٠٠
	٤/أ/٥٠٨	٠٠٣٥٠	٠٠٣٠٠	٠٠٥٠
	٧/أ/٥٠٨	٠١١٠٠	٠٠٩٠٠	٠٢٠٠
	١/جـ/٥٠٨	١٢٠٠٠	٠٦٠٠٠	٦٠٠٠
	١/٥٠٩	٠٠٥٠٠	٠٠٣٠٠	٠٢٠٠
٢/٤٣ الجمارك	٤/٤٠٢	٠٠٤٩٠	٠٠١٨٠	٠٣١٠
٢/٥٦ الطاقة	١/٥٠٣	٠٠٠٨٥	-----	٠٠٨٥
٢/٥٨ الأشغال	٣/٥٠٧/أ	٠١٧٥٠	٠٢٢٠٠	(٠٤٥٠)
	٤/٥٠٧/أ	٠٠٤٥٠	٠١٥٠٠	(١٠٥٠)
	٥/٥٠٧/أ	١٢٠٠٠	١٠٥٠٠	١٥٠٠
	٢٤/٥٠٧/أ	٠٠١٤٠	٠٠٣٦٥	(٠٢٢٥)
	٣/٤٠٢/ب	٠٠٠٥٠	٠٠٠٢٥	٠٠٢٥
	٤٠٢/جـ	٠٠٤٥٠	٠٠٢٥٠	٠٢٠٠

رقم الفصل	البند	التخصيص الأصلي	التخصيص المقترح	قيمة التخفيض او المناقلة
٣/٦٤ سلطة وادي الاردن	٥٠٣/جـ/٢	٠٠٤٠٠	٠٠٣٠٠	٠١٠٠
٢/٧٣ الصحة	٤/٥٠٩	٠٠٦٠٠	٠٠٢٠٠	٠٤٠٠
٢/٨٤ الشباب	٥/٥٠٧/أ	٠٠٣٠٠	-----	٠٣٠٠
٢/٩٤ الطيران	٨/٥٠٧	٠٠١٠٠	-----	٠١٠٠

ملاحظـــــة :

(مجموع التخفيض المقترح في النفقات " ٠٠٠ر٦٦٤ر١١ ")

أمين عام مجلس الأمة — رئيس مجلس النواب

هاني خير — سليمان عرار

معالي رئيس المجلس غيره دكتور عبدالله .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة نعود الان اذا سمحتم بعد هذه التوصيات جميعاً الى قانون الموازنة . بعد أن أقر مجلسكم الكريم التغييرات كما تم قبل قليل .

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٠

قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٠

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٠) ويعمل به اعتبارا من ١٩٩٠/١/١ .

معالي رئيس المجلس المادة مطروحة على المجلس الكريم ، المادة رقم (١) موافقين ؟

الجميع موافقون .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة المادة ٢- تقدر ايرادات ونفقات الحكومة للاثني عشر شهرا المنتهية بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٣١ بما يلي :-

أ- الايرادات ......٩٠٦٧٠ دينار

ب-النفقات ...١١٠٥٨١١ دينار

مأخوذا بعين الاعتبار التخفيضات التي اقرها مجلسكم الكريم .

الارقام تأخذ من قبل الموازنة وتعدل وفق ما اقره المجلس الكريم .

معالي رئيس المجلس هكذا جرى العمل نعم ، وفق القرارات بكاملها ، المادة (٢) مطروحة على المجلس الكريم ، موافقين ؟

الجميع موافقون .

معالي رئيس المجلس موافقة ، المادة (٣) .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة المادة ٣ - يغطى العجز وقدره (١٩٩١١١٠٠٠) دينار (مطروحاً منه المبلغ الذي اقر مجلسكم الكريم تخفيضه في هذا العجز) وتسدد اقساط القروض الداخلية والخارجية المقدرة بمبلغ (٨٧٤٥٦٠٠٠)

دينار من الوفر في النفقات والتحسن في الايرادات ومن القروض الداخلية والخارجية المقدرة بمبلغ (٢٨٦٥٦٧٠٠٠) دينار .

معالي رئيس المجلس
المادة (٣) مطروحة على المجلس ، قبل طرحها الدكتور عبدالله ، تفضل دكتور عبدالله .

رئيس اللجنة المالية
السيد عبدالله النسور
معالي الرئيس ، الاخوان بدهم حتى يقروا الارقام بدها شوية حساب ، احنا الان المجلس رد لنا ثلاث توصيات . في الواقع رد لنا توصيتين ومعاليك رديت لنا توصية واحدة .المجلس رجع مليون ونصف للامن العام ورجع مليونين للجامعات ومعاليك رجعت (١٧٠٠٠٠) لوزارة الخارجية ، مجموعهم على ما أظن (٣٦٧٠٠٠٠) دينار ، هذا الرقم بدنا ننزله من التخفيض اللي اقترحناه البالغ (١٥٣٥٩٠٠٠) فيصبح (١١٦٨٩٠٠٠) دينار . نصوب الرقم على وجه اليقين .

معالي رئيس المجلس
هذه تحسبها اللجنة المالية ، أيش بدك تقول دكتور عبدالله ؟

رئيس اللجنة المالية
السيد عبدالله النسور
هذا جواب على الاخوان اللي ما بيقدروا على القانون بدون ما يعرفوا الارقام لانه لسه جاي الجداول .

معالي رئيس المجلس
شكراً ، المادة الثالثة ، موافق المجلس عليها ؟

الجميع
موافقون .

مقرر اللجنة المالية
السيد عبدالله العكايلة
المادة ٤ - أ - تخصص القروض الانمائية المتعاقد عليها لتمويل مشاريع محدده للانفاق على تنفيذ تلك المشاريع .

معالي رئيس المجلس
الفقرة (أ) المادة (٤) . موافقة ؟ موافقة

الجميع
موافقون .

مقرر اللجنة المالية
السيد عبدالله العكايلة
ب- يخصص بقرار من مجلس الوزراء جزء من المساعدات العربية لتغطية النفقات غير الجارية للقوات المسلحة الاردنية ويودع في الصندوق المؤسس لهذه الغاية .

معالي رئيس المجلس
دكتور عبدالله النسور .

محضر الجلسة الثالثة عشرة من الدورة العادية الاولى المنعقدة صباح يوم السبت ١٩٩٠/٢/٣ ميلادية

رئيس اللجنة المالية
السيد عبدالله النسور
معالي الرئيس ، هذا الموضوع اخذ منا وقتاً طويلاً ، وتعرضنا له بصورة واضحة وقاطعة في تقرير اللجنة المالية ، واوصينا بان لا يبقى نشاط من انشطة الدولة المالية سواء مؤسسات عامة او صناديق او ضرائب او ما شابه ذلك الا وتدخل في قانون الموازنة ، بالنسبة لصندوق التسليح في هذه اللحظة فيه عليه عجز بحدود (٥٥٠٠٠٠٠٠) دينار ، فمجرد ايراده في خطاب الموازنة أو في الموازانة نفسها يعني ذلك اننا نجمع عجز جديد مقداره (٥٥٠٠٠٠٠٠) دينار ، الامر الذي يقتضي مزيد من تنزيل العجز ومزيد من التقشف ومزيد من الاجراءات التي لا يمكن ان يتقبلها الوضع الاقتصادي ومعيشة الناس. فهذا يبقى ولكن الفهم بيننا وبين الحكومة وهذا مسجل باصراتنا انه لن تجري اية عمليات على هذا الصندوق إلا من خلال الموازنة في المستقبل إلا ما كان سداً لعجز ، ولذلك اقترح على المجلس الكريم الموافقة على هذه النقطة كما وردت . شكراً

معالي رئيس المجلس
المادة الرابعة مطروحة للمجلس الكريم . هذا ليس نقاش هذا شرح من رئيس اللجنة المالية ، فالمادة مطروحة على المجلس الكريم ، المادة الرابعة من يوافق عليها ؟ ما فيه نقاش فيها ، كان الاولى ان يذهب بالموازنة ، جرت العادة هيك اللي عنده اقتراح يرسله للجنة المالية ، المادة (٥) .

مقرر اللجنة المالية
السيد عبدالله العكايلة
المادة ٥- مع مراعاة احكام المادة (٤) من هذا القانون :-

أ- يتم الانفاق من المخصصات المرصودة في هذا القانون بناء على اوامر مالية عامة او خاصة وبموجب حوالات مالية شهرية مصدقة من قبل دائرة الموازنة العامة .

معالي رئيس المجلس
الفقرة (أ) ماشي ؟

اصوات
نعم .

مقرر اللجنة المالية
السيد عبدالله العكايلة
ب- يجوز اصدار حوالات مالية بمخصصات اكثر من شهر واحد

للنفقات الجارية او الرأسمالية اذا توفرت اسباب خاصة لتجاوز مخصصات الشهر الواحد .

معالي رئيس المجلس: ماشي .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: جـ- اذا انيط تنفيذ اي عمل وردت مخصصاته في فصل وزارة او دائرة ما بوزارة او دائرة اخرى ، تنتقل صلاحية الانفاق من المخصصات الواردة في الحوالة المالية المصدقة الى المسؤول عن الانفاق في الوزارة او الدائرة الثانية .

معالي رئيس المجلس: ماشي .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: د- لا يجوز استعمال المخصصات الواردة في الحوالات المالية لغير الاغراض المحددة لها ، ولا يجوز تجاوز المخصصات الواردة في هذه الحوالات .

معالي رئيس المجلس: ماشي هذه الفقرة ؟

اصوات: نعم .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: هـ- لا يجوز الالتزام بأي مبلغ يزيد على المخصصات الرأسمالية الواردة في الاوامر المالية او طرح عطاء اي مشروع تزيد كلفته عن تلك المخصصات ، الا بموافقة مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة .

معالي رئيس المجلس: موافق المجلس الكريم ؟

الجميع: موافقون .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: و- تتحمل المؤسسات والشركات العامة التي وردت مشاريعها ضمن المشاريع الممولة من القروض الخارجية ، الكلفة المحلية لهذه المشاريع من ايراداتها الذاتية ، الا اذا رصدت المخصصات اللازمة لهذه الكلفة في هذا القانون .

معالي رئيس المجلس: المادة الخامسة برمتها مطروحة على المجلس الكريم ، من يوافق على المادة الخامسة ؟ يا سيدي مطروحة على المجلس الكريم يا اخ ليث ، انتم شو اللي كنا نساويه في ثلاث ايام طوال إلا مناقشة القانون . ما الذي عملناه ؟ والان هي مطروحة على المجلس الكريم . من يوافق على هذه المادة ؟

الجميع: موافقون .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: المادة ٦- أ - يتم الانفاق من مخصصات اغاثة النازحين المرصودة في الفصل (١/٤١) برنامج (د) البند(١) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة ووزير الخارجية /دائرة الشؤون الفلسطينية .

معالي رئيس المجلس: فقرة (أ) فيه وجهة نظر ؟

اصوات: لا

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: ب- يتم الانفاق من مخصصات النفقات الطارئة المرصودة في الفصل (١/٤١) برنامج (د) البند (٢) بقرار من مجلس الوزراء ، بناء على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة .

معالي رئيس المجلس: المادة برمتها ، هل يوافق المجلس الكريم على هذه المادة ؟ من يوافق يرفع يده رجاءً .

الجميع: موافقون .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: المادة ٧- لا يجوز نقل المخصصات من فصل الى فصل آخر الا بقانون .

معالي رئيس المجلس: موافق المجلس الكريم ؟

الجميع: موافقون .

مقرر اللجنة المالية

السيد عبدالله العكايلة: المادة ٨ - أ- يجوز نقل المخصصات من مواد النفقات الجارية الى مواد النفقات الرأسمالية في الفصل نفسه بقرار من

مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة ولا يجوز النقل بالعكس .

ب- لا يجوز نقل المخصصات من الرواتب والاجور والعلاوات الواردة في المجموعة (١٠٠) الى اية مجموعة اخرى او بالعكس

جـ- مع مراعاة احكام الفقرتين (أ،ب) من هذه المادة ، يجوز نقل المخصصات من برنامج الى برنامج آخر او من مادة الى مادة اخرى او من بند الى بند آخر في الفصل نفسه ، بموافقة وزير المالية/الموازنة العامة ويستثنى من هذه الموافقة مجلس الامة.

د- لا يجوز تعيين الموظفين الذين تشملهم احكام نظام الخدمة المدنية المعمول به على حساب مخصصات اجور لعمال المرصودة في المادة (١٠٤) من المجموعة (١٠٠) في جميع فصول النفقات الجارية .

هـ- لا يجوز تعيين الموظفين الذين تشملهم احكام نظام الخدمة المدنية المعمول به على حساب المخصصات المرصودة لتنفيذ المشاريع الرأسمالية الا بموافقة رئيس الوزراء الخطية بناء على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة .

معالي رئيس المجلس: المادة الثامنة برمتها ، من يوافق عليها ؟

الجميع: موافقون .

مقرر اللجنة المالية
السيد عبدالله العكايلة: المادة ٩ - تنتهي اعمال الموظفين الذين يعينون على حساب مخصصات المشاريع الرأسمالية ، بانتهاء تنفيذ تلك المشاريع او نفاذ تلك المخصصات .

معالي رئيس المجلس: موافق المجلس الكريم على هذه المادة ؟

الجميع: موافقون .

مقرر اللجنة المالية
السيد عبدالله العكايلة: المادة ١٠ - على الرغم مما ورد في اي قانون او اي نظام آخر ، يتم تحديد تشكيلات الوظائف للوزارت والدوائر والمؤسسات الحكومية المرصودة مخصصاتها في المجموعة (١٠٠) في اي

محضر الجلسة الثالثة عشرة من الدورة العادية الاولى المنعقدة صباح يوم السبت ١٩٩٠/٢/٣ ميلادية

فصل من فصول النفقات الجارية في هذا القانون بنظام يحدد فيه عدد الوظائف المصنفة وغيرالمصنفة والوظائف بعقود واسماء هذه الوظائف ودرجاتها اورواتبها ويستثنى من ذلك وظائف المؤسسات الحكومية ذات الانظمة الخاصة وموظفيها ووظائف السلك الدبلوماسي والوظائف المحلية في السفارات والقنصليات الاردنية خارج المملكة ، حيث يتم تحديد تشكيلات وظائفها بموجب احكام الانظمة الخاصة بها .

معالي رئيس المجلس: موافق المجلس الكريم ؟ من يوافق رجاءً يكلف نفسه برفع يده .

الجميع: موافقون .

مقرر اللجنة المالية
السيد عبدالله العكايلة: المادة ١١ - تعتبر جداول الايرادات والنفقات الملحقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه .

المادة ١٢- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

معالي رئيس المجلس: القانون برمته ، من يوافق عليه ؟ قبل ان نطرحه . تفضل

مقرر اللجنة المالية
السيد عبدالله العكايلة: اذا سمحت ، معالي الرئيس بقي ان نقرأ الايرادات لانها هي الوحيدة التي لم تقرأ في كل وثيقة الموازنة .

معالي رئيس المجلس: اقرأ يا سيدي .

مقرر اللجنة المالية
السيد عبدالله العكايلة: اذا سمحتوا ، جدول رقم (١) فقط .

	بالالف دينار
مجموع الايرادات المحليه	٦٩٤١٠٠
المساعدات المالية	١٦٢٦٠٠
أقساط القروض المستردة	٥٠٠٠٠
مجموع الايرادات	٩٠٦٧٠٠

مصادر التمويل

==============

القروض الخارجية

١- القروض المخصصة للمشاريع الانمائي	٩٠٣٤٤
٢- القروض الخارجية للخزينة	١٦٢٥٠٠
مجموع القروض الخارجية	٢٥٢٨٤٤
القروض الداخلية	٣٣٧٢٣
مجموع التمويل	٢٨٦٥٦٧
مجموع الايرادات والتمويل	١١٩٣٢٦٧

معالي رئيس المجلس: من يوافق على هذه الصفحة ؟ يرفع يده .

الجميع: موافقون .

معالي رئيس المجلس: الان القانون والموازنة والجداول الملحقة بها فصلاً فصلاً ، مطروح على مجلسكم الكريم ، من يوافق على قانون هذه الموازنة كما قدم إليكم والفصول الملحقة به ؟ من يوافق يرفع يده .

اصوات: التصويت بالمناداة .

معالي رئيس المجلس: ما فيه في قانوننا مناداة ولا بالدستور ، هو قانون يصوت عليه كبقية القوانين ، تفضل رئيس اللجنة المالية .

رئيس اللجنة المالية السيد عبدالله النسور: معالي الرئيس ، درجت العاده منذ انشاء هذه المملكه ومنذ المجالس التشريعية الاولى ومنذ كل البدايات ، ان يصوت على الموازنة بالمناداة ، وهذا تقريباً مرعي ولم تجري مخالفته حتى في المجلس الوطني الاستشاري الذي عين تعييناً والسبب في هذا ان هذه مناسبة فريدة لطرح الثقة بالسياسات ، ولبلورة المواقف من القضاياالاقتصادية

والاجتماعية والمالية ، فهي مناسبة سنوية جد هامة وجد خطيرة . وانت يا معالي الرئيس تنحو بنا الى الخروج حقيقة عن تقليد خيّر لا باس من ان نصوت عليه ولا خشية من ان نصوت عليه . فلماذا إلزامنا برفع الايدي حتى يتم التمين على مواقف الاتجاهات المختلفة .

معالي رئيس المجلس: يا دكتور عبدالله ، انا الحقيقة رجعت لمناقشة الموازنة السنة اللي فاتت واللي قبلها ورجعت لابو سليم لانه مواكب المجلس ، مواكب المملكة ، الجريدة الرسمية للعام واللي بين يدي واطلع اي واحد منكم عليها ، وجدت ما فيها مناداة بالاسماء . رجعت للدستور وجدت ما فيه مناداة بالاسماء ، فأحنا نعد اللي مع واللي ما بده يصوت مع .

اصوات: اطرح الثقة بالاقتراح .

معالي رئيس المجلس: لا ، هذا ليس إقتراح ، الان إحنا عندنا قانون ، انا اعامله مثل اي قانون، القانون يعامل برفع الايدي ، الاستاذ ذوقان الهنداوي .

السيد ذوقان الهنداوي: ما زالت النقطة المثارة هي نقطة قانونية ونظامية ، فإن الذي يفصل بها النظام ، النظام المادة (٤٧)(أ) تقول " اذا كان التصويت متعلقاً بالدستور او بالاقتراع على الثقة بالوزارة او بأحد الوزراء فيجب ان تعطى الاصوات بالمناداة على الاعضاء باسمائهم وبصوت عال" الفقرة (ب)" فيما عدا الاحوال المنصوص عليها في الفقرة (أ) تجمع الاصوات إما برفع الايدي او بالقيام او بالاقتراع السري ولا يعدل عن طريقتي رفع الايدي او القيام الى الاقتراع السري إلا اذا قررت الاكثرية ذلك " معنى هذا انه في حالة الاقتراع على الدستور وعلى الثقة بالوزارة برفع الايدي ما غير ذلك بالمناداة ، ما غير ذلك من مشاريع القوانن برفع الايدي إلا اذا قررت الاكثرية غير ذلك . فاذا كان هناك اقتراح بان يتم التصويت على الموازنة بالمناداة وثنى على هذا الاقتراح وقرر المجلس ذلك عندئذ يمكن ان يصبح الامر نظامياً وشكراً .

معالي رئيس المجلس: دولة الرئيس .

دولة رئيس الوزراء: يا سيدي هذاك على الاقتراع السري ، اما إذا بنقرأ الفقرة (٣) من المادة (٨٤) من الدستور " اذا كان التصويت متعلقاً بالدستور او بالاقتراع على الثقة بالوزارة أو باحد الوزراء فيجب ان تعطى

الاصوات بالمناداة على الأعضاء بأسمائهم وبصوت عال " فيحكمها الدستور الحكم للدستور وليس للنظام .

معالي رئيس المجلس الحقيقة النص اللي موجود هنا ، زي ما قال دولة الرئيس لا يعدل عن هذا إلا بالموضوع السري انه رفع الايدي او القيام بالاقتراع السري ، الاستاذ حسين مجلي .

السيد حسين مجلي اعتقد انه من المعروف ان التصويت في الموازنة يساوي التصويت على السياسة العامة للحكومة وخاصة السياسة المالية ، وقد أصبح عرفاً دستورياً ان التصويت في الموازنة يساوي الثقة أو عدم الثقة بالحكومة، وهذا عرف دستوري وبالتالي فانه يجب التصويت برأيي بالمناداة .

معالي رئيس المجلس ليش على أي سند ؟

السيد حسين مجلي لانني كما قلت التصويت على قانون الموازنة هو تصويت على سياسة الحكومة العامة ، وخاصة السياسة المالية وهذا عرف دستوري مكمل للدستور ، ولذلك فأن التصويت بالمناداة .

معالي رئيس المجلس السيد وزير الشؤون البرلمانية ، تفضل

سماحة وزير الدولة للشؤون البرلمانية النص في الدستور واضح والعرف ما درج عليه الناس ، لم يسبق ان صوت على الموازنة بالمناداة ، ولذلك العرف غير وارد والنص في الدستور واضح فالتصويت برفع الايدي لا بالمناداة ، وشكراً

معالي رئيس المجلس هو قانون مثل بقية القوانين ، تفضل اخ سليم .

السيد سليم الزعبي اتفق مع دولة الرئيس بشأن المادة (٨٤) الفقرة (٣) من الدستور لكن ذلك لم يأتي على سبيل الحصر ، المادة تقول " اذا كان التصويت متعلقاً بالدستور او بالاقتراع على الثقة بالوزارة او بأحد الوزراء فيجب ان تعطى الاصوات بالمناداة " هذا أمر ليس على سبيل الحصر بل ان النظام جاء وقال يملك المجلس .

معالي رئيس المجلس ما حدا قال على سبيل الحصر ، إحنا نقول ما جرى عرف برلماننا على هذا .

السيد سليم الزعبي نحن بموجب النظام نملك ان نقرر طريقة للتصويت بشأن الموازنة ، بموجب النظام .

معالي رئيس المجلس السيد وزير الشؤون البرلمانية ونختم هذا النقاش .

سماحة وزير الدولة للشؤون البرلمانية ارجو أن يفتي لنا سعادة النائب الزميل المحترم كيف يأتي الحصر وكيف ان المادة لم تأتي في صيغة حصر ، الحصر بالذكر وما لم يدخل في النص فهو خارج عن الحصر ، فهنا المادة جاءت حصراً في هذه النقاط المبينة ولا سبيل الى تفسير أخر لان النص واضح ولا إجتهاد في مورد النص .

معالي رئيس المجلس هو قانون مثله مثل بقية القوانين ، تفضل .

السيد سليم الزعبي نعم ورد النص في المادة (٨٤) بالمناداة على الثقة والدستور لكن ذلك لا يمنع من ان التصويت على قانون الموازنة يساوي الثقة ، لكن لا تجاوزهذه النقطة واقول ايضاً ان المادة (٤٧) من النظام مكملة لما جاء بالدستور ليست مخالفة للدستور ، هذا ما اردت ان أقوله ، هي ليست مخالفة للدستور لكنها مكملة للدستور واعطت الحق للمجلس بان يختار الطريقة التي يرغب التصويت بها على اي مشروع قانون .

معالي رئيس المجلس هذا قانون مثل بقية القوانين وأسمه قانون الموازنة نصوت عليه كما نصوت على بقية القوانين ، اخ ليث .

السيد ليث شبيلات بسم الله الرحمن الرحيم ، معالي الرئيس مع موافقتي انه قانون مثل بقية القوانين إلا انه قانون مميز ، بدليل ان الدستور ميزه فجعل التصويت عليه فصلاً فصلاً ، لقد ميّز الدستور هذا القانون فقد أعطى للتصويت على فصوله كيفية ، الان لا يصدر ، معالي وزير الشؤون البرلمانية قليلاً حتى نكمل .

معالي رئيس المجلس دقيقة يا سيدي ، تفضل ليث .

السيد ليث شبيلات فالتصويت يا سيدي وجوباً في الثقة بالدستور وجوباً بالمناداة ، اي لا يجوز لهذا المجلس ان يخرج عن هذا مهما كان ، فالشروط وضعها الدستور لكي لا ينخفض مستوى التصويت ، وانما اذا اراد المجلس ان يرفع من مستوى التصويت كما أراد فذلك له . لا يصوت على الدستور أو الثقة بالاقتراع السري او بطريقة اخرى لاهمية هذا الموضوع . بمعنى انه اذا شاء هذا المجلس ان يرفع من مستوى التصويت لكي يظهر امر يريده فذلك له لان في ذلك خدمة للمصلحة العامة

وليس عكس ذلك ، هذه المادة وضعت للحفاظ على المصلحة العامة حتى لا يأتي مجلس ويقرر التصويت على أمر هام بطريقة أخرى وشكراً .

معالي رئيس المجلس

شكراً ، يا سيدي وجهات النظر سمعناها كلها ، إحنا نعامل هذا القانون كأي قانون جا منا ونقول للاخوان من يريد ان يوافق على هذا القانون يرفع يده ومن لا يريد يرفع يده ، ما نأخذ بس الاغلبية اللي ما بدهم كمان نخليهم كما يرفعوا ايديهم ، الحقيقة إحنا حابين نقفل هذا الباب وإلا ما نخلص منه ، النص واضح . الاستاذ ذوقان الهنداوي .

السيد ذوقان الهنداوي

اذا سمحت معالي الرئيس ، بما انه فيه خلاف في فهم المواد الدستورية والقانونية بسوى ان لا يقفل باب النقاش لان الموضوع مهم والموازنة يمكن اهم مناسبة تمر على هذا المجلس بعد الثقة ، انا اضيف الى كلام الاخ ليث يعني اؤيده واضيف ان المادة (٨٣) من الدستور قالت " يضع كل من المجلسين انظمة داخلية لضبط وتنظيم اجراءاته وتعرض هذه الانظمة على الملك للتصديق عليها " اذن النظام الداخلي منبثق من الدستور وله قوة قانونية مستمدة من قوة الدستور . فالمادة (٨٤) نصت على أنه " اذا طرحت الثقة بالحكومة او اذا جرى التصويت على الدستور يجب التصويت يكون بالمناداة " فجاء النظام الداخلي ونص على احوال اخرى ، والنظام الداخلي نصه سليم دستوري.

معالي رئيس المجلس

يا استاذ ذوقان ما عندنا مانع . بتقدم للجنة القانونية كما يقضي النظام في اي تعديل على النظام وعندئذ يناقش ، سيدي خلينا نخلص من النقطة هذه ونطرحه للتوصيت وشكراً لكم ، خلصنا منها يا اخي ما ظل فيها نقطة نظام ولا ظل فيها شيء . دولة الرئيس

دولة رئيس الوزراء

يا سيدي الموضوع بتعلق بدستور مش بتعلق بنظام ، ولا يجوز ان ينص على نظام ما يخالف الدستور ، الدستور حدد المناداة ، انا من ناحية الواقع ما عندي مانع بس انا عندي مانع من ناحية دستورية ، اقسمت يمين على المحافظة على الدستور لا يجوز ان أحنث بهذا اليمين، الدستور يقول الاقتراع بالمناداة معين على الدستور والثقة بالوزارة والوزراء فقط ، وأتى النظام الداخلي ليوفق في الفقرة (أ)

مع الدستور ولم يخالفها وذكر بان التصويت متعلق بالدستور أو بالاقتراع على الثقة بالوزارة أو باحد الوزراء يجب ان تعطى الاصوات بالمناداة ، كرر نفّس مادة الدستور . ثم وضع (ب) فيما يتعلق بالاقتراع السري . فالمسألة ما بدها اجتهاد ، نحن قانونيين عم نحكي قانونيين مخالف للدستور ، يعني بافهم الاخ ليث يحكي الحكي هذا اما ما بسامح الاستاذ سليم انه يحكي مخالف للدستور . مش قانوني مبرر كلامك اما انا باحكي بالدستور ، أقسمت عليه اليمين لا يجوز كل يوم بنقول خالفنا الدستور خالفنا الدستور . انا اذا بدكم باحيلها الى الديوان العالي لتفسير الدستور . بالمستقبل منحيلها ما فيه مانع ، عندما يقول الديوان العالي لتفسير الدستور المناداة على القانون بالمناداة انا اخضع لذلك ، الان انا خاضع لنص دستوري فقط .

معالي رئيس المجلس

الدكتور عبدالله النسور رئيس اللجنة له رأي ، تفضل دكتور .

رئيس اللجنة المالية

السيد عبدالله النسور

معالي رئيس ، يعني بما ان الدستور حدد الحالات التي يتوجب المناداة فيها بالاسم ولا يجوز ان يتم اي تصويت في تلك الحالات إلا بالمناداة بالاسم ، هذا هو الوارد في الدستور ولكن بقية المواضيع ان تكون بالمناداة بالاسماء او بالاقتراع السري او بالتصويت برفع الايدي، انا باعتقادي وفهمي لما قرء انه بارادة المجلس ، اي ان المجلس يصوت عليه باي طريقة يشاء اما برفع الايدي او بالمناداة ، فاذا كان إتجاه النقاش سيؤدي سيدي الرئيس بالنهاية الى رفع الايدي فنحن نرجو أن تفسر هذه المادة ، لانه انا كرئيس لهذه اللجنة كنت اريد ان اسجل اعتراضي على الموازنة بكل صراحة ، انا كنت سأصوت ضد لجوء اخواني الى تكثير العجز في الموازنة للاسف الشديد وكأن التقشف يجب ان يصيب جهات ولا يصيب أخرى ، وكنت اريد ان اعلن هذا الموقف من خلال .

اصوات

الشرع .

رئيس اللجنة المالية

السيد عبدالله النسور

لا أعلم الشرع ، انا حرمت من اسلوب نقد طريقةالتصويت في هذا

المجلس بان المجلس للأسف زاد العجز ، وهذا موقف يجب ان يسجل لاننا نسأل عنه وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس: شكراً يا سيدي ، الاخ ليث شبيلات فقط بده يرد على نقطة لان اسمه ورد ، الاخ ليث شبيلات والاخ سليم .

السيد ليث شبيلات: معالي الرئيس ، كنت لا أود ان يلجأ دولة الرئيس الى ان يقول ... أمشيها ؛ لان دولة الرئيس نفسه يشهد كما يشهد القانونيين بمواقفنا القانونية ، واكرر ان الدستور حدد ويوافق الاخوان القانونيين الذين اتشرف بالجلوس بينهما ان الدستور يحدد وجوباً التصويت بالمناداة حتى لا ينزل المجلس بادنى من ذلك و لا يعني ابداً ان التصويت بالمناداة على أمر آخر هو مخالفة للدستور ، وهذا الامر أحتكم اليه ، هذه الجملة احتكم فيها الى القانونيين والى المفسرين للدستور وشكراً .

معالي رئيس المجلس: شكراً ، السيد سليم الزعبي .

السيد سليم الزعبي: شكراً ، حقيقة الامر انا لا أقول ان الأجتهاد تجاه نص معين يعتور نوع من الحنث بالقسم على الدستور ، نحن ايضاً أقسمنا على المحافظة على الدستور ، الحقيقة انا اقول ما يلي المادة (٤٧) فقرة (ب)ولنقرأها بصوت عال " فيما عدا الاحوال المنصوص عليها في الفقرة (أ) تجمع الاصوات اما برفع الايدي أو القيام أو بالاقتراع السري ولا يعدل عن طريقتي رفع الايدي أو القيام الى الاقتراع السري إلاّ اذا قررت الاكثرية ذلك " معنى ذلك ان هذه المادة أعطت المجلس الحق بان يشرّع كيف نصوت .

معالي رئيس المجلس: بالعكس قالت ولا يجوز العدول عنهما ، الحقيقة الان هذا الموضوع طال البحث فيه ، فاحنا نقفل باب النقاش اذا سمحتوا ، واذا رغب المجلس بان نحيل هذه القضية الى التفسير فسنحيلها الى التفسير وشكراً ، الاستاذ سالم مساعدة باعتباره قانوني بده يرد .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية: معالي الرئيس ، واضح ان المادة (٨٤) من الدستور أفرزت نصاً خاصاً بطريقة التصويت في حالات محددة ، فقضت بأن يجري التصويت اذا كان متعلقاً بالدستور او بالاقتراع على الثقة بالوزارة او باحد الوزراء، ان يكون التصويت بالمناداة على الاعضاء باسمائهم وبصوت

عال ، وعندما أراد واضع الدستور ان يفرد حكماً معيناً للاهتمام الخاص بالموازنة فقد أفرد لها نصاً خاصاً أخر بأن نصت المادة (١١٢) فقرة(٢) بالقول " يقترع على الموازنة العامة فصلاً فصلاً " ولو كان هناك رغبة عند واضع الدستور او لو كان هناك مبرر لاعطاء قانون الموازنة حكماً متميزاً عن القوانين الاخرى لافرد لها نصاً خاصاً كما افرد بالقول بان يصوت على الموازنة فصلاً فصلاً ، جاء النظام الداخلي وكرر بالفقرة الاولى من المادة (٤٧) ما نص عليه الدستور بالحرف ثم ذكرت الفقرة (ب) فيما عدا الاحوال المنصوص عليها في الفقرة (أ) تجمع الاصوات اما برفع الايدي او القيام او بالاقتراع السري " ووضع [illegible] على موضوع الاقتراع السري فقال " ولا يعدل عن [illegible] رفع الايدي او القيام الى الاقتراع السري إلا اذا قررت الاكثرية ذلك " [illegible] معنى ذلك ان الدستور [illegible] طريقة التصويت على أي [illegible] اما برفع الايدي او بالقيام او بالاقتراع السري ، ثم أفرد نصاً خاصاً بالقول بأنه لا يجوز [illegible] الى الاقتراع السري ونفى ان يكون هناك امكانية للعودة الى المناداة بالاسم كما ورد على ذلك بالدستور ، حقيقة الامر لما بده ينص على اشياء محددة معنى ذلك نفي لأي حكم آخر وشكراً .

معالي رئيس المجلس: يا سيدي الان الموضوع واضح والنص اللي اتى به الاستاذ حسين مجلي في الفقرة (ب) واضح جداً ، على كل حال يا اخ حسين اذا بدنا نفتح الباب ، انا اعطيتك الاذن بس إذا بدنا نفتح الباب ندخل في دوامة جديدة ، الان مطروح على المجلس الكريم قانون الموازنة برمته ، من يوافق عليه يرفع يده ؛ عد الاصوات ، من يوافق ؛ يرفع يده ، عد الاصوات بالله . رجاءً من الاخوان الموافقين يرفعوا ايديهم ويبقوا رافعينها .

السيد الأمين العام: (٥٢) صوتاً .

معالي رئيس المجلس: اللي رفعوا ايديهم (٥٢) صوتاً ، من الذين يعارضون هذا القانون أو لا يوافقوا عليه ؛ عد الاصوات .

السيد الأمين العام (١٦) صوت .

معالي رئيس المجلس (١٦) واحد .

– وهذا هو نص مشروع القانون كما اقره المجلس –

قانون رقم (   ) لسنة ١٩٩٠

قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٠

المادة ١– يسمى هذا القانون (قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٠) ويعمل به اعتباراً من ١٩٩٠/١/١.

المادة ٢– تقدر ايرادات ونفقات الحكومة للاثني عشر شهراً المنتهية بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٣١ بما يلي :–

أ – الايرادات ......٩٠٦٧٠ دينار

ب – النفقات ...،١٤٧،٠٩٤،١ دينار

المادة ٣– يغطى العجز وقدره (٠٠٠،١٨٧،٤٤٧) دينار وتسدد اقساط القروض الداخلية والخارجية المقدرة بمبلغ (٨٧٤٥٦٠٠٠) دينار من الوفر في النفقات والتحسن في الايرادات ومن القروض الداخلية و الخارجية المقدرة بمبلغ (٠٠٠،٢٧٤،٩٠٣) دينار .

المادة ٤ – أ– تخصص القروض الانمائية المتعاقد عليها لتمويل مشاريع محددة للانفاق على تنفيذ تلك المشاريع .

ب– يخص بقرار من مجلس الوزراء جزء من المساعدات العربية لتغطية النفقات غير الجارية للقوات المسلحة الاردنية ويودع في الصندوق المؤسس لهذه الغاية .

المادة ٥– مع مراعاة أحكم المادة (٤) من هذا القانون :–

أ– يتم الانفاق من المخصصات المرصودة في هذا القانون بناء على اوامر مالية عامة او خاصة وبموجب حوالات مالية شهرية مصدقة من قبل دائرة الموازنة العامة .

ب– يجوز اصدار حوالات مالية بمخصصات اكثر من شهر واحد للنفقات الجارية او الرأسمالية اذا توفرت اسباب خاصة لتجاوز مخصصات الشهر الواحد .

جـ– اذا انيط تنفيذ اي عمل وردت مخصصاته في فصل وزارة او دائرة ما بوزارة او دائرة اخرى ،

تنقل صلاحية الانفاق من المخصصات الواردة في الحوالة المالية المصدقة الى المسؤول عن الانفاق في الوزارة او الدائرة الثانية .

د– لا يجوز استعمال المخصصات الواردة في الحوالات المالية لغير الاغراض المحددة لها ، ولا يجوز تجاوز المخصصات الواردة في هذه الحوالات .

هـ– لا يجوز الالتزام بأي مبلغ يزيد على المخصصات الرأسمالية الواردة في الاوامر المالية او طرح عطاء او مشروع تزيد كلفته عن تلك المخصصات ، الا بموافقة مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة .

و– تتحمل المؤسسات والشركات العامة التي وردت مشاريعها ضمن المشاريع الممولة من القروض الخارجية ، الكلفة المحلية لهذه المشاريع من ايراداتها الذاتية ، الا اذا رصدت المخصصات اللازمة لهذه الكلفة في هذا القانون .

المادة ٦– أ– يتم الانفاق من مخصصات اغاثة النازحين المرصودة في الفصل (١/٤١) برنامج (د) البند (١) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة ووزير الخارجية/دائرة الشؤون الفلسطينية .

ب– يتم الانفاق من مخصصات النفقات الطارئة المرصودة في الفصل (١/٤١) برنامج (د) البند (٢) بقرار من مجلس الوزراء ، بناء على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة .

المادة ٧– لا يجوز نقل المخصصات من فصل الى فصل آخر الا بقانون .

المادة ٨– أ– يجوز نقل المخصصات من مواد النفقات الجارية الى مواد النفقات الرأسمالية في الفصل نفسه بقرار من مجلس الوزراء ، بناء على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة ولا يجوز النقل بالعكس .

ب– لا يجوز نقل المخصصات من الرواتب والاجور والعلاوات الواردة في المجموعة (١٠٠) الى أية مجموعة اخرى او بالعكس .

جـ– مع مراعاة احكام الفقرتين (أ،ب) من هذه المادة ، يجوز نقل المخصصات من برنامج الى برنامج آخر او من مادة الى مادة اخرى او من بند الى بند آخر في الفصل نفسه ، بموافقة وزير المالية/الموازنة العامة ويستثنى من هذه الموافقة مجلس الامة.

د– لا يجوز تعيين الموظفين الذين تشملهم احكام نظام الخدمة المدنية المعمول به على حساب مخصصات اجور العمال المرصودة في المادة (١٠٤) من المجموعة (١٠٠) في جميع فصول

النفقات الجارية .

هـ- لا يجوز تعيين الموظفين الذين تشملهم احكام نظام الخدمة المدنية المعمول به على حساب المخصصات المرصودة لتنفيذ المشاريع الرأسمالية الا بموافقة رئيس الوزراء الخطية بناء على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة

المادة ٩- تنتهي اعمال الموظفين الذين يعينون على حساب مخصصات المشاريع الرأسمالية ، بانتهاء تنفيذ تلك المشاريع او نفاذ تلك المخصصات .

المادة ١٠- على الرغم مما ورد في اي قانون او اي نظام آخر ، يتم تحديد تشكيلات الوظائف للوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية المرصودة مخصصاتها في المجموعة (١٠٠) في اي فصل من فصول النفقات الجارية في هذا القانون بنظام يحدد فيه عدد الوظائف المصنفة وغير المصنفة والوظائف بعقود واسماء هذه الوظائف ودرجاتها او رواتبها ويستثنى من ذلك وظائف المؤسسات الحكومية ذات الانظمة الخاصة وموظفيها ووظائف السلك الدبلوماسي والوظائف المحلية في السفارات والقنصليات الاردنية خارج المملكة ، حيث يتم تحديد تشكيلات وظائفها بموجب احكام الانظمة الخاصة بها .

المادة ١١- تعتبر جداول الايرادات والنفقات الملحقة بهذا القانون جزء لا يتجزأ منه .

المادة ١٢- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

السيد الأمين العام: ٤- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

معالي رئيس المجلس: اقرر رفع الجلسة الى يوم السبت القادم ، غداً هناك لقاء هنا ، سنتحرك حوالي الساعة التاسعة الى القيادة العامة الى كلية الاركان

- انتهت الجلسة -

أمين عام مجلس الامة	رئيس مجلس النواب
هاني خير	سليمان عرار

وقائع العدد

كلمة النائب زياد الشويخ

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبيه الأمين

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين ،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى زملائي أعضاء اللجنة المالية على المجهود الكبير الذي بذلته في اخراج تقريرها الى المجلس الكريم .

انّ مناقشة موازنة سنة ١٩٩٠ الذي قدمته الحكومة الى مجلسنا يتطلب منا أكبر قدر من الاهتمام والحرص والتحلي بالمسؤولية ، ويستدعي من كافة الكتل والمجموعات والاتجاهات المختلفة هنا أن تشاركه في البحث والتقييم وتقديم الاقتراحات ووضع النقاط على الحروف ، وأن تتبنى المواقف الواضحة ، بشأن أبعاد وخلفيات المشروع الذي يفترض أنه يعكس أهداف وتطلعات الحكومة التنموية والاجتماعية ، وخطوات ووسائل الوصول اليها ، وكيفية توزيع أعبائها ومكاسبها .

وانّ تحليل موازنة هذا العام تتسم بأهمية أكبر مع تفاقم مخاطر ومطامع العدو الصهيوني ، ولأنها تأتي مع حدوث أزمة اقتصادية ومالية لا نزال نعيش في وسط مظاهرها ونتائجها المثلة في البطالة والتضخم والمديونية الخارجية والداخلية والاختلالات الاقتصادية والمالية المختلفة ، ولا يمكن التغلب على مظاهر الأزمة أو النجاح في الخروج من دوامتها ، بدون معرفة أسبابها والعوامل المؤدية اليها ، بينما نعترف أنّ خطاب موازنة هذا العام جاء في بعض جوانبه موضوعياً وواقعياً ، وحددّ لأول مرة أسبابا داخلية للأزمة القائمة اضافة الى الأسباب الخارجية ، فانه من جهة أخرى لم يتعارض الى جميع العوامل الداخلية لحدوثها والتي يأتي في مقدمتها الخلل المزمن في هيكل البناء الاقتصادي ، ولي ضعف وتخلف وضيق القاعدة الانتاجية ، وسوء ادارة المؤسسات والمرافق الاقتصادية وأنتشار الاهمال والتسيب والمحسوبية والفساد المالي .

انّ أي مجهودات للخروج من واقع الأزمة الاقتصادية يجب أن تترافق وتتزامن مع السياسات والاجراآت الآتية :

١- تحفيز وتدعيم وتوسيع وتفعيل دور نشاط مؤسسات القطاع الخاص في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي ، وازالة جميع العقبات التي تعترضه .

٢- تدعيم وترسيخ وتعميق المسيرة الديمقراطية في كافة النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

٣- تبنى اجراءات وخطوات وسياسات علمية حديثة للتطوير الاداري .

٤- تكثيف الدور الرقابي لمجلس الأمة ولديوان المحاسبة ولوسائل الاعلام المقروءة والمسموعة والمرئية .

معالي الرئيس

حضرات الزملاء الكرام ،،،

مع التقدير للجهد الذي بذل في اعداد مشروع الموازنة ، وكما ذكرت اللجنة المالية في تقريرها ، فلقد جاء خطاب الموازنة هذه المرة متسما بدرجة عالية من المسؤولية والواقعية والموضوعية .

ومع أنّ المشروع تمّ اعداده في ظل ظروف اقتصادية ومالية ونقدية بالغة الصعوبة ، فانّ المشروع خلا من بعض الشروط والمتطلبات التي تجعله خطة متكاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سنة ١٩٩٠ ، ولمعالجة واقع ومظاهر الأزمة الحالية .

وفيما يلي ملاحظاتنا على أهم بنود مشروع الموازنة :

أولاً : الايرادات :

توقع مشروع الموازنة زيادتها من (٥٩٠) مليون دينار في سنة ١٩٨٩ الى (٦٩٤) مليون دينار في سنة ١٩٩٠ وبفرق (١٠٤) مليون دينار وبمعدّل (١٧٫٦٪) ونشعر بوجود مبالغة ، في تقدير الايرادات في ضريبة الدخل " من (٥٤) مليون دينار الى (١٠٠) مليون دينار " وفي الرسوم والرخص والضرائب الأخرى مما يزيد بالفعل من العبء الضريبي العالي أصلا على المواطن ، ومشيرا الى تأثيرات مستقبلية معاكسة لذلك على حصيلة هذه الضريبة أولا ، وعلى مستوى وحوافز النشاط الاقتصادي ثانياً .

وفي الوقت الذي تشكو فيه الفنادق والمطاعم والمرافق السياحية من ازدواجية جهات الاختصاص وفي الضريبة التي فرضت بواقع (١٠٪) في ١٩٨٩ وتأثيراتها الركودية على حركة السياحة ، فانّ مشروع موازنة سنة ١٩٩٠ يهدف مع ذلك الى زيادة هذه الضريبة من (٢٫٥) مليون دينار الى (٤٫٢) مليون دينار ، وكذلك فانّ التطلع الى زيادة رسوم تصاريح العمل من (٦٫٢٥) مليون دينار في سنة ١٩٨٩ الى (٧٫٥) مليون دينار في سنة ١٩٩٠ يتعارض مع وعد الحكومة بالعمل على الحد من العمالة الوافدة ولمكافحة تأثيراتها على ارتفاع نسبة البطالة بين العمال الأردنيين ، كما نستغرب أن تكون مساهمة الحكومة في الشركات المختلفة (١٥٠) مليون دينار بينما لا يزيد العائد السنوي عن خمسة ملايين دينار أو ما يعادل (٣٫٣٪) من جملة الاستثمارات .

ثانياً : النفقات :

يقدر مشروع الموازنة سنة ١٩٩٠ أن تزيد النفقات الجارية من (٧٥٥) مليون دينار في سنة ١٩٨٩

الى (٨٥٢) مليون دينار في سنة ١٩٩٠ وبفرق (٩٧) مليون دينار وبمعدّل (١٢٫٨٪) .

خطاب وزير المالية أرجع هذه الزيادة في الانفاق الى رفع المبلغ المخصص لدعم المواد الأساسية بحوالي (٣٥) مليون دينار ، وزيادة المخصص للتعليم بمبلغ (٥) مليون دينار ، وللصحة بأربعة ملايين دينار ، ولفوائد الديون الداخلية والخارجية بمبلغ (٤١) مليون دينار وزيادة الرواتب والأجور بمبلغ (١١) مليون دينار بسبب الزيادة السنوية وزيادات الترقيات على أن مداولات ومناقشات اللجنة المالية أثبتت وجود امكانية واقعية لتخفيض النفقات بمبلغ (١٥) مليون دينار .

كذلك فان قراءة مركزة لبنود الانفاق الرأسمالي والانمائي تبين أن نسبة هامة منه تعتبر في طبيعتها أقرب الى الانفاق المتكرر أو في أحسن الأحوال أقرب الى بنود الانفاق على مشاريع البنية التحتية ، مثل مشاريع الطرق ومشارع توسيع شبكات الكهرباء والمياه ، والأبنية المدرسية وأجهزة الكمبيوتر ، والمعدات واللوازم التي يتم استبدال معظمها سنوياً أو تنسى في المخازن والمستودعات مثل انتهاء عمرها الانتاجي .

حرصت اللجنة المالية على استدعاء عدد من رجال الفكر والاقتصاد ، وكذلك المسؤولين عن مشاريع الكهرباء والتربية والمياه والري والسدود والطرق للاستماع الى ارائهم وملاحظاتهم ووصلت الى قناعات ونتائج مفيدة وبنّاءة بشأن امكانيات تخفيض الانفاق المتكرر والرأسمالي والعجز الكبير المدرج في مشروع الموازنة الذي يصل الى (١٦٪) من الناتج المحلي الاجمالي .

مشروع الموازنة
ومشاكل البطالة والتضخم والمديونية الخارجية

اعتبارات السعي لزيادة الايرادات ولتحديد النفقات كانت الغالبة عند اعداد الموازنة الجديدة ، وغاب بذلك عن اعتبار الحكومة جانبا من الأهداف والتطلعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أصبح علم المالية العامة يضعها في مقدمة الأولويات عند وضع مشروع الموازنة وعند تنفيذها :

١- التضخم :

تبلغ نسبة النفقات الجارية الى جملة النفقات (٧٧٪) وفي ظل هذه النسبة ، نتوقع استمرارالضغوط التضخمية وانعكاساتها على تدهورالقوة الشرائية لذوي الدخل المحدود ، وعلى تراجع مستوى معيشتهم . وبينما يشير خطاب الموازنة الى آرتفاع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة سنة ١٩٨٩ بمعدل (٢٥٫٧٪) فان النشرة الاحصائية الشهرية للبنك المركزي لشهر تشرين أول سنة ١٩٨٩ تشير الى أن هذه النسبة تبلغ (٣٥٪) ويكتفي خطاب الموازنة بتبشيرنا بأن آستقرار سعر صرف الدينار سيؤدي الى انخفاض معدل التضخم في سنة ١٩٩٠ الى النصف تقريبا ، ولكننا لا نجد فيه ، أو في أرقام بنود الموازنة نفسها ، أي مؤشرات تدل على أن الحكومة بصدد استخدام الموازنة كأداة لمكافحة مشكلة

التضخم ، ولمعالجة آثارها السلبية على سلامة وتوازن النسيج الاجتماعي في الأردن .

٢- البطالة :

يتطرق مشروع وخطاب موازنة سنة ١٩٩٠ بشكل عابر الى موضوع البطالة في الأردن ويقدرها بحوالي (١٠٪) من مجموع القوى العاملة في الأردن ، ولا يعود الى التحدث عنها مرة أخرى ، أو عن الحلول المقترحة لمكافحتها ، وأيضاً فإن مشروع الموازنة لا يتضمن مخصصات كافية لتنمية الزراعة المحلية وغيرها من المشاريع الانتاجية القادرة على استيعاب أعداد كبيرة من القوى العاملة العاطلة عن العمل ، أو القوى البشرية الراغبة في دخول هذا السوق ، أو لبرامج التدريب واعادة التدريب ، أو لتوجيه التعلم لتتناسب مخرجاته مع متطلبات وحاجات سوق العمل ، علما بأن هناك تقديرات رسمية أخرى تقدر نسبة البطالة من (١٥٪-٢١٪) .

٣- المديونية الخارجية :

تبلغ قيمة الرصيد الصافي غيرالمسدد وغيرالمسحوب من المديونية الخارجية في نهاية سنة ١٩٨٨ (٦٥٠٥) مليون دولار ، وزاد عبء خدمة هذا الدين الى درجة اضطرت فيها الحكومة الأردنية الى التوقف في نهاية سنة ١٩٨٨عن تسديد ما آستحق عليها من أقساط وفوائد ، والى طلب اعادة جدولتها في شهر نيسان سنة ١٩٨٩ .

أرقام مشروع الموازنة الجديدة سنة ١٩٩٠ تبين أنه لا ينتظر حدوث أي تحسن في مركز المديونية الخارجية بل بالعكس فانه من المتوقع زيادة رصيدها ، لأنه سيتم سداد مبلغ (٨٧) مليون دينار منها ، في الوقت الذي سيتم فيه الحصول على قروض خارجية جديدة بحدود (٢٥٣) مليون دينار .

ان وصول حجم المديونية الى هذا المستوى ، واقدام السلطة التنفيذية على عقد القروض الخارجية خلافا لنص الفقرة (٢) من المادة (٣٣) من الدستور ، واخفاء الوضع الحقيقي الخطر لهذه الديون والسحب المكشوف من البنك المركزي بحوالي (٤٠٠) مليون دينار الذي تم باسم السلفة الاستثنائية بدون أساس قانوني ، والتي كانت أحد الأسباب الرئيسية في احداث زيادة كبيرة في عرض النقد ، وزعزعة الثقة العامة به ، وتعويم سعر صرفه، وإنخفاض قيمته مقابل العملات الأجنبية بما لا يقل عن (٥٠٪) ، كل ذلك ، يستلزم وقفة جادة ومراجعة جريئة لعدم تكرار حدوث ذلك ، حتى تعكس أرقام مشروع الموازنة لهذا العام ومشاريع الموازنة للأعوام القادمة التوجهات السليمة والمتوازنة لحل مشكلة المديونية الخارجية والداخلية ، بما يتناسب والنمو الاقتصادي في المملكة الذي يجب أن يرتكز على خطة متكاملة لزيادة الانتاج والاعتماد على الذات .

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين ،،،

أما فيما يتعلق بمحافظة معان والتي أتشرف بتمثيلها ، ونظرا لأهمية الدور الذي تلعبه هذه المحافظة

تاريخيا واقتصاديا واحتوائها على الميناء الوحيد أرى ضرورة تحقيق وتنفيذ الاجراءات التالية والتي لا تشكل ولا تحمل الميزانية أعباء مالية :

١- ضرورة تحويل مدينة العقبة الى منطقة حرة لتمكينها من اجتذاب رؤوس الأموال ، وانشاء مشاريع انتاجية جديدة تساهم في حل مشكلة البطالة .

٢- تطوير ميناء العقبة وتخصيص نسبة (٥٪) من عائداته لمشاريع التطوير والتنمية في الاقليم .

٣- تشجيع ودعم وتسهيل صيد الأسماك في المياه العميقة وتنظيم العاملين في هذه المهنة ضمن جمعية صيادي الأسماك .

٤- السعي الجاد لانشاء جامعة في محافظة معان .

٥- احالة ما تبقى من مشاريع التطوير الحضري الى سلطة الاقليم في العقبة مع اعادة النظر في الكلفة لما تم انجازه لتخفيف العبء على المواطنين .

٦- تطوير خدمة الاسكان الوظيفي بحيث يسمح للموظفين بالاستمرار في السكن فيها بعد التقاعد لمدة معينة .

٧- اعفاء سكان المنطقة الثالثة في العقبة من تكاليف وصل الكهرباء البالغة (٦٠٠) دينار .

٨- الغاء رسوم المغادرة التي تتم بموجب تصاريح ادارية للسعودية .

٩- تطوير وتنمية الزراعة والثروة الحيوانية .

١٠- تحديث الخدمات الصحية في المنطقة وانشاء مركز صحي متطور في وادي موسى والشوبك .

١١- عمل شبكة مجاري في المنطقة الثالثة ومنطقة ذوي الدخل المحدود في العقبة .

١٢- معالجة المشاكل الناجمة عن وجود محطة تنقية المياه العادمة المقامة شمال مدينة العقبة .

١٣- بذل المزيد من الاهتمام بمنطقتي البتراء ووادي رم لما يحتويانه من أماكن أثرية وسياحية من شأنها رفد خزينة الدولة من العملات الصعبة .

١٤- حل مشكلة الأراضي المتعلقة ببعض مواطني العقبة ممن يحوزون على حجج موثوقة منذ عشرات السنين والعمل على تفويضها لها .

معالي الرئيس

حضرات الزملاء الكرام ،،،

مع الأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الاقتصادية البالغة الصعوبة ، والتي لا نعتقد بوجود يد سحرية قادرة على حلها في الحال ، ومع توقعنا أن تستمر الحكومة الحالية في اتخاذ الاجراءات الفعالة والحكيمة للسير في تنفيذ الخطوط العريضة لبرنامج التصحيح الاقتصادي (تخفيض الاستهلاك - تنمية الاستثمار = زيادة الايرادات المحلية - وزيادة الصادرات الوطنية - وزيادة نسب النمو في الناتج المحلي الاجمالي) وأن تثابر على ترسيخ وتدعيم الحياة الديمقراطية في كافة المجالات ، والتي تعتبر شرطا لا غنى عنه في تعميق مناخ وأجواء